

المعاملات الدولية

في تحويلات المغتربين

مرشد لمعدي الإحصاءات ومستخدميها



صندوق النقد الدولي

المعاملات الدولية

في تحويلات المغتربين

مرشد لمعدي الإحصاءات ومستخدميها

المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي



صندوق النقد الدولي



منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي



البنك الدولي



صندوق النقد الدولي

©2009 International Monetary Fund
الطبعة العربية © صندوق النقد الدولي ٢٠٠٩

إعداد: قسم خدمات الوسائط المتعددة

Cataloging-in-Publication Data

International transactions in remittances: guide for compilers and users. – Arabic.
المعاملات الدولية في تحويلات المغتربين: مرشد لمعدّي الإحصاءات ومستخدميها
: [Washington, D.C.]
صندوق النقد الدولي ٢٠٠٩

– p. ; cm.

ISBN 978-1-58906-825-4 (English)
ISBN 978-1-58906-976-3 (Arabic)
ISBN 978-1-45275-375-1 (E-pub)

"صندوق النقد الدولي؛ البنك الدولي؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛
المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات)".

Arabic translation of: International transactions in remittances: guide for
compilers and users.

Includes bibliographical references and index.

1. Emigrant remittances—Statistics—Handbooks, manuals, etc.
2. Title. II. International Monetary Fund.
HG3891 .I58 2009

تمت الترجمة في شعبة اللغة العربية
إدارة التكنولوجيا والخدمات العامة، صندوق النقد الدولي

ترسل طلبات الحصول على هذه المطبوعة إلى العنوان التالي:
International Monetary Fund, Publication Services
700 19th Street, N.W., Washington, D.C. 20431, U.S.A.
هاتف: (202) 623-7430 فاكس: (202) 623-7201
بريد إلكتروني: publications@imf.org
إنترنت: www.imfbookstore.org

المحتويات

٥	تقديم
ز	عرفان وتقدير
ط	قائمة الاختصارات
١	الفصل الأول: المعاملات الدولية في تحويلات المغتربين: مرشد لمعدي الإحصاءات ومستخدميها
١	ألف - الخلفية
٢	باء - الغرض من المرشد
٣	جيم - هيكل المرشد
٣	دال - المصطلحات المستخدمة في المرشد
٤	الفصل الثاني: تعريف بتحويلات المغتربين: الخصائص الديمغرافية وقنوات المعاملات والجوانب التنظيمية
٤	ألف - تحويلات المغتربين من منظور ديمغرافي
٦	باء - حصر لقنوات المعاملات والبيئة المؤسسية
١٦	جيم - مسائل قانونية وتنظيمية
١٨	الفصل الثالث: المفاهيم والعناصر
١٨	ألف - المفاهيم الأساسية
١٩	باء - العناصر الثابتة
٢١	جيم - البنود التكميلية
٢٢	دال - المفاهيم ذات الصلة
٢٥	الفصل الرابع: مصادر البيانات وأساليب التقدير
٢٥	ألف - نظم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية
٣١	باء - الإبلاغ المباشر من مُشغلي خدمات تحويل الأموال
٣٧	جيم - مسوح الأسر المعيشية
٤٦	دال - المصادر غير المباشرة للبيانات
٥٥	هاء - الجدول الموجز
٥٦	الفصل الخامس: قضايا إعداد البيانات ومعالجتها
٥٦	ألف - قضايا الإعداد العامة
٥٧	باء - استخدام بيانات من مصادر متنوعة
٥٩	جيم - منهج شامل لتحسين جودة بيانات تحويلات المغتربين
٦٠	دال - متطلبات إدارة قواعد البيانات واستخدام الحاسب الآلي
٦٢	الفصل السادس: قضايا النشر
٦٢	ألف - قضايا النشر العامة
٦٣	باء - العناصر الأساسية والتكميلية
٦٣	جيم - البيانات الثنائية

٦٤	دال - نشر البيانات لفئات خاصة من المستخدمين
٦٤	هاء - البيانات والبيانات الوصفية التي يتم الحصول عليها من ممارسات الإعداد التجريبي
٦٦	الملحق ١: مسرد المصطلحات
٧٢	الملحق ٢: إطار تقييم جودة البيانات: الإطار العام
٧٤	ثبت المراجع
٧٥	فهرس
	الجداول
٢	الجدول ١-١: تعويضات العاملين وتحويلات العاملين في الخارج في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٧
١٣	الجدول ١-٢: النظم غير الرسمية لتحويل القيم
٢٠	الجدول ١-٣: العناصر اللازمة لإعداد بنود تحويلات المغتربين والحسابات ذات الصلة وتوصيفها
٢٠	الجدول ٢-٣: عرض جدولي لمفاهيم تحويلات المغتربين في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات
٢٧	الجدول ١-٤: تغطية مجملات تحويلات المغتربين باستخدام نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية
٣٥	الجدول ٢-٤: تغطية مجملات تحويلات المغتربين باستخدام نظام الإبلاغ المباشر من مشغلي خدمات تحويل الأموال
٤٢	الجدول ٣-٤: توضيح للمعاينة التطبيقية غير التناسبية: عينة نسبتها ١٠٪ من ٢٨٠ منطقة عد
٤٥	الجدول ٤-٤: تغطية مجملات تحويلات المغتربين باستخدام مسوح الأسر المعيشية
٥٣	الجدول ٥-٤: تغطية مجملات تحويلات المغتربين من خلال البيانات غير المباشرة
٥٤	الجدول ٦-٤: ملخص لخصائص مصادر البيانات
	الأشكال البيانية
٧	الشكل البياني ١-٢: قنوات تحويل أموال المغتربين
١٤	الشكل البياني ٢-٢: هيكل سلسلة القيم في نظام "الحوالة"
	الأطر
٦	الإطار ١-٢: بيانات الهجرة
١٢	الإطار ٢-٢: مثال لتدفق المعلومات والأموال في نظام للتحويل عبر الهاتف
٢٢	الإطار ١-٣: مقارنة بين مقاييس تحويلات المغتربين الشخصية
٢٤	الإطار ٢-٣: تحويلات المغتربين الشخصية
٣٢	الإطار ١-٤: الإبلاغ المباشر من الجهات المختلفة التي تقدم خدمات تحويل أموال المغتربين
٣٨	الإطار ٢-٤: إدراج متغيرات تحويلات المغتربين في مسوح الأسر المعيشية
٣٩	الإطار ٣-٤: إضافة أسئلة إلى مسح مستويات المعيشة في غانا للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦
٤٠	الإطار ٤-٤: المسح المعني بمواطني الفلبين في الخارج بوصفه مسحا تكميليا للقوى العاملة
٤١	الإطار ٥-٤: مسح متخصص لتحويلات المغتربين يركز على الأطراف المتلقية في البانيا
٤٤	الإطار ٦-٤: بلغاريا: تقدير تعويضات العمال المستخدمين لأجل قصير في الخارج
٤٧	الإطار ٧-٤: تقدير (مدفوعات) التحويلات الشخصية من الولايات المتحدة
٥٢	الإطار ٨-٤: تقدير تحويلات المغتربين كقيمة باقية في البانيا
٥٨	الإطار ١٥-٤: الجمع بين الإبلاغ المباشر ونظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية
٥٩	الإطار ٢-٥: الإبلاغ المباشر كمدخل في نموذج بيانات
٦٢	الإطار ١-٦: نشر بيانات سهلة الاستخدام: مثال بنك البرتغال
٦٤	الإطار ٢-٦: نشر البيانات الثنائية: بيانات من البنك المركزي الألماني (البوندزبانك)
٦٤	الإطار ٣-٦: ما يحتاجه المستخدمون: أدوات لاستخدام البيانات بمنظور تقييمي

تقديم

يسرنا تقديم هذا الدليل الذي يحمل عنوان *المعاملات الدولية في تحويلات المغتربين: مرشد لمعدي الإحصاءات ومستخدميها (مرشد إعداد الإحصاءات عن تحويلات المغتربين)*، وهو الأول من نوعه الذي يقدم إرشادات مفصلة حول إعداد هذه الإحصاءات. وتُعلق أهمية على تحويلات المغتربين في أغراض صنع السياسات والتحليل والبحث. وسوف يساعد استخدام الإرشادات المفصلة الواردة في المرشد على تحقيق تحسن كبير في جودة هذه البيانات.

وقد قام بتأليف المرشد أعضاء مجموعة لكسمبرغ المعنية بتحويلات المغتربين، وهي مجموعة عمل تم تشكيلها من ممثلين عن صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، وممثلين للمكاتب الإحصائية الوطنية والبنوك المركزية من عدة بلدان حول العالم. كذلك قدمت لجنة صندوق النقد الدولي المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات مساهمات قيمة فيه. ونود توجيه الشكر إلى جميع الخبراء المحليين والدوليين الذين شاركوا في هذا العمل لما قدموه من مساهمات قيمة.

وقد زادت أهمية معاملات تحويلات المغتربين خلال العقد الماضي. ففي عدد من البلدان النامية، أصبحت العائدات من هذه التحويلات مصدرا مهما وثابتا للدخل يتجاوز العائدات من صادرات السلع والخدمات أو من التدفقات المالية الداخلة نتيجة للاستثمار الأجنبي المباشر.

غير أن البيانات الإحصائية المتوفرة عن تحويلات المغتربين ليست عالية الجودة. إذ يصعب قياس هذه التحويلات بحكم طبيعتها غير المتجانسة وتكوينها الذي يشمل مجموعة من المعاملات الصغيرة التي يجريها الأفراد من خلال مجموعة كبيرة من القنوات المتنوعة.

وانطلاقا من الأهمية الاقتصادية لهذه التحويلات ومدى الاهتمام بموثوقية واتساق تقديراتها، دعا رؤساء حكومات مجموعة الثمانية إلى تحسين جودة البيانات الإحصائية المتعلقة بها.

وقد عالج دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي في طبيعته السادسة قضايا التعريف الناشئة عن حرية انتقال العمالة بين البلدان، بما في ذلك تحويلات المغتربين. أما هذا المرشد، فهو يلبي الحاجة إلى وجود إرشادات عملية بشأن إعداد الإحصاءات من أجل تحسين جودة التقديرات ذات الصلة، وهو أول مرشد لإعداد الإحصاءات يستند إلى المفاهيم الواردة في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات.

وختاما نوصي معدي البيانات ومستخدميها بالاطلاع على هذا المرشد، ونحث جميع البلدان على النظر في إرشادات الإعداد العملية التي يقدمها المرشد بهدف تحسين جودة بياناتها المتعلقة بتحويلات المغتربين.

إنريكو جيوفانييني
كبير الإحصائيين ومدير مديرية الإحصاءات
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

أديلهيد بورغي - شميلتس
مديرة إدارة الإحصاءات
صندوق النقد الدولي

شايدا بديعي
مدير مجموعة بيانات التنمية
مكتب نائب رئيس البنك الدولي لشؤون
اقتصاديات التنمية

ولتر رادماخر
مدير عام مكتب المجموعات الأوروبية

عرفان وتقدير

تلبية لطلب صناع السياسات ومعدّي الإحصاءات وغيرهم من مستخدمي البيانات، دعا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي خبراء في إحصاءات تحويلات المغتربين من بلدان ومنظمات دولية مختارة لتحديد أفضل الممارسات في مجال إحصاءات التحويلات ووضع مرشد لإعدادها. وانعقد أول اجتماع لمجموعة الخبراء في شهر يونيو عام ٢٠٠٦ في لكسمبرغ (ومن ثم أُطلق عليها اسم "مجموعة لكسمبرغ"). وحددت المجموعة مصادر البيانات وطرق إعداد البيانات، كما وضعت مسودة هذا المرشد (الذي يسمى أيضا مرشد *إعداد الإحصاءات عن تحويلات المغتربين*) وراجعتها خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨. وقام صندوق النقد الدولي بتنسيق أعمال الإعداد وتحضير النص.

وضمت مجموعة لكسمبرغ كلا من بيث أريلا (البنك المركزي الفلبيني)، وخافيير ألفاريس (بنك أسبانيا)، وكينيث كوتس (مركز الدراسات النقدية لأمريكا اللاتينية)، ونيل فاننوم (البنك الدولي، وهو ممثل البنك الدولي الذي تولى تنسيق العمل مع صندوق النقد الدولي في هذا المشروع)، وكارلا إينيس فيرييرا (بنك البرتغال)، ومشتاق حسين (يوروستات)، وتوشي كوري (بنك اليابان)، وفرناندو ليموس (بنك البرازيل المركزي)، ومايكل مان (مكتب التحليل الاقتصادي بالولايات المتحدة الأمريكية)، وتوم أورفورد (مكتب الإحصاءات القومية بالمملكة المتحدة)، وجوسيبه أورتولاني (بنك إيطاليا)، وتمارا رازين (صندوق النقد الدولي، وسابقا بنك مولدوفا الوطني)، وبنز راينكي (صندوق النقد الدولي)، وإيفيس روكاج (بنك ألبانيا)، وكلود سعادة (مصرف لبنان)، وبوبال سينغ (بنك الاحتياطي الهندي)، وبنز ولتر (البنك المركزي الألماني)، وبتينا ويستروم (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي). وكانت السيدة رازين والسيد راينكي منسقي الصندوق في هذا المشروع. وقد قدم جميع الأعضاء مساهمات قيمة في إعداد المرشد، وهي محل تقدير وعرفان. وساعد تنوع خبرات هذه المجموعة على ضمان تناول المرشد لمجموعة كبيرة من تدفقات تحويلات المغتربين وكذلك مصادر البيانات وممارسات إعدادها، فضلا على ضمان استقطابه لاهتمام أكبر عدد ممكن من المستخدمين.

وقد تألفت أمانة مجموعة لكسمبرغ من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ويوروستات. وعقدت المجموعة اجتماعاتها الثلاثة في ضيافة يوروستات (يونيو عام ٢٠٠٦)، والبنك المركزي الألماني (ديسمبر عام ٢٠٠٦)، وبنك البرازيل المركزي (يونيو عام ٢٠٠٧). وتولت شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة قيادة الجهود التي أسفرت عن اعتماد التعاريف المنقحة لمجمعات التحويلات الرئيسية. كذلك قدم أعضاء لجنة صندوق النقد الدولي المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات مشورة فنية ساهمت في إثراء محتوى المرشد.

وفي صندوق النقد الدولي، تم إعداد المرشد تحت إشراف نيل باترسون (عام ٢٠٠٦) ورالف كوزلو (منذ ٢٠٠٧)، اللذين عملا على التوالي في منصب رئيس قسم ميزان المدفوعات التابع لإدارة الإحصاءات. وساهم في هذا المشروع أيضا كل من إيمانويل كوما، نائب رئيس القسم، وتمارا رازين، اقتصادي أول، وبونشو موشيبيسي، اقتصادي تحت تعيين خاص في القسم. وقامت إستير جورج ومارلين بولارد، من قسم ميزان المدفوعات أيضا، بإعداد مسودات المرشد تمهيدا لنشرها.

ونعرب عن التقدير والعرفان للخبراء الخارجيين واقتصاديي الصندوق المذكورين أنفا على ما قدموه من مساهمات، حيث كانت خبراتهم العملية والنظرية عاملا أساسيا في نجاح المشروع.

قائمة الاختصارات

ATM	automated teller machine	ماكينة صرف الآلي
BEA	United States Bureau of Economic Analysis	مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي
BIS	Bank for International Settlements	بنك التسويات الدولية
BNB	Bulgarian National Bank	بنك بلغاريا الوطني
BoA	Bank of Albania	بنك ألبانيا
BOPSY	<i>Balance of Payments Statistics Yearbook</i>	الكتاب السنوي لإحصاءات ميزان المدفوعات
BPM5	<i>Balance of Payments Manual, fifth edition (1993)</i>	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة (١٩٩٣)
BPM6	<i>Balance of Payments and International Investment Position Manual, sixth edition (2008)</i>	دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة (٢٠٠٨)
CEMLA	Centre for Latin American Monetary Studies	مركز الدراسات النقدية لأمريكا اللاتينية
CPSS	Committee on Payment and Settlement Systems	لجنة نظم الدفع والتسوية
DQAF	Data Quality Assessment Framework	إطار تقييم جودة البيانات
EU	European Union	الاتحاد الأوروبي
FATF	Financial Action Task Force	فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال وتمويل الإرهاب
FinCEN	Financial Crimes Enforcement Network	شبكة مكافحة الجرائم المالية
FTS	funds transfer system	نظام تحويل الأموال
GATS	General Agreement on Trade in Services	الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (غاتس)
GDDS	General Data Dissemination System	النظام العام لنشر البيانات
GDP	gross domestic product	إجمالي الناتج المحلي
GEP	<i>Global Economic Prospect</i>	تقرير "الآفاق الاقتصادية العالمية"
IADB	Inter-American Development Bank	بنك التنمية للبلدان الأمريكية
IFS	<i>International Financial Statistics</i>	تقرير "الإحصاءات المالية الدولية"
IHSN	International Household Survey Network	الشبكة الدولية لمسوح الأسر المعيشية
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
INSTAT	Albanian Institute of Statistics	المعهد الإحصائي الألباني

IRnet	International Remittance Network	الشبكة الدولية لتحويلات المغتربين
ITRS	international transactions reporting system	نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية
LFS	Labor Force Survey	مسح القوى العاملة
LSMS	Living Standard Measurement Study	دراسة قياس مستويات المعيشة
MTO	money transfer operator	مُشغِّل خدمات تحويل أموال
NPISH	nonprofit institution serving households	مؤسسة غير هادفة للربح تخدم الأسر المعيشية
OCC	Office of the Controller of the Currency (United States)	مكتب مراقب العملة (الولايات المتحدة)
OECD	Organization for Economic Cooperation and Development	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
OFWs	overseas Filipino workers	الفلبينيون العاملون في الخارج
RCG	<i>International Transactions in Remittances: Guide for Compilers and Users</i>	المعاملات الدولية في تحويلات المغتربين: مرشد لمعدّي الإحصاءات ومستخدميها
SIM	Subscriber Identity Module	وحدة تعريف المشترك
SNA	System of National Accounts	نظام الحسابات القومية
SOF	Survey of Overseas Filipinos	مسح الفلبينيين في الخارج
SWIFT	Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunication	جمعية الاتصالات السلوكية واللاسلكية المالية بين البنوك على مستوى العالم "سويفت"
UNICEF	United Nations Children's Fund	صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف)

المعاملات الدولية في تحويلات المغتربين: مرشد لمعدي الإحصاءات ومستخدميها الخلفية والغرض

ألف - الخلفية

التحويلات، حيث اتفقوا في اجتماعهم الذي عقد عام ٢٠٠٤ في جزيرة سي أيلند بولاية جورجيا (الولايات المتحدة) على كونها عاملا مهما في تحديد علاقاتهم بالبلدان النامية. وفي اجتماع دولي نظمه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في يناير ٢٠٠٥، طُرحت كل شواغل المجموعة بشأن بيانات تحويلات المغتربين وسعى معدو البيانات ومستخدموها من مختلف أنحاء العالم إلى وضع جدول أعمال لتحسين جودتها. وأكدت مجموعة الثمانية مجددا في اجتماعاتها اللاحقة، ومنها القمة المنعقدة في هوكايدو تويكاكو باليابان خلال شهر يوليو ٢٠٠٨، على اهتمام مستخدمي البيانات بتحسين جودتها. كذلك نجد لدى المؤسسات الدولية، ومنها البنك الدولي وبنك التسويات الدولية وبنوك التنمية الإقليمية، برامج مخصصة لتحليل التحويلات، حيث إن هذه المؤسسات وغيرها تعتبر التحويلات أداة مهمة لمحاربة الفقر وتسعى جاهدة لتخفيض التكاليف وغيرها من المعوقات أمام إرسالها، وإلى تيسير تحويلها من خلال القنوات الرسمية بتحسين الترتيبات التنظيمية والمؤسسية ذات الصلة.

١-١ شهدت السنوات الأخيرة زيادة سريعة في تدفق تحويلات المغتربين. فحسبما ورد في الكتاب السنوي لإحصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي، ارتفعت عائدات تحويلات المغتربين (مقيسة حسب مجموع العائدات من بندي "تحويلات العاملين في الخارج" و"تعويضات العاملين") في الفترة ما بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٧ بأكثر من الضعف لتصل إلى ٣٣٦ مليار دولار أمريكي (راجع الجدول ١-١). ويعزى هذا الارتفاع الحاد إلى الزيادة المطردة في حركة الهجرة وانتقال العمالة بين البلدان، ووجود مؤسسات وساطة مالية أكثر حرية وقدرة على المنافسة، وتحسن تسجيل البيانات. وتتجاوز عائدات التحويلات في بعض البلدان ما تحققه من عائدات تصدير السلع والخدمات ومن التدفقات المالية الداخلة إليها نتيجة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

١-٤ وعلى الرغم من الاهتمام الكبير بتحويلات المغتربين، فإن الدلائل تشير إلى انخفاض موثوقية بياناتها مقارنة بالبيانات المتوافرة عن كثير من البنود الأخرى في حسابات ميزان المدفوعات. فعلى المستوى العالمي، دائما ما تكون التحويلات المقبوضة أكبر من المدفوعة، كما أن الفجوة بينهما واصلت الاتساع في السنوات الأخيرة بما يدل على ازدياد أوجه عدم الاتساق في النطاق الذي تغطيه بيانات التحويلات وفي إعدادها. كذلك لا يثق بعض مستخدمي البيانات في تقديرات التحويلات، كما أن بعض مستخدمي البيانات لقي صعوبة في تحديد العناصر المكونة لتحويلات المغتربين وتحليل تطورها بسبب الطرق المستخدمة لتعريف البنود المرتبطة بها في الطبقات الأولى وحتى الخامسة من دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي.

١-٢ وتمثل تحويلات المغتربين الدخل الذي تحصل عليه الأسر المعيشية من اقتصادات خارجية والذي ينشأ في الأساس نتيجة انتقال أفرادها إلى اقتصادات أخرى بصفة مؤقتة أو دائمة. غير أن التعاريف الرسمية للتحويلات تستند إلى مفهوم أوسع بقليل، حيث تعتمد على تعاريف ميزان المدفوعات التي لا تقوم على مفاهيم الهجرة أو التوظيف أو العلاقات الأسرية. وتشمل هذه التحويلات الأموال المتدفقة عبر القنوات الرسمية، مثل شبكة المدفوعات الإلكترونية، أو القنوات غير الرسمية، مثل النقود التي يحملها الأفراد في جيوبهم وهم يعبرون الحدود بين البلدان. وقد تكون كل التحويلات تقريبا في شكل أموال يرسلها الأفراد الذين هاجروا إلى اقتصاد جديد وأصبحوا مقيمين فيه، وصافي تعويضات العاملين العابرين للحدود والموسميين وغيرهم من العاملين لأجل قصير في أحد الاقتصادات دون أن يكونوا مقيمين فيه.

١-٥ وتمخض اجتماع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المنعقد في يناير عام ٢٠٠٥ عن توافق في الآراء على ضرورة أن تنطوي أي عملية لتحسين جودة بيانات تحويلات المغتربين على خطوتين: أولا تبسيط تعاريف البنود ذات الصلة وتوضيحها وتوسيع نطاقها للوفاء باحتياجات مستخدمي البيانات، وثانيا

١-٣ وترى حكومات عديدة في الوقت الراهن أن لتحويلات المغتربين أهمية كبيرة على مستوى السياسات، وترغب في تحليل أثرها على النمو الاقتصادي والأمن. وقد دعا رؤساء حكومات مجموعة الثمانية إلى زيادة توافر البيانات الإحصائية عن هذه

الجدول ١-١: تعويضات العاملين وتحويلات العاملين في الخارج في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٧ (بالمليون دولار أمريكي)

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	
٩٨,٩٣٤	٨٢,٦٠٢	٧٦,٤٦٠	٧٠,٧١٤	٦٠,٠٩٦	٤٩,٤٧٥	٤٣,٥١٧	تعويضات العاملين
١١٣,٩٧٥	٩٥,١٤٤	٨٤,٨٨٣	٧٦,٤٦٣	٦٧,٩٢٦	٥٧,٣١٢	٥١,٠٣٠	القيود الدائنة
١٥,٠٤١	١٢,٥٤٢	٨,٤٢٣	٥,٧٤٩	٧,٨٣٠	٧,٨٣٧	٧,٥١٣	التفاوت على مستوى العالم
٢٣٧,٣٩٦	١٨٠,٧١٥	١٥٣,٠٠٩	١٢٦,٠٠٧	١١٢,٦٩٣	٩٣,٤١٠	٨١,١٦٨	تحويلات العاملين في الخارج
١٣٥,٧٤٨	١١٧,٢٥٩	٩٩,٨٥٣	٩١,٧٨٠	٨١,٤٦٥	٧٧,٨٢٩	٦٧,٦١٢	القيود الدائنة
١٠١,٦٤٨-	٦٣,٤٥٧-	٥٣,١٥٦-	٣٤,٢٢٨-	٣١,٢٢٨-	١٥,٥٨٢-	١٣,٥٥٧-	التفاوت على مستوى العالم
٣٣٦,٣٣٠	٢٦٣,٣١٨	٢٢٩,٤٦٩	١٩٦,٧٢١	١٧٢,٧٨٩	١٤٢,٨٨٥	١٢٤,٦٨٦	مجموع تعويضات العاملين وتحويلات العاملين في الخارج
٢٤٩,٧٢٢	٢١٢,٤٠٣	١٨٤,٧٣٦	١٦٨,٢٤٢	١٤٩,٣٩١	١٣٥,١٤١	١١٨,٦٤٢	القيود الدائنة
٨٦,٦٠٨-	٥٠,٩١٥-	٤٤,٧٣٣-	٢٨,٤٧٩-	٢٣,٣٩٨-	٧,٧٤٥-	٦,٠٤٣-	التفاوت على مستوى العالم

المصدر: الجزء الثاني من الكتاب السنوي لإحصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي عام ٢٠٠٨. ملحوظة: يستخدم هذا الجدول التعاريف الواردة في دليل ميزان المدفوعات (الطبعة الخامسة). وتحديدًا، تُعرف "تحويلات العاملين في الخارج" بأنها تحويلات جارية من دخل العمل يرسلها المهاجرون الذين يعملون في اقتصادات جديدة ويعتبرون مقيمين فيها. ويلاحظ في قائمة العناصر الأساسية التي تتضمنها حسابات ميزان المدفوعات أن مصطلح "تحويلات العاملين في الخارج" قد حل محله في الطبعة السادسة من الدليل مصطلح "التحويلات الشخصية" (وإن كان تعريف المصطلح الأخير أوسع نطاقًا).

يجريها أفراد من خلال قنوات متعددة أكثرها شخصي وغير رسمي. ونظرًا لصغر حجم معاملات التحويلات المنفردة، فإن نظم مصادر البيانات المعتادة لا ترصدها في الغالب على الرغم من أن هذه المعاملات قد تكون كبيرة على المستوى المجمع. ولذلك يركز المرشد على مشكلات الحصول على بيانات مصدرية أفضل عن معاملات التحويلات وكيفية حلها، ولكنه يعرض بإيجاز أيضًا لقضايا إعداد البيانات ونشرها. ويعتمد المرشد على إطار تقييم جودة البيانات المستخدم في سياق إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات لإبراز الممارسات السليمة في مجال الإعداد والنشر.

١-٩ ورغم أن المرشد يستهدف في الأساس المختصين بإعداد ونشر بيانات عن تحويلات المغتربين، فقد يكون مفيدًا أيضًا للمستخدمين الآخرين الذين يرغبون في فهم أوجه القصور التي تشوب البيانات. فقياس التحويلات مهمة معقدة، وممارسات إعداد بياناتها قد تكون قاصرة. وعلى ذلك فإن فهم أوجه القصور فيها سيساعد على استخدامها بشكل أكثر استنارة وملاءمة.

١-١٠ وقد وُضع هذا المرشد لاستخدام المتخصصين، مع الحرص في نفس الوقت على جعله سهل الاستيعاب بالنسبة لغير المتخصصين. ويأمل المؤلفون أن يكون سهلًا في الفهم والاستخدام. والمرشد لا يلزم مستخدميه بتنفيذ ما جاء فيه، وإنما يتناول مناهج ومصادر بيانات بديلة لقياس تحويلات المغتربين ويقدم إرشادات حول وضع برنامج إحصائي لتحسين جودتها. ويستند المرشد إلى التجارب الحديثة وأفضل الممارسات الدولية، ويسلم بأن لكل بلد ظروفه الخاصة وأن على المعدين وضع استراتيجيات لإعداد البيانات تراعي احتياجات بلدانهم وقدراتها والقيود المفروضة بها.

وضع إرشادات عملية بشأن إعداد البيانات لمساعدة معدي البيانات. وقد أقر الاجتماع أنه من الأفضل تنقيح مفاهيم التحويلات باستخدام إطار ميزان المدفوعات وأوصى بتشكيل فريق عمل يشبه "رابطة المدن الأم" ويضم معدي بيانات من ذوي الخبرة لإعداد مجموعة من أفضل الممارسات في مجال إحصاءات تحويلات المغتربين وتضمينها في مرشد حول إعداد البيانات.

١-٦ وجاءت الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي لتكون تنمة لمراجعة وتنقيح الإطار المفاهيمي الذي تركز عليه تحويلات المغتربين. وترد المفاهيم الجديدة بإيجاز في الفصل الثالث من هذا المرشد. ويهدف المرشد إلى مساعدة معدي البيانات في سعيهم لتوفير بيانات دقيقة وكاملة وحديثة حول تحويلات المغتربين بما يتفق مع التنقيحات التي أدخلت على المفاهيم والتعاريف ذات الصلة.

باء - الغرض من المرشد

١-٧ يهدف هذا المرشد إلى تشجيع معدي البيانات عن تحويلات المغتربين على إدخال تحسينات دائمة عليها. وتحقيقًا لهذا الغرض، يعرض المرشد بإيجاز التعاريف والمفاهيم المتعلقة بهذه التحويلات في إطار ميزان المدفوعات ويقدم إرشادات عملية حول إعداد البيانات ذات الصلة.

١-٨ وأكثر ما يعوق تحسين جودة البيانات في هذا الخصوص هو طبيعة التدفقات؛ فهي غالبًا ما تنطوي على معاملات صغيرة

منظما لتحسين جودة هذه البيانات. ويناقش الفصل الثالث المفاهيم والتعاريف ذات الصلة. ويتألف الفصل الرابع من عدد من الأقسام التي تتناول مناهج مختلفة للحصول على بيانات التحويلات. ويعرض الفصل الخامس الممارسات السليمة في مجال إعداد البيانات مع التركيز على التحويلات. ويختتم المرشد بالفصل السادس الذي يعرض خيارات لنشر البيانات.

دال - المصطلحات المستخدمة في المرشد

١-١٢ لا يوجد في إطار ميزان المدفوعات بند أو حساب موحد يسمى "تحويلات المغتربين". ويستخدم مصطلح تحويلات المغتربين في هذا المرشد للإشارة إلى البنود المتعلقة بتحويلات المغتربين في إطار ميزان المدفوعات. وهذه المعاملات غالبا ما يجريها المهاجرون أو العمال لأجل قصير وكثيرا ما تتم بين أسر معيشية في البلد المرسل والبلد المتلقي. وكما يوضح الفصل الثالث من هذا المرشد، سيشار دائما إلى مصطلحات ميزان المدفوعات الملائمة في السياقات المتخصصة. ويقتصر استخدام مصطلح "تحويلات المغتربين" والمصطلحات الفنية الأخرى في هذا المرشد على المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات. ويحتوي المرشد على مسرد بالمصطلحات المتعلقة بهذه التحويلات تيسيرا لسرعة الإحالة (الملحق ١).

وقد ساهم في إعداد المرشد خبراء في تحويلات المغتربين من عدة بلدان ومنظمات، وساعد تنوع خبراتهم على ضمان تناول المرشد لمجموعة كبيرة من تدفقات هذه التحويلات وكذلك مصادر البيانات وممارسات إعدادها، فضلا على ضمان استقطابه لاهتمام أكبر عدد ممكن من المستخدمين.^١

جيم - هيكل المرشد

١-١١ يلي هذه المقدمة الفصل الثاني الذي يناقش السياق المؤسسي والتنظيمي الذي تتم فيه تحويلات المغتربين، بما في ذلك القضايا الديمغرافية وقنوات إجراء المعاملات، ويقدم منهجا

^١ قام مركز الدراسات النقدية لأمريكا اللاتينية، وهو رابطة للبنوك المركزية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، بوضع مرشد منفصل عن إعداد بيانات تحويلات المغتربين للبلدان الأعضاء فيه. وكان هذا العمل جزءا من مشروع مشترك حول هذا النوع من التحويلات مع صندوق الاستثمار متعدد الأطراف التابع لبنك التنمية للبلدان الأمريكية. ويتسم المرشد الصادر عن المركز بطابع أكثر إلزاما من هذا المرشد لأنه يدعو إلى تطبيق منهجية موحدة في إعداد البيانات في البلدان الأعضاء تعتمد على استخدام بيانات المعاملات المبلغة من البنوك والبيانات المبلغة مباشرة من شركات تحويل الأموال. كذلك فإن المرشد الصادر عن المركز يهتم اهتماما أكبر بالبلدان المتلقية، بينما يركز هذا المرشد على البلدان المرسلة والمتلقية على حد سواء.

تعريف بتحويلات المغتربين: الخصائص الديمغرافية وقنوات المعاملات والجوانب التنظيمية

"الرسمية" أو الخاضعة للتنظيم (مثل البنوك، والمؤسسات المالية غير المصرفية، وشركات تحويل الأموال)، والتي تُحوّل من خلال القنوات "شبه الرسمية" و"غير الرسمية" (مثل نظام "الحوالة"، والنقود التي يحملها الأفراد، والتحويلات العينية).

٢-٥ ولا يقدم المرشد تحديدا دقيقا لقنوات المعاملات من حيث كونها رسمية أو غير رسمية، إقرارا بأن هذه المسألة تقديرية تخضع للعوامل القانونية والتنظيمية والمؤسسية الخاصة بكل بلد ومن ثم قد تختلف من بلد إلى آخر. كذلك يؤكد المرشد على ضرورة تغطية إحصاءات ميزان المدفوعات لجميع المعاملات الدولية، بغض النظر عما إذا كانت رسمية أو غير رسمية، أو قانونية أو غير قانونية. غير أنه يشير في أكثر من موضع إلى صعوبة الحصول على بيانات عن المعاملات غير الرسمية في تحويلات المغتربين. وانطلاقا من هذه الصعوبة، يُقال إن بيانات ميزان المدفوعات الحالية تكون في بعض الأحيان قاصرة عن تقديم تغطية كاملة لمعاملات تحويل أموال المغتربين التي تتم من خلال القنوات غير الرسمية.

٢-٦ ويتناول القسم "ألف" من هذا الفصل تحويلات المغتربين من منظور ديمغرافي، حيث يستعرض العلاقة بين انتقال الأفراد للعمل لأجل قصير أو طويل من جهة وهذه التحويلات من جهة أخرى. ويستعرض القسم "باء" جميع قنوات المعاملات والبيئة المؤسسية التي توجد فيها، وهو أمر ضروري لفهم تدفقات التحويلات والتعرف على مصادر البيانات المحتملة. أما القسم "جيم" فيلقي الضوء على اختلاف البيئة القانونية والتنظيمية التي تتم فيها معاملات تحويل أموال المغتربين من بلد إلى آخر وانتشار استخدام القنوات غير الرسمية.

ألف - تحويلات المغتربين من منظور ديمغرافي

٢-٧ تشكل هجرة العمالة على المستوى الدولي محورا من محاور الاهتمام في المناقشات المعنية بأسباب ازدياد حجم التجارة الدولية في الخدمات والتحويلات الديمغرافية الملاحظة

٢-١ يصعب قياس تحويلات المغتربين عبر الحدود نظرا لعدم تجانسها واشتمالها على مجموعة من المعاملات الصغيرة التي يجريها الأفراد من خلال قنوات عديدة متنوعة. ولتحسين جودة البيانات المتوافرة عن تحويلات المغتربين ينبغي فهم القنوات المتاحة لإجراء المعاملات وامتلاك القدرة على إعداد أو تقدير بيانات تغطي جميع القنوات الأكثر استخداما. وقد تختلف القنوات المستخدمة في المعاملات تبعا لنوع النظام المالي، والبيئة المؤسسية الكلية في البلدان المرسل والمرسل إليه، ومدى ملائمة هذه القنوات وتكاليف استخدامها، والخصائص الديمغرافية لمرسلي التحويلات ومتلقيها.

٢-٢ وغالبا ما ترتبط تحويلات المغتربين بالهجرة، وهي انتقال الأفراد من اقتصاد إلى آخر. ويشير مصطلح "المهاجر" في هذا المرشد بشكل خاص وفي ميزان المدفوعات بشكل أعم إلى الشخص الذي يغادر اقتصاده الأصلي ويصبح مقيما في اقتصاد آخر، وإن كان ينبغي التنبيه إلى انتفاء العلاقة بين وضعية الهجرة وتعريف العناصر الثابتة في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات.

٢-٣ وقد ينتقل الفرد من اقتصاد إلى آخر بغرض العمل لأجل قصير. ووفقا للمرشد، يشير مصطلح "العامل لأجل قصير" إلى الفرد الذي ينتقل إلى اقتصاد آخر بغرض العمل لفترة قصيرة (أقل من سنة)^٢. ويمثل العاملون لأجل قصير والمهاجرون الذين يعولون أقاربهم في بلدانهم الأصلية مصدرا رئيسيا لتدفقات تحويلات المغتربين عبر الحدود. ويتناول هذا الفصل العلاقة بين أنواع العمالة المختلفة وتدفقات التحويلات المرتبطة بها.

٢-٤ ويمكن أن يكون تحديد القنوات التي تتم من خلالها معاملات تحويل أموال المغتربين عاملا مساعدا لمعدي البيانات في تقدير مدى تغطية هذه المعاملات في المصادر القائمة التي يستمدون منها البيانات. وتحويلات المغتربين يمكن أن تتخذ عدة أشكال منها الأموال التي تُحوّل من خلال المؤسسات أو القنوات

^٢ يشمل أيضا العمالة العابرة للحدود.

٢-١٠ ورغم أن الدافع وراء قيام المهاجرين بتحويل الأموال يقل كلما طالت مدة الإقامة، فإن قدرتهم على تحويل الأموال غالباً ما تزيد لأن دخولهم تتجه إلى الارتفاع مع مرور الوقت. وتفيد هذه الإحصاءات في فهم ديناميكية تدفق تحويلات المغتربين، ولكنها لا تتوافر إلا نادراً في معظم البلدان. وعادة ما تُجمع إحصاءات الهجرة من خلال سجل للسكان أو تعداد سكاني.^٥ وعلى وجه العموم، تكون بيانات الهجرة الوافدة أدق في البلدان التي تحتفظ بسجلات سكانية منها في البلدان التي لا يوجد لديها سجل أو تعداد سكاني، نظراً لأن المهاجرين والعمال لأجل قصير غالباً ما يتعين عليهم تسجيل بياناتهم للحصول على وظيفة أو سكن أو تأمين صحي أو غير ذلك. غير أن الأمر الذي لم يحسم بعد هو ما إذا كانت بيانات الهجرة النازحة في البلدان التي تحتفظ بسجلات سكانية أدق من البيانات المناظرة في البلدان التي تستخدم التعداد السكاني.

٢-١١ وتنشأ مشكلات الحصول على البيانات في البلدان المتجاورة التي ترتفع فيها النسبة المئوية للعمال الموسميّين أو غير الشرعيّين. فنظراً لأن العمال غير الشرعيّين يتجنبون التعدادات السكانية أو شبكة وسائل التحويل الرسمية خشية توقيفهم من السلطات (بسبب وجودهم غير الشرعي في البلد المضيف)، يصبح من الصعب تقدير عدد المهاجرين والعمال لأجل قصير على وجه الدقة. وحسب ظروف فرادى البلدان، قد يكون من المهم وضع منهج تقدير متكامل يقوم على تنسيق الجهود بين الجهات الحكومية المختصة بهجرة العمالة، ومكاتب الهجرة الوافدة، ومسؤولي التعدادات السكانية، ومعدي الإحصاءات عن تحويلات المغتربين (الإطار ٢-١ يتناول بيانات الهجرة بمزيد من التفصيل).

٢-١٢ وقد يسافر العامل للاشتغال بعمل قصير الأجل أو طويل الأجل، وهو ما يعتمد جزئياً على الظروف الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية في البلد المضيف والبلد الأصلي. وفي معظم الحالات، يستهلك العمال المستخدمون لأجل قصير نسبة أقل من دخولهم مقارنة بما يستهلكه المهاجرون، ومن ثم يتاح لهم جزء أكبر من الدخل أو التعويض الذي يحصلون عليه لاستخدامه في إعالة أفراد أسرهم في بلدانهم الأصلية. ويحافظ العمال المستخدمون لأجل قصير على روابط وثيقة ببلدانهم الأصلية نظراً لوجود مصلحة دائمة لهم فيها. وبالنسبة للمهاجرين، ينتمي معظم مرسلي التحويلات إلى فئة المهاجرين حديثاً، وتشير بعض التقديرات إلى أن ما لا يقل

^٥البلدان التي تحتفظ بسجلات سكانية تلزم المقيمين فيها بتسجيل محل الإقامة الرئيسي وتقديم بيانات إدارية عن التغيرات الديمغرافية. وتلزم بعض البلدان المقيمين فيها بتسجيل بياناتهم ولكنها تقوم أيضاً بإجراء تعداد سكاني، وغالباً ما يكون اعتمادها الأساسي على تسجيل البيانات لفهم ما يطرأ من تغيرات ديمغرافية. أما في بلدان أخرى فيكون الاعتماد على التعداد السكاني فقط.

في أنحاء عديدة من العالم. وترتبط الأسباب الرئيسية وراء تنقل العمالة بين البلدان بعوامل منها اختلاف الأداء الاقتصادي بين البلدان والأقاليم، وتفاوت التطور التكنولوجي، واندماج الأسواق والمجتمعات.^٣

٢-٨ وتبعاً للمحتوى المهاري في مدخلات العمالة، يمكن تقسيم المهاجرين والعمال لأجل قصير إلى عمالة غير ماهرة، وعماله محدودة المهارات، وعماله ماهرة. ونظراً لأن هجرة العمال محدودي المهارات تخضع في العادة للقيود المشددة على الهجرة، يغلب على العمال غير المهرة أو محدودي المهارات الاتجاه إلى الهجرة غير الشرعية أو غير المنظمة. ويتأثر الطلب على العمالة غير الشرعية بحجم الاقتصاد غير الرسمي في البلد المضيف. ومن منظور مقارن، نجد أن نقص العمال المهرة في البلدان المضيفة ينشئ قواعد أقل تقييداً في التعامل معهم، ومن ثم يغلب على أصحاب المهارات من المهاجرين والعمال لأجل قصير التدفق عبر القنوات القانونية. ولأن الأرجح أن يتنقل هؤلاء عبر القنوات القانونية، فهم يخففون الأعباء الإدارية على بلدان المقصد في فرض الالتزام بالتنظيمات التي تحكم الهجرة. وقد شهدت هجرة العمال المهرة من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة زيادة مطردة منذ سبعينات القرن العشرين. ويقال إن ذوي المهارات من المهاجرين والعمال لأجل قصير يحظون في الغالب بفرص عمل في إطار برامج تأشيرات الدخول أحادية الجانب في البلدان المضيفة، في حين أن غير ذوي المهارات من المهاجرين والعمال لأجل قصير يعتمدون في العادة على الاتفاقات الثنائية أو الإقليمية، مثل برامج العمل الموسمية وغيرها.

٢-٩ ويرى الباحثون أن تحويلات المغتربين ترتبط بعدة خصائص ديمغرافية، وهناك اتفاق عام على تأثير المبالغ المحولة بكثير من هذه المتغيرات. وتتضمن الخصائص الديمغرافية المذكورة مجموع عدد المهاجرين والعمال لأجل قصير، وبلد المنشأ والعمل، والخلفية العرقية، ومدة الإقامة، ومتوسط مستوى الدخل، ونوع الجنس، والوضع القانوني، ووجود أطفال في الأسرة المعيشية.^٤ ومن المسلم به أن الدخل هو المحدد الأساسي للقدرة على تحويل الأموال.

^٣هجرة العمالة ليس ظاهرة حديثة بطبيعة الحال. غير أن الخمسين عاماً الماضية شهدت تطورات متلاحقة في البنية التحتية للنقل والمواصلات والخدمات المالية مكنت العمال المستخدمين لأجل قصير من السفر لمسافات أطول بحثاً عن عمل. كما مكنت المهاجرين من البقاء على اتصال ببلدانهم الأصلية من خلال الزيارات ووسائل الاتصال التي أصبحت أقل تكلفة وغيرها. كذلك ساعدت هذه التطورات على تيسير نقل الأموال على غرار تحويلات المغتربين.

^٤بشكل أكثر تحديداً، يؤثر نوع الجنس على مستوى دخل المهاجرين والعمال لأجل قصير لأن متوسط دخل الإناث غالباً ما يكون أقل من متوسط دخل الذكور. كذلك فإن وجود أطفال في الأسرة المعيشية يؤدي إلى زيادة نفقات الأسرة وتغيير طبيعة المصلحة الاقتصادية، وبالتالي يقل الميل إلى تحويل الأموال. وقد أظهرت البحوث التي أجراها المكتب الإحصائي الكندي اختلاف نسبة من يحولون الأموال من المهاجرين والعمال لأجل القصير ونسبة المبالغ المحولة كلما اختلف محل الميلاد.

الإطار ٢-١: بيانات الهجرة

تتضمن مصادر البيانات المستخدمة في إعداد إحصاءات المهاجرين التعدادات السكانية، والمسوح، والمسوح الحدودية، وغير ذلك من السجلات الإدارية. غير أن الإحصاءات الموثوقة حول الهجرة يصعب جمعها وغالبا ما تكون غير مكتملة. فعلى سبيل المثال، لا تتوفر بيانات سنوية عن الهجرة المتبادلة بين البلدان (المهاجرون والعمال لأجل قصير) إلا في عدد قليل من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. كذلك نجد أن كثيرا من البلدان يعتمد على التعدادات السكانية في جمع البيانات عن أعداد المهاجرين، مع إجراء هذه التعدادات بمعدل تواتر منخفض في المعتاد، كما أن إعداد بيانات السلاسل الزمنية يتطلب توافر تقديرات حول معدلات نمو هذا المكون السكاني. وهناك مشكلة أخرى تتمثل في أن التعاريف المستخدمة في تبيويب البيانات قد تختلف بينفرادى البلدان، مما يحول دون إمكانية مقارنة البيانات. فعلى سبيل المثال، تنشأ اختلافات فيما بين البلدان في طريقة تبيويب المهاجرين والعمال لأجل قصير حسب مدة إقامتهم والغرض من الزيارة. كذلك يستخدم عدد كبير من البلدان محل ميلاد المهاجر أو العامل المستخدم لأجل قصير كمتغير أساسي في إعداد إحصاءات الهجرة، بينما تعتمد بعض البلدان على مفهوم الجنسية، ويعتمد عدد قليل منها على مزيج من الاثنين. ولا تتفق هذه التعاريف مع مفهوم الإقامة المستخدم في إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات والحسابات القومية.

المصادر: البنك الدولي (2008a و2008b)

باء - حصر لقنوات المعاملات والبيئة المؤسسية

٢-١٦ يقدم هذا القسم حصرا للقنوات التي تتم من خلالها معاملات تحويل أموال المغتربين ويوضح بإيجاز أثر البيئة المؤسسية على وجود هذه القنوات والاختيار فيما بينها. وفي هذا السياق، يتناول القسم القنوات الرسمية وغير الرسمية ويسعى إلى تحديد قنوات جديدة، مثل شبكة الإنترنت والهاتف الخليوي.

٢-١٧ ولا يورد القسم تحديدا دقيقا لهذه القنوات من حيث كونها رسمية أو غير رسمية، إذ قد تختلف رؤية القناة الواحدة من بلد إلى آخر تبعا للقواعد التنظيمية والهيكل المؤسسي والنظام القانوني في كل منها. فقد تعتبر إحدى القنوات رسمية في بلد ما وغير رسمية في بلد آخر حسب المعاملة التنظيمية. كذلك ينبغي ألا يعتبر الحصر المقدم في هذا القسم شاملا، إذ أن مقدمي خدمات التحويل يخرجون بابتكارات متلاحقة، وقد يتم إنشاء قنوات جديدة أخرى لهذه المعاملات.

٢-١٨ وكما سبقت الإشارة، إن معاملة تحويل أموال المغتربين قد تتضمن مرسلا ومتلقيا ووسطاء في البلدين وواجهة الدفع الإلكتروني التي يستخدمها الوسطاء، وجميعهم يشكلون القناة التي تتم من خلالها التحويلات (انظر الشكل ٢-١). وتكون معظم التحويلات منخفضة القيمة نسبيا، وترسل بشكل منتظم أو متكرر، وتتم في الأساس بين أفراد في الجهتين لأن الهدف المعتاد منها هو إعالة الأسرة. وتأخذ التحويلات صورة نقود أو أوامر صرف، وتحويلات عينية (تنطوي على تحويلات سلعية). وترسل التحويلات

عن نصف عدد المهاجرين الذين امتدت إقامتهم في الخارج لعشر سنوات يرسلون تحويلات منتظمة.^٦

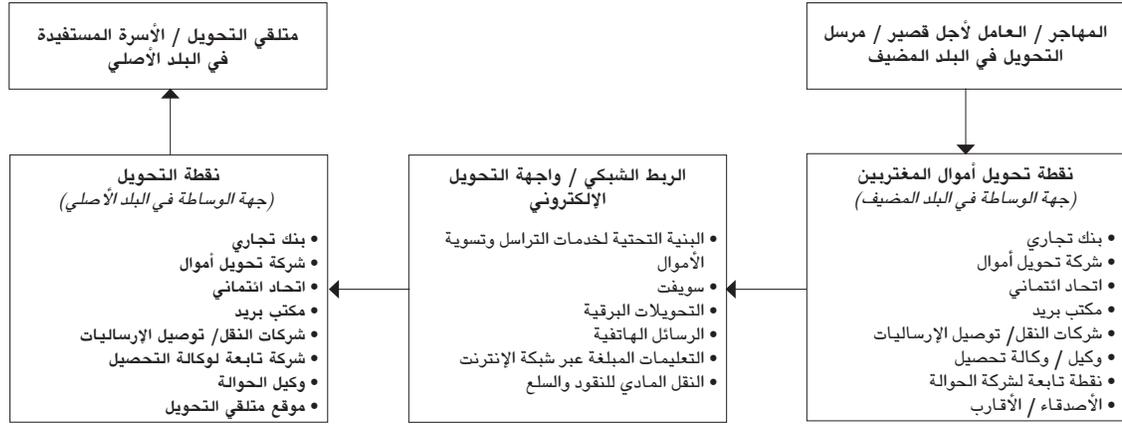
٢-١٣ ومقارنة بالمهاجرين، تنشئ العمالة الوافدة لأجل قصير عبئا ماليا أقل على البلد المضيف، كما تتسبب في صراعات اجتماعية أقل، وتتيح للبلد المضيف مرونة أكبر في تعديل تدفقات العمالة الوافدة حسب ظروف سوق العمل المحلية.

٢-١٤ وقد تشجع برامج هجرة العمالة على زيادة تدفقات العمالة الشرعية. كذلك أثبتت اتفاقات العمل الثنائية أهميتها في تيسير هجرة العمال محدودي المهارات والعمال الموسمين (فغالبا ما تشجع هذه الاتفاقات على الهجرة من خلال تخفيف العبء التنظيمي، بينما يتنقل العمال ذوو المهارات العالية خارج إطار هذه الاتفاقات في أغلب الأحوال).

٢-١٥ وفي حين أن استخدام العمال لأجل قصير قد لا يترتب عليه انتقال أسرهم معهم، فإن هجرة العمال غالبا ما تقترب بانتقال الأسر للإقامة معهم، ربما بعد فترة من الوقت. وقد يترتب على الهجرة أيضا بعض الانخفاض في معدلات المشاركة في سوق العمل، لأن أسر المهاجرين (الزوج/ الزوجة والأطفال) قد لا تشارك بكل أفرادها في القوى العاملة لدى البلد المضيف، حيث يتوقف ذلك على الخصائص المهارية والعمرية لكل منهم.

^٦ رغم ارتباط تحويلات المغتربين بالهجرة، فمن المهم التمييز بين المهاجرين الوافدين ومرسلي التحويلات. ذلك أن مرسلي التحويلات ينتمي بعضهم إلى فئة المهاجرين، كما أن جانباً من غير المهاجرين يقوم بإرسال التحويلات.

الشكل ٢-١: قنوات تحويل أموال المغتربين



ملحوظة: الأموال التي تحول عبر هذه القنوات ليست كلها تحويلات مغتربين.

مالية، ولكنها غالبا ما تمارس نشاطها في إطار قانوني. وقنوات التحويل التي تتسم بأقل طابع رسمي أو مقنن قد تشمل جهات وساطة لا تعمل كمنشآت أعمال بالشكل المتعارف عليه. وهناك عدة عوامل قد تؤثر على اختيار مرسل التحويل بين القنوات المختلفة، منها نوع البنية التحتية المؤسسية المتاحة في البلد المضيف والبلد الأصلي، وسهولة التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية، وسرعة تحويل الأموال من خلال قنوات بديلة، والفرق في تكلفة تحويل الأموال، والتنظيمات الحكومية، والحوافز التي يقدمها البلد الأصلي في صورة امتيازات ضريبية وأسعار فائدة، ومتطلبات التحقق من الهوية، والأعباء الإجرائية التي تقترن باستخدام القنوات الرسمية. وتتناول الأقسام اللاحقة كل هذه القضايا.

٢-٢٠ وهناك عوامل متعددة تحدد مدى الجاذبية النسبية لقنوات التحويل المختلفة. فإذا كان القطاع المصرفي الرسمي واسع الانتشار في البلد المرسل والبلد المتلقي، قد يصبح ذلك عاملا مشجعا للمهاجرين والعمال لأجل قصير على تحويل الأموال بين الحسابات المصرفية. ولكن رغم توافر الخدمات المصرفية، قد تؤدي التكاليف الثابتة للمعاملات وثقل أعباء التوثيق اللازم لاستيفاء المتطلبات التنظيمية إلى عزوف البنوك والعملاء عن إجراء المعاملات منخفضة القيمة. وهكذا فإن تكلفة إرسال الأموال إلى الخارج قد تؤثر كثيرا على الاختيار بين القنوات الرسمية وغير الرسمية.

٢-٢١ وإلى جانب التكاليف، قد يكون لسرعة توصيل الأموال أثر كبير على اختيار مرسل التحويل لقناة معينة دون الأخرى. ورغم أن وسائل التحويل الإلكتروني التي تتيحها القنوات ذات الطابع الرسمي تتسم بكفاءة أكبر نسبيا من حيث سرعة التوصيل، فإن

النقدية إما بالعملة الأجنبية أو بالعملة المحلية من خلال التحويل المادي للنقود. وتنفذ التحويلات بناء على تعليمات الدفع التي يصدرها مقدمو خدمات التحويل في البلد المرسل إلى نظرائهم في البلد المتلقي. وتتيح تعليمات الدفع باستخدام خدمات التراسل النصي الاتصال بين الجهات التي تمارس هذا النشاط في البلد المرسل والبلد المتلقي، كما تتيح عملية التسوية إجراء التحويل الفعلي للأموال بين هذه الجهات. أما التحويلات غير النقدية أو العينية، التي تتمثل أساسا في سلع استهلاكية، فيتم توصيلها في صورتها المادية من خلال قنوات غير رسمية في الغالب. ولكن قبل التطرق إلى الهيكل التفصيلي للقنوات التي يستخدمها المهاجرون والعمال لأجل قصير في تحويل الأموال من بلد إلى آخر، يجدر التعرف بشكل عام على كيفية حدوث معاملات التحويل. وعادة ما تتطلب هذه المعاملات نوعا من شبكات الاتصال بين الأطراف المرسل والمترقية بغرض التراسل وتسوية الأموال.

٢-١٩ ويمكن أن تندفق تحويلات المغتربين عبر الحدود من خلال قنوات متنوعة، حسب مدى توافر الخدمات، ورغبة المرسل، والبيئة المؤسسية. وقنوات التحويل الرسمية هي الكيانات المرخص لها رسميا بممارسة نشاط تحويل الأموال، كالبانوك أو شركات تحويل الأموال أو غيرها من المؤسسات المسجلة لدى الجهات الرسمية. وتتضمن قنوات التحويل شبه الرسمية المؤسسات الرسمية التي تقدم خدمات تحويل الأموال خارج نطاق الآليات التنظيمية التي تضعها السلطات في البلد المعني. وتمارس هذه المؤسسات نشاط تحويل الأموال في إطار من التنظيم الذاتي الدقيق ولكنها لا تخضع لإشراف أي سلطة مختصة بتنظيم الخدمات المالية. أما قنوات التحويل غير الرسمية، فهي لا تخضع لأي تنظيم أو رقابة

- بانتقال التحويلات من البنوك التي تقدم تسهيلات تحويل الأموال إلى أي بنك آخر في العالم.^٧

٢-٢٥ وتتضمن صيغ الدفع المستخدمة في البنوك تحويل الأموال إلكترونياً وتلغرافياً وعن طريق الفاكس والهاتف. ويمكن أن تكون التحويلات المصرفية في صورة تحويلات نقدية، وتحويلات بين الحسابات، وأموال مدفوعة مقدماً (البطاقات المدفوعة مقدماً، والحوالات البريدية، والحوالات المصرفية)، وائتمان (البطاقات الائتمانية). وأكثر أنواع التحويلات استخداماً هي التحويلات التلغرافية أو غيرها من التحويلات البرقية التي تتم من خلال شبكة الفروع أو البنوك المراسلة. ويقوم البنك بإرسال التحويل برقياً إلى فرعه أو بنكه المراسل في بلد المستفيد، ثم يتولى هذا الفرع أو البنك المراسل إرسال التحويل إما إلكترونياً أو في صورة حوالة إلى البنك المستفيد. ويمكن إيداع شيكات في حساب المستفيد، كما يمكن شراء حوالات من شركات الصرافة أو البنك المراسل وإرسالها بالبريد إلى الفرع الذي يوجد فيه حساب المستفيد.

٢-٢٦ وتمثل خدمات التحويل عبر شبكة الإنترنت التي تتيحها البنوك وسيلة فعالة لتحويل الأموال تسمح بالتحويل عبر الحدود من حساب المرسل إلى حساب المستفيد في البلد المتلقي. ويغلب استخدام هذه الخدمات في ممرات تحويل أموال المغتربين حيث تكون الشبكات المصرفية عالية التطور وعلاقات المراسلة المصرفية شائعة.^٨ ويكثر حالياً في عدد كبير من البلدان وبمعدل تواتر متزايد استخدام الابتكارات في مجال تكنولوجيا المعلومات وأساليب التحويل التي تزداد تطوراً، بطاقات الخصم الفوري المزوجة وبطاقات القيمة المخزنة وغيرها من وسائل التحويل عبر الإنترنت باستخدام البطاقات.

٢-٢٧ ويشيع استخدام بطاقات الصرف الآلي كقناة لتحويل أموال المغتربين. فبطاقات الائتمان أو بطاقات الخصم الفوري تسمح بتحويل الأموال من حساب إحدى البطاقات إلى حساب بطاقة أخرى بواسطة نظم الدفع التي تستخدم بطاقات الائتمان والخصم. وغالباً ما تتم هذه التحويلات من خلال إيداع الأموال في حساب بطاقة في فرع أحد البنوك وتحويلها بعد ذلك إلى بطاقة أخرى صادرة عن نفس الفرع ويملكها أفراد في البلد المتلقي. وتستخدم أمريكا اللاتينية هذا النموذج الذي يقوم على بطاقتين للصرف الآلي، حيث يقوم مرسل التحويل الموجود في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال بإرسال بطاقة ثانية تخول أحد أفراد أسرته جميع حقوق سحب الأموال بحيث يستطيع استخدامها لإجراء

قصور البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في موقع المرسل أو المتلقي يحد من استخدامها. وقد تكون القنوات غير الرسمية كقوة أيضاً من حيث سرعة التوصيل؛ فكثيراً ما يشار إلى أن التحويل عبر "نظام الحوالة" يستغرق أقل من ١٢ ساعة حتى يصل إلى المتلقي.

٢-٢٢ وإلى جانب التكاليف الظاهرة، قد تؤثر التكاليف المستترة في معاملات الصرف الأجنبي تأثيراً كبيراً على القرارات المتعلقة باختيار قناة معينة. فعلى سبيل المثال، قد تؤدي أسعار الصرف المعلنة رسمياً إلى تغيير كبير في المبلغ النهائي المدفوع إلى المتلقي، ومن ثم على جاذبية إحدى وسائل التحويل دون غيرها. وتحديداً، نجد أنه في ظل نظم مراقبة النقد الأجنبي قد تقدم الشركات غير الرسمية سعر صرف أفضل من سعر الصرف الرسمي، مما يجذب مرسل التحويلات إلى استخدام القنوات غير الرسمية. وقد يؤثر خطر فقدان الأموال أثناء نقلها على اختيار قناة معينة أيضاً. وإذا كان المهاجرون والعمال المستخدمون لأجل قصير يستطيعون القيام بزيارات متكررة لبلدهم الأم، فقد يفضلون حمل الأموال أو توصيل السلع بأنفسهم أو من خلال أصدقائهم. وقد تؤثر وضعية الهجرة تأثيراً كبيراً أيضاً على مدى جاذبية قناة معينة. فقد يفضل المهاجرون غير الشرعيين والعمال المستخدمون لأجل قصير تحويل الأموال عبر القنوات غير الرسمية لأنهم قد لا يستوفون متطلبات التحقق من الهوية اللازمة لفتح الحسابات المصرفية وتحويل الأموال. وفضلاً على ذلك، فالأرجح أن تستخدم القنوات ذات الطابع الرسمي إذا كانت هناك مسافة جغرافية كبيرة تفصل بين البلد المرسل والبلد المتلقي، مما يتسبب في صعوبة النقل المادي للتحويلات النقدية أو العينية. غير أن بعض القنوات غير الرسمية يتسم بالفعالية ويحظى بإقبال كبير في مجال نقل المدفوعات لمسافات بعيدة.

٢-٢٣ ونعرض فيما يلي الصيغ المختلفة لتحويل الأموال التي قد يستخدمها المهاجرون والعمال لأجل قصير.

القناة المصرفية

٢-٢٤ درجت البنوك التجارية على تأدية دور مهم بوصفها وسائل لتنفيذ معاملات التحويل بين البلدان، نظراً لشبكاتها واسعة الانتشار في البلدان المرسل والمتلقي، واشتراكها في النظم الدولية للدفع والتسوية. وقد تقوم بعض البنوك ذات النشاط العالمي بتحويل الأموال من خلال شبكات التحويل الخاصة بها، في حين أن البنوك الأخرى التي تمتلك شبكات محدودة قد تستخدم خدمات التحويل التي يقدمها مشغل عالمي مرخص، أو تنضم إلى شبكة تعاونية لهذا الغرض، أو تستعين بعلاقة من علاقات المراسلة المصرفية. وتسمح الشبكة المصرفية الدولية - التي تربط بين نظم الدفع المحلية

^٧ توجد في بعض البلدان اتفاقيات ثنائية لتسوية المعاملات التي تمر عبر الجهاز المصرفي، بمشاركة من البنوك المركزية. فعلى سبيل المثال، يقوم برنامج Directo Mexico بتحويل الأموال بين الولايات المتحدة والمكسيك بمشاركة من بنك المكسيك المركزي وبنك الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة.

^٨ "ممر تحويل أموال المغتربين" هو المسار الذي يربط بلدين أو مدينتين تتدفق بينهما تحويلات أموال المغتربين الدولية (حسب تعريف مركز الدراسات النقدية لأمريكا اللاتينية CEMLA).

أو تلقي الأموال من موقع الوكيل بطاقات ائتمان أو حسابات مصرفية أو عضوية في النظام أو أوراق لإثبات الجنسية. وتؤدي المدفوعات في أغلبية الحالات عن طريق تحصيل النقود من الطرف المرسل وتوصيلها إلى الطرف المتلقي (من نقد إلى نقد).

٢-٣١ وغالبا ما تبدأ عملية التحويل من خلال مشغلي خدمات تحويل الأموال بأن يسلم المرسل النقود إلى أحد الوكلاء الفرعيين التابعين لمشغل الخدمة في البلد المضيف. ثانيا، يقوم الوكيل الفرعي بتحويل الأموال إلى وكيل مشغل الخدمة من خلال نظام المدفوعات المحلية. وفي الخطوة الثالثة يصدر وكيل مشغل الخدمة تعليمات إلى البنك الذي يتعامل معه بتحويل أموال من حسابه المحلي إلى الحساب الخارجي المملوك لأحد الوكلاء الشركاء غير المقيمين. وبمجرد إضافة الأموال إلى حساب الوكيل الشريك، يطلب هذا الوكيل إضافة الأموال إلى حساب وكيله الفرعي. وفي الخطوة الأخيرة يقوم الوكيل الفرعي في البلد المتلقي بتسليم النقود إلى المستفيد النهائي. وتنطوي هذه العملية المتسلسلة على خطوات أقل إلى حد ما إذا كان الوكلاء الفرعيون لمشغل الخدمة من البنوك.

٢-٣٢ وهناك تفاوت كبير بين مشغلي خدمات تحويل الأموال من حيث الحجم والهيكل التنظيمي والإجراءات المتبعة. ويمارس مشغلو خدمات التحويل العالميون نشاطهم في الأساس وفق مبدأ الخدمات المشمولة بحقوق الامتياز.^{١٠} ويعتمد هؤلاء على شبكات حصرية تمثل البنية التحتية لنظم الدفع التي يستخدمونها، وهي وسيلة منخفضة التكلفة للربط بين عدد كبير من المكاتب المنتشرة حول العالم. وتتألف شبكات المشغلين العالميين لخدمات تحويل الأموال من وكلاء ووكلاء فرعيين ومراكز للمقاصة.

٢-٣٣ والوكلاء الفرعيون يمثلون المكتب الأممي التنفيذي أو "الشبكة" الذي يتوجه إليه المهاجرون والعمال المستخدمون لأجل قصير وغيرهم من العملاء لإرسال الأموال إلى الخارج أو تلقيها من الخارج. ويتمتع مشغلو خدمات التحويل بوجود قوي في جميع البلدان تقريبا من خلال عدد كبير من الوكلاء الفرعيين المنتشرين في مختلف أنحاء العالم. ويقوم الوكلاء الفرعيون بتسوية الرصيد الصافي للمبالغ المتلقاة من العملاء المرسلين والمبالغ المدفوعة إلى العملاء المتلقين مع الوكيل الرئيسي التابعين له. وهذا المستوى الأول من المقاصة يحدث بصورة متكررة، كأن يتم يوميا على سبيل المثال، وعادة ما ينفذ باستخدام حوالة مصرفية (محلية).

٢-٣٤ ويعمل الوكلاء الرئيسيون نيابة عن الشركة الأم المشغلة لخدمات التحويل بموجب ترتيبات قانونية متنوعة. ويمكن اعتبارهم وحدات المكتب الخلفي التنفيذي نظرا لقيامهم بجزء مهم

معاملات على ماكينات الصرف الآلي في الخارج. وتتوافر هذه المنتجات أيضا في جنوب إفريقيا وإن كان استخدامها لم يروج له على نطاق واسع حتى الآن. ويتطلب استخدام هذه المنتجات مستوى مرتفعا نسبيا من التعاون والثقة بين الطرفين، كما أن قصور البنية التحتية اللازمة لتشغيل ماكينات الصرف الآلي في كثير من البلدان يحد من توافر هذه الوسيلة.

٢-٢٨ ويتيح مقدمو الدعم التكنولوجي للبنوك استخدام واجهاتهم الإلكترونية التي يمكن للبنوك إضافتها بعد ذلك إلى مواقعها الإلكترونية. وبالتالي، يستطيع العملاء الراغبون في تحويل الأموال الدخول على موقع البنك الإلكتروني وإجراء التحويل مباشرة بالطريقة التفاعلية. وبناء على تعليمات العميل، يخصم النظام من حسابه المصرفي في الخارج ويضيف إلى حساب البنك/مقدم الخدمة للإضافة إلى حساب المستفيد.

٢-٢٩ ويمكن أن تقوم البنوك بتحويل الأموال أيضا من خلال مجموعة من الترتيبات المبتكرة مع الكيانات المالية في البلد المضيف. فعلى سبيل المثال، أجرت بنوك الهند ترتيبات خاصة مع بيوت الصرافة التابعة للقطاع الخاص في الشرق الأوسط وسنغافورة ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة لتنفيذ التحويلات الواردة من المغتربين. وبموجب هذا الترتيب، تصدر بيوت الصرافة حوالات للطرف المستفيد (بالعملة الهندية) وتحسب في نهاية كل يوم إجمالي المسحوبات. وفي يوم العمل التالي، تودع التحويلات اليومية في حساب مخصص يفتحه بيت الصرافة باسم البنك المسحوب عليه في بنك مقبول لدى البنك المسحوب عليه.

مشغلو خدمات تحويل الأموال

٢-٣٠ مشغلو خدمات تحويل الأموال هم شركات مالية (لكنها ليست بنوكا في العادة) تمارس تحويل الأموال عبر الحدود باستخدام نظامها الداخلي أو شبكة أخرى من شبكات الصيرفة العابرة للحدود.^٩ ولتوصيل التحويلات إلى بلد المقصد قد يستخدم المشغلون المنافذ التابعة لهم أو العديد من وكلاء التحويل كالبنوك ومكاتب الصرافة ومكاتب البريد وغيرها من جهات الوساطة مثل منافذ البيع بالتجزئة ومراكز الهاتف الخليوي ووكالات السفر ومتاجر الأدوية ومحطات الوقود، نظرا لأن مشغلي خدمات تحويل الأموال والأنشطة المرتبطة بهم عادة ما يستهدفون نفس العملاء. وترسل الأموال إما نقدا أو في صورة شيكات أو حوالات. ولدى مشغلي خدمات تحويل الأموال شبكات ضخمة في البلدان المرسله والمتلقية ومتطلبات أقل تشددا للتحقق من الهوية، وغالبا ما يتركز نشاطهم في المعاملات المتكررة منخفضة القيمة. ولا يتطلب إرسال

^{١٠} يرد في دراسة (2006) CPSS and World Bank التعريف التالي للخدمات المشمولة بحقوق امتياز التي تقدم فيها جهة مركزية خدمة حصرية دون أن تمتلك بالضرورة أي منفذ خاص بها: تقوم الجهة المركزية المقدمة للخدمة بإنشاء بنية تحتية لدعم خدماتها (مثل نظم التراسل والتسوية والإعلان)، وتعمل على إيجاد المنافذ اللازمة بدعوة المؤسسات في البلدان المرسله والمتلقية إما إلى تقديم الخدمة أو الحصول على حق الامتياز وفق شروط موحدة في الأساس.

^٩ يشترط في بعض البلدان أن يكون مشغلو خدمات تحويل الأموال مسجلين لدى السلطات النقدية كمؤسسات مالية غير مصرفية، بينما يجوز لهم ممارسة هذا النشاط كشركات خارج القطاع المالي في بلدان أخرى. ولا يقصر تشغيل خدمات تحويل الأموال على البنوك إلا في عدد قليل جدا من البلدان (وفي هذه الحالات، تحصل البنوك المحلية على حقوق امتياز من إحدى السلاسل الدولية المشغلة لخدمات تحويل الأموال).

تعاقدتي خاص لتنظيم العلاقة بين صغار مشغلي خدمات التحويل وبنك التسوية القائم بتحويل الأموال إلى الخارج.

٢-٣٨ أما في حالة كبار المشغلين، فتتم تحويلات الأموال في معظم أنحاء العالم، حتى في أقصاها، وذلك من خلال توصيل الأموال "من الباب إلى الباب" تقريبا. وغالبا ما يكون الأفراد العاملون في الوكالات الفرعية التابعة لمشغلي خدمات التحويل من نفس جنسية العملاء المحتملين ويتحدثون لغتهم. ويتيح ذلك درجة من "التقارب العرقي" بينهم، وهو ما يعتبره العملاء المحتملون عامل جذب.^{١٢} ويتسم المهاجرون القادمون حديثا بمعدل مشاركة منخفض نسبيا في القطاع المالي لدى البلد المضيف، ومن ثم بإقبال كبير نسبيا على خدمات المشغلين. ويفسر هذا ما تحققه هذه القناة من نجاح أكبر في البلدان التي تمثل مقصدا جديدا نسبيا لحركة الهجرة. كذلك يستحوذ مشغلو خدمات تحويل الأموال على حصة سوقية مرتفعة عندما يقل الإقبال على البنوك والقنوات غير الرسمية لأي سبب من الأسباب. ويتفاوت مدى منفعة بيانات مشغلي خدمات التحويل كمصدر إحصائي في البلدان المختلفة حسب حجم المعاملات وجودة البيانات وعوامل أخرى.

شبكة البريد

٢-٣٩ ظهر مؤخرا أيضا دور مكاتب البريد - الوكلاء التقليديون في تحويلات الأموال المحلية - كناقل مهم للأموال عبر الحدود، وهي تخضع عموما لقوانين الاتصالات في معظم البلدان وليس لتنظيمات البنوك المركزية. وتقدم مكاتب البريد خدماتها الخاصة لتحويل الأموال دوليا أو تعمل كوكلاء لشركات التحويل الأخرى.^{١٣} وتتيح خدمة الحوالات البريدية الدولية تحويل الأموال إلى الأفراد أو الشركات في البلدان التي تربطها اتفاقات متبادلة. وبين مقدمي خدمات تحويل أموال المغتربين، تمتلك مكاتب البريد أكبر شبكة للتواصل تمتد تغطيتها إلى الأماكن النائية، لا سيما في البلدان النامية المتلقية التي لا تتوفر في بنيتها التحتية المتطلبات اللازمة لتوصيل تحويلات المغتربين.

٢-٤٠ ويمكن إرسال تحويلات المغتربين بسهولة إلى عدد من البلدان من خلال مكاتب البريد التي تقدم خدمات التحويل الدولية. ويمكن إرسال الحوالات البريدية الدولية باستخدام خدمة

^{١٢} على سبيل المثال، نجد في بعض البلدان أن الوكلاء الفرعيين لمشغلي خدمات تحويل الأموال يتواجدون في المتاجر الإثنية التي تباع سلعا قادمة من البلدان الأصلية التي ينتمي إليها المهاجرون.

^{١٣} مكتب البريد الأمريكي لديه نظام خاص للتحويل، وهو نظام Dinero Seguro (النقود الآمنة) الذي بدأ تشغيله في عام ١٩٩٧ ويقدم خدمة تحويل الأموال إلكترونيا. وفي أوروبا، يتعاون نظام Euro-Giro مباشرة مع نظم البريد الأوروبية لإرسال التحويلات الدولية إلى أكثر من ٣٠ بلدا، بما في ذلك الصين وإسرائيل والبرازيل. وفي إفريقيا، تستخدم مكاتب البريد في أوغندا وتنزانيا وكينيا نظام PostSpeed لتوصيل الأموال داخل منطقة شرق إفريقيا.

من العمل الإداري - لا سيما جمع بيانات تفصيلية عن المدفوعات الصادرة من الوكلاء الفرعيين ونقل بيانات تفصيلية عن المدفوعات الواردة إليهم. لذلك يتعين تخزين وحفظ سجلات إدارية تفصيلية عن المدفوعات في نظم معلومات الوكلاء، بما في ذلك بيانات الوكيل الفرعي المسؤول والمبلغ المحوّل والرسوم وتاريخ المعاملة وبلد وعنوان المرسل والمستفيد. وبالتالي، يمكن اعتبار الوكلاء مصدرا قيما للبيانات الإحصائية.

٢-٣٥ ويقوم الوكيل الرئيسي بالمستوى الثاني من المقاصة ربما مرة كل أسبوع أو أسبوعين، وذلك لتسوية مجمل الرصيد الصافي لأنشطة تحويل الأموال - أي مجموع الأرصدة المتقابلة بين الوكيل الرئيسي ووكلائه الفرعيين - مع مركز المقاصة الدولية. وإضافة إلى إرسال الأموال أو تلقيها، يتبادل الوكلاء أيضا مع مركز المقاصة كافة المعلومات اللازمة عن المدفوعات الصادرة والواردة. وقد يكون مركز المقاصة في بلد آخر غير البلد المرسل أو البلد المتلقي أو بلد الشركة الأم المشغلة لخدمات التحويل.

٢-٣٦ وتلزم مشاركة البنوك كجهات وساطة في تبادل الأموال بين الوكلاء الفرعيين والرئيسيين ومركز المقاصة. فإذا كانت التسوية بين بلدين - وهو ما يحدث غالبا في التحويلات بين الوكلاء الرئيسيين ومركز المقاصة - ينشأ تحويل مصرفي عبر الحدود يتم عادة من خلال علاقات المراسلة المصرفية. ويتولى مركز المقاصة مهمة المقاصة متعددة الأطراف لتسوية التدفقات في مختلف الاتجاهات، مما يضمن توافر التمويل الكافي للوكلاء في البلدان المتلقية. وتتم التسويات دائما من خلال الجهاز المصرفي، حتى وإن كانت على أساس صاف.^{١١}

٢-٣٧ وتتميز صناعة تحويل الأموال بوجود شركات لتشغيل خدمات التحويل يتراوح حجمها بين صغير ومتوسط ولا تعتمد على شبكات حصرية. وعادة ما يجري مشغلو خدمات التحويل معاملاتهم مع العملاء على أساس نقدي ويعتمدون على وساطة الجهاز المصرفي في تحويل المبالغ المعادلة إلى الخارج أو تلقي هذه المبالغ من الخارج. وقد يحدث أن يمنح الوكيل الفرعي التابع لشركة تشغيل خدمات التحويل العالمية نوعا من الائتمان قصير الأجل للمستفيدين قبل إضافة المبلغ الفعلي إلى حسابه، إذا كان يتوقع تلقي هذا المبلغ، لكن الغالب في حالة شركات التحويل غير العالمية ألا يتسلم المستفيدون النقود قبل إتمام التحويلات المصرفية المتعلقة بالمبلغ المدفوع. وعادة ما يكون هناك ترتيب

^{١١} لذلك قد يكون من الخطأ القول بأن نظم جمع البيانات التقليدية التي تعتمد على تقارير البنوك لا تكفل التغطية الكاملة لتحويلات المغتربين التي تتم عن طريق مشغلي خدمات تحويل الأموال. غير أن التسويات قد لا تظهر التدفقات لأنها تتخذ مسارها عبر مراكز التسوية الدولية وعادة ما تتم على أساس صاف. ويعرض الفصل الرابع مزيدا من التفاصيل في هذا الخصوص.

الغالب. وبالتالي لا تستخدم هذه التحويلات إلا في حدود المبالغ التي يتعين على المتلقي سداها مقابل استخدام الهاتف. وبطاقات القيمة المخزنة التي تصدرها شركات الهاتف المحمول هي إحدى الوسائل التي تتيح للأفراد تحويل الأموال باستخدام الهواتف المحمولة. وبمقتضى هذا الترتيب، تشترط جهة تقديم خدمات الاتصالات اللاسلكية أن يكون المشترك مسجلا في هذا النظام.

٢-٤٥ وحالة الفلبين هي مثال لاستخدام شركات الاتصالات اللاسلكية في تنفيذ تحويلات المغتربين، حيث طرحت اثنتان من شركات الهاتف المحمول مؤخرا خدمات تحويل الأموال باستخدام الهاتف المحمول. ويتم ذلك بأن يتلقى المستفيد رسالة نصية تؤكد إتمام التحويل فيقوم بسحب النقود عن طريق أي وكيل معتمد. وتمثل هذه الخدمة وسيلة تتيح التحويل من نقد إلى نقد حين لا يمتلك أي من الطرفين حسابا مصرفيا. ويجري العمل على وضع آليات مماثلة لتحويل الأموال في غرب إفريقيا وأماكن أخرى.

٢-٤٦ ومن الأشكال الأخرى لهذه الخدمة نظام أداء المدفوعات باستخدام الهاتف المحمول الذي يقوم على تكنولوجيا "وحدة تعريف المشترك" (Subscriber Identification Module - اختصارا SIM) المتاح في زامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا النظام، يستطيع المرسل إيداع أموال في أي حساب مصرفي باستخدام الهاتف الخليوي في تحويل الأموال من إحدى الحسابات المصرفية أو إيداع نقود لدى بنك شريك. ويمكن إجراء المشتريات عن طريق رسالة نصية هاتفية تتضمن المبلغ المطلوب دفعة وتؤكد صحة المعاملة باستخدام رقم تعريف شخصي (Personal Identification number - اختصارا PIN)، ثم تتولى جهة تقديم الخدمة بتحويل المبلغ على الفور إلى حساب التاجر.

٢-٤٧ وتظهر الابتكارات بمعدل مرتفع في هذا المجال، ويُعلن بانتظام عن استحداث خدمات جديدة لتحويل الأموال عن طريق الهاتف المحمول. ويسوق الإطار ٢-٢ مثلا لنظم التحويل القائمة على الهاتف المحمول.

٢-٤٨ وهناك إقبام متزايد على خدمات التحويل باستخدام الهاتف المحمول لأنها تتيح تحويل الأموال "بسرعة الرسالة النصية"، إضافة إلى كونها وسيلة منخفضة التكلفة وأمنة نسبيا. ومن الجدير بالذكر أيضا أن تحويل أموال المغتربين باستخدام الهاتف المحمول يجذب نسبة كبيرة من التحويلات غير الرسمية إلى الجهاز المصرفي حين يتيح الخدمات المالية لمن لا يملكون حسابات مصرفية.

الإنترنت

٢-٤٩ تُستخدم شبكة الإنترنت أيضا كوسيلة لتحويل الأموال بين الأسر المعيشية. ويقدم بعض مشغلي خدمات التحويل "التقليديين" خدمة إجراء المعاملات عبر شبكة الإنترنت إضافة إلى المعاملات التي تتم من خلال فروعهم ووكلائهم. وهناك شركات أخرى لتحويل الأموال تعتمد على نماذج للعمل عبر شبكة الإنترنت فقط.

بريد الرسائل العادي أو البريد السريع. غير أن المرسل يمكنه إرسال الحوالات مباشرة بالبريد لبعض البلدان. وعادة ما يكون هناك حد أقصى لمبلغ الحوالة البريدية الواحدة. وتسمح الخدمة بالتوصيل إلى عنوان المستفيد في حالة الحوالات العادية التي تقتضي دفع مبلغ التحويل ورسوم الخدمة في مكتب البريد نقدا أو بتحويل من حساب المرسل.

٢-٤١ وعلى الرغم من أن شبكة البريد تغطي جميع مناطق العالم، فإن كثيرا من البلدان لم يعتمد عليها اعتمادا كلياً بعد في تحويل الأموال عبر الحدود نظرا للحدود القصوى المفروضة على المعاملات، ومشكلات السيولة في منافذ صرف الأموال في البلدان المتلقية، وفترات التأخير. وتستخدم وكالات تحويل الأموال في بعض البلدان النامية شبكات البريد لتوسيع نطاق انتشارها في أسواق تحويل أموال المغتربين.

الاتحادات الائتمانية

٢-٤٢ يُسهّل عدد كبير من الاتحادات الائتمانية تنفيذ المدفوعات الدولية بتقديم خدمة الحوالات المصرفية، بالإضافة إلى خدمة التحويل الإلكتروني الفوري في بعض الحالات، بالدخول في ترتيبات للوكالة مع كبار المشغلين الدوليين لخدمات تحويل الأموال.^{١٤} وعادة ما تقوم الاتحادات الائتمانية بتنفيذ التحويلات إما من خلال شبكة قائمة بالفعل أو عن طريق شبكة تحويل الأموال الدولية (IRnet)، وهي منصة إلكترونية لتسوية التحويلات أنشأها المجلس العالمي للاتحادات الائتمانية.^{١٥} وتستخدم الاتحادات الائتمانية هذه الشبكة لتقديم خدمة تحويل الأموال إلكترونيا بما يتيح لأعضائها إرسال الأموال إلى الخارج أو لطرف محلي.

٢-٤٣ وتُعالج المعاملات في نظام شبكة IRnet باستخدام غرفة مقاصة آلية يتم من خلالها تحويل الأموال إلى بنك وسيط يوجد اتفاق بينه وبين الاتحاد الائتماني. ويقوم البنك بدوره بتحويل الأموال إلى فرعه في البلد المتلقي لإضافتها إلى حساب الاتحاد الائتماني.

شركات الاتصالات اللاسلكية

٢-٤٤ بدأت شركات الهاتف تقديم خدمات تحويل الأموال مؤخرا في كثير من البلدان، وغالبا ما تعتمد على شبكات الهاتف المحمول الخاصة بها في تنفيذ هذه المعاملات. وتصمم هذه الخدمات بحيث يستطيع المتلقي إما الحصول على رصيد مدفوع مسبقا للاستفادة من خدمات الاتصالات اللاسلكية ("رصيد مكالمات") في الاتصال بالأقارب، أو الحصول على نقود. ويستخدم الرصيد المدفوع مسبقا في سداد فواتير خدمات الهاتف ولا يمكن بيعه (أو استرداده) في

^{١٤} تعمل الاتحادات الائتمانية بنشاط في مجال تحويل الأموال، لا سيما في ممر التحويل بين الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية.
^{١٥} تُخدم شبكة التحويل الدولية IRnet أكثر من ٤٠ بلدا في أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا وأوروبا.

الإطار ٢-٢: مثال لتدفق المعلومات والأموال في نظام للتحويل عبر الهاتف

تدفق المعلومات

يتوجه المرسل إلى شركة التحويل ويملاً استمارة معلومات. ثم تقوم شركة التحويل الواقعة في بلد المرسل بتقديم كل ما قدمه المرسل من معلومات ذات صلة إلى البنك الشريك. وفي الوقت نفسه تخصص شركة التحويل رقم حساب للهاتف المحمول الخاص بالمستفيد وتضيف التحويل إلى هذا الرقم. ويتلقى كل من المرسل والمستفيد رسالة نصية من الشركة تخطرهما بتحويل الأموال. وهنا يصبح في استطاعة المستفيد أن يحصل على النقود من المؤسسات الشريكة أو من خلال ماكينات الصرف الآلي التابعة لأحد البنوك المشاركة.

تدفق الأموال

تحتفظ شركة تحويل الأموال الواقعة في بلد المرسل بحساب ممول سلفاً لدى أحد البنوك المحلية في البلد المتلقي. وعندما يجري المرسل عملية التحويل، تحول الأموال إلى بطاقة المستفيد النقدية. وحينئذ يتلقى المستفيد رسالة نصية تخطر بإضافة الأموال إلى بطاقته النقدية، فيتوجه إلى أحد مراكز الصرف المعتمدة ويبرز الرسالة النصية على هاتفه المحمول لصرف النقود المرسلة إليه.

الشركات البريد العادي أو نظم الاتصالات الإلكترونية أو نظامها الخاص لتوصيل الإرساليات يدا بيد. وفي البلد المرسل، تنطوي معاملة التحويل على زهاب المرسل إلى شركة توصيل الإرساليات لتسليم النقود. وتقدم إلى الشركة المعلومات اللازمة عن المرسل والمتلقي. وفي البلد المتلقي، يذهب أحد موظفي الشركة أو وكلائها إلى الطرف المتلقي ويسلمه النقود بعد التحقق الكافي من هويته.

شركات النقل

٢-٥٢ يدخل نقل السلع والأموال ضمن أنشطة مشغلي خدمات النقل عبر الحدود (ومعظمهم من مشغلي خدمات توصيل الإرساليات بالحافلات). ومشغلو خدمات توصيل الإرساليات بالحافلات ليسوا وكلاء تحويل رسميين، ولكنهم قد يتولون نقل الأموال المصرح بها أو غير المصرح بها في بيانات الإرسالية كجزء من نشاطهم المشروع في هذا المجال. ولإجراء عملية التحويل، يتوجه المرسل إلى مكتب شركة الحافلات ويسلم النقود عند شبك التعامل، ويحصل في المقابل على إيصال وكلمة سر يرسلها إلى المستفيد في البلد المتلقي. وعلى المستفيد تقديم كلمة السر وإثبات هويته، حسب مقتضى الحال، للحصول على النقود من مكتب الشركة.

٢-٥٣ ويشيع في البلدان الإفريقية، مثل كينيا وتنزانيا وأوغندا، استخدام مشغلي خدمات النقل عبر الحدود كقناة لإرسال تحويلات المغتربين النقدية وغير النقدية (أي التحويلات العينية، لا سيما السلع الاستهلاكية المعمرة).^{١٧} وقد اكتسبت هذه الشركات أهمية في هذا المجال لكونها وسيلة تتميز عن الوسائل الرسمية من حيث

٢-٥٠ وقد ظهرت في الأسواق مؤخرًا خدمة مبتكرة للغاية، وهي خدمة التحويل الشخصية بين الحسابات الافتراضية. ورغم عدم انتشار هذا النوع من المدفوعات على نطاق واسع، فقد زاد الإقبال على استخدامها. وللتحويل عن طريق هذه الخدمة، يفتح مرسل التحويل حساباً افتراضياً على شبكة الإنترنت، وعادة ما تودع الأموال في هذا الحساب باستخدام بطاقات الدفع السريع أو ماكينات صرف النقود أو منافذ صرف النقود التابعة لمنظمات الإقراض أو بطاقات الائتمان. والنقود المودعة في الحسابات الافتراضية هي نقود إلكترونية (قيمة مخزنة أو منتج مدفوع القيمة سلفاً يقضي بتخزين سجل بالأموال أو القيمة المتاحة للمستهلك لاستخدامها في أغراض متعددة على جهاز إلكتروني في حوزته).^{١٦} ويمكن أن تتدفق تحويلات الأموال العابرة للحدود بين الحسابات الشخصية الافتراضية. فإذا رغب الفرد في سداد مبلغ عبر شبكة الإنترنت، يكفي إضافة الأموال إلى حساب افتراضي وتحويلها إلى حساب آخر من خلال نظام الدفع الإلكتروني. ويمكن لمتلقي الأموال المحولة مبادلة النقود الإلكترونية بالعملة الوطنية، أو إيداعها في حسابه لدى بنك محلي. وتتولى إدارة نظم النقود الإلكترونية شركات تعتبر في عداد منظمات الإقراض ولكنها تعمل وفق قواعد مبسطة مقارنة بالبنوك.

شركات توصيل الإرساليات

٢-٥١ يعزى دخول شركات توصيل الإرساليات البريدية في سوق تحويلات المغتربين إلى مواطن الضعف القائمة في المؤسسات الرسمية الأخرى. ولتوصيل تحويلات المغتربين، قد تستخدم هذه

^{١٧} مشغلو خدمات النقل عبر الحدود يمثلون الوسيلة المفضلة لتوصيل (تابع)

^{١٦} راجع دراسة CPSS (٢٠٠٤) للاطلاع على وصف أكثر تفصيلاً للنقود الإلكترونية.

الجدول ٢-١: النظم غير الرسمية لتحويل القيم

نوع التحويل	آلية التحويل	الأماكن التي يشيع فيها	تدفق النقود بين البلدين وقت إجراء التحويل
نظام الحوالة (Hawala)	"التحويل": إرسال تعليمات الدفع	الشرق الأوسط وجنوب آسيا	لا
فاي تشن (Fei Ch'ien)	"الأموال الطائفة": إرسال تعليمات الدفع	آسيا	لا
هوندي (Hundi)	"التحصي": إرسال تعليمات الدفع	آسيا والشرق الأوسط	لا
الشيت والشوب (Chits and chops)	"الإيصالات والاختتام": إرسال تعليمات الدفع	آسيا	لا
نظام صرف البيزو في السوق السوداء	تبادل الأصول	أمريكا اللاتينية	لا
مشغلو خدمات النقل عبر الحدود/السائقون المتنقلون عبر الحدود	التحويل المادي	إفريقيا	نعم
الأقارب والأصدقاء والمهاجرون والعمال لأجل قصير العائدون إلى الوطن	التحويل المادي	الشرق الأوسط وآسيا وأوروبا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية	نعم

المصادر: El Qorchi, Maimbo, and Wilson (2003) و U.K. Remittance Working Group (2005). ملحوظة: تعرف التحويلات غير الرسمية بأسماء أخرى أيضا مثل hui kuan (منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة)، و padala (الغلبين)، و phe kwan (تايلند).

التكلفة على المهاجرين والعاملين لأجل قصير الذين يستخدمون القناة الرسمية في تحويل الأموال، كما تساهم في الجاذبية النسبية التي يتسم بها استخدام القنوات غير الرسمية. غير أن الإقبال على هذه القنوات يرجع إلى توصيل الأموال في الوقت المناسب مقارنة بالقنوات الرسمية وكذلك قيام الوكلاء في بعض الحالات بتوصيل الأموال إلى باب المتلقي.

٢-٥٧ وغالبا ما يكون استخدام القنوات غير الرسمية هو المفضل بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين والعمال المستخدمين لأجل قصير (الذين لا يستطيعون التعامل مع شركات تحويل الأموال الخاضعة للتنظيم في بعض البلدان بسبب متطلبات التحقق من الهوية)، وذلك لأنها لا تخضع للتنظيم. ومع ذلك، يبدو أن استخدام القنوات غير الخاضعة للتنظيم قد انحسر في السنوات الأخيرة نتيجة تحرير النقد الأجنبي من القيود، وإصلاحات البنية التحتية للمدفوعات، والمنافسة في سوق تحويلات المغتربين^{١٨}. وهناك نقص في البيانات والمعلومات الموثوقة عن قنوات التحويل غير الخاضعة للتنظيم.

٢-٥٨ ويبدو أن نظام "الحوالة" (hawala) هو الأكثر تنظيما بين القنوات غير الرسمية المستخدمة في بلدان الشرق الأوسط وجنوب آسيا لتحويل القيم إلى البلدان النامية (انظر الشكل ٢-٢).

^{١٨} غير أن أكثر من ٥٠٪ من مجموع الأموال المحولة في بعض البلدان، مثل هايتي وكوبا ونيكارغوا، يتم تحويله من خلال القنوات غير الخاضعة للتنظيم (راجع دراسة Orozco, 2004).

السرعة والتكلفة، بالإضافة إلى عامل الراحة واليسر الذي يقترن بتوصيل الخدمة.

قنوات أخرى لا تخضع للتنظيم غالبا

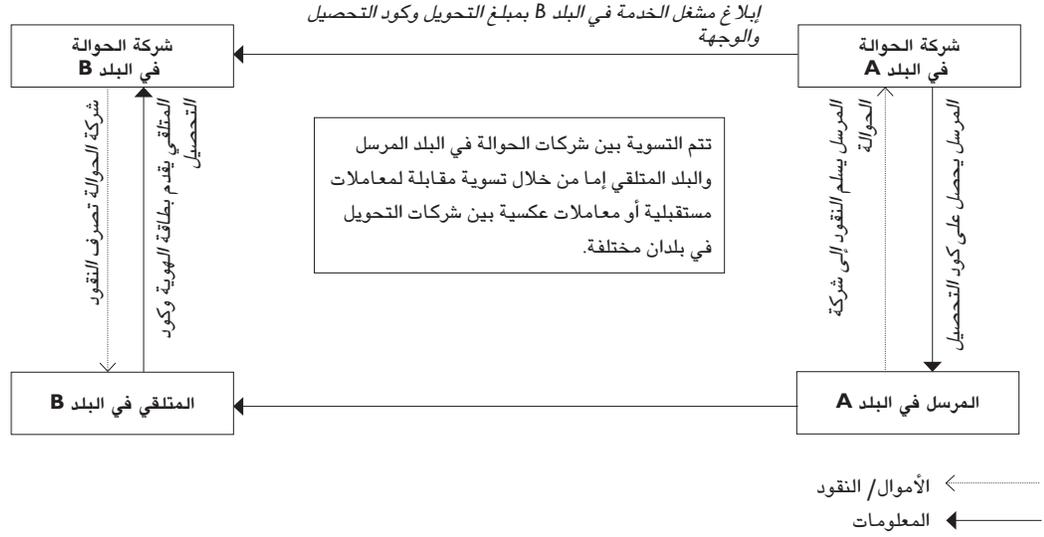
٢-٥٤ هناك عدد كبير من شركات التحويل الصغيرة حول العالم لا يخضع في الغالب لمتطلبات التسجيل أو الترخيص أو التنظيم حسب الظروف المحلية. وكثير من هذه الشركات يشكل جزءا من قنوات متأصلة في الثقافة المحلية ويشار إليه بأسماء مثل "نظم التحويل البديلة"، و"النظم غير الرسمية لتحويل القيم"، و"النظم غير الرسمية لتحويل الأموال" (راجع الجدول ٢-١).

٢-٥٥ وقد نشأت هذه القنوات في البداية بغرض تيسير التجارة بين البلدان (وأحيانا بين أقاليم البلد الواحد)، ولكنها برزت فيما بعد كوسائل فعالة وغير مكلفة لنقل الأموال إلى الأماكن النائية. ويشيع استخدام هذه القنوات في المعاملات منخفضة القيمة التي يجريها المهاجرون والعمال المستخدمون لأجل قصير، رغم أنها لا تكون آمنة في كل الأحوال مقارنة بالوسائل البديلة الأكثر رسمية. وقد أدى تشديد المتطلبات التنظيمية (مثل قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) إلى زيادة الشروط اللازمة لفتح الحسابات المصرفية، ومن ثم عزوف عملاء تحويلات المغتربين ذات القيمة المنخفضة عن التعامل مع البنوك.

٢-٥٦ وتؤدي قيود مراقبة النقد الأجنبي إلى إيجاد فرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر صرف السوق السوداء، وبالتالي فهي ترفع

النقود والسلع بالنسبة للمهاجرين بين جنوب إفريقيا وزمبابوي (راجع دراسة Maphosa, 2005).

الشكل ٢-٢: هيكل سلسلة القيم في نظام "الحوالة"



كمصطلحين مترادفين في بعض مناطق جنوب آسيا، فهما مصطلحان مختلفان. فقد كان "هوندي" من أقدم وأهم أدوات الائتمان في الهند. وبالتالي، فهو يتخذ شكل المستند المادي أو الأداة المالية، على خلاف الحوالة. وقد أمكن استخدامه في تحويل الأموال (ومن هنا جاء الخلط بينه وبين الحوالة) أو باعتباره كمبيالة. وببساطة، كان استخدام "هوندي" شائعاً كسند لحامله. وطبقاً لما ورد في إحدى الدراسات، كان يمكن استخدام "هوندي" أيضاً كسندات تمويلية أو أوراق تجارية، وكانت واجبة الدفع بمجرد الاطلاع أو في تاريخ لاحق. وفي بعض البلدان، مثل باكستان وبنغلاديش، نجد أن المصطلح المستخدم للإشارة إلى نظام الحوالة هو في الواقع "هوندي".

٦٢-٢ ومن الناحية الفنية، "هوندي" هو أمر خطي غير مشروط يصدره شخص إلى آخر كي يدفع مبلغاً محديداً من المال لشخص ثالث. وفي معاملات "هوندي" النمطية، يحول المهاجر أو العامل المستخدم لأجل قصير مبلغاً من المال بالعملة الأجنبية إلى وكيل محلي بموجب الاتفاق على قيام مكتب الصرافة التابع لهذا الوكيل في الخارج بتحويل القيمة المعادلة بالعملة المحلية إلى أسرة المرسل أو الطرف الذي يحدده بسعر صرف متفق عليه. ويقدم وسطاء "هوندي" خدمة تحويل الأموال من الباب إلى الباب في نفس اليوم، وهو ما يلقي ترحيباً كبيراً في المناطق النائية.

٦٣-٢ وفي نظام "الشيت" (chit system)^{١٩} الذي أدخله المستعمرون البريطانيون في الصين خلال القرن التاسع عشر

وتتم معاملات "الحوالة" من خلال سمسار متخصص، ولا تنتقل الأموال نفسها عبر الحدود بصفة منتظمة، سواء إلكترونياً أو مادياً، إلا لتسوية المراكز الصافية، أي أن هذا النظام يعتمد على الثقة ويقوم فيه السمسار بتسوية المراكز دورياً.

٥٩-٢ وعادة ما تنطوي المعاملة على زهاب المرسل إلى شركة الحوالة في البلد المرسل A. وقد تمارس شركات الحوالة نشاطها في أماكن مثل متاجر البقالة أو شركات السفر. وتتم المعاملة في الأساس بتلقي شركة الحوالة في البلد A نقوداً من المرسل وإخطارها شركة الحوالة المقابلة في البلد المتلقي B (عن طريق مكالمات هاتفية، أو فاكس، أو بريد إلكتروني وما إلى ذلك) لصرف النقود للمستفيد بالعملة المحلية بعد التحقق من هويته على النحو الواجب والتحقق من صحة كود التحويل (كلمة السر). وبعد ذلك ينبغي تسوية المعاملات بين شركتي الحوالة في البلد A والبلد B إما على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف (بمشاركة شركة حوالة أخرى في بلد ثالث).

٦٠-٢ وتقتضي سلسلة تشغيل نظام الحوالة قيام علاقات شبكية بين مختلف شركات الحوالة. فمن الممكن إجراء التسوية باستخدام أنواع مختلفة من المعاملات العكسية بين شركات الحوالة في بلدان مختلفة. وغالباً ما تعتمد الشركات في شبكات الحوالة على التكنولوجيات الحديثة للاتصالات اللاسلكية، وقد تستخدم ترتيبات معقدة لتسوية المعاملات.

٦١-٢ ونظام "هوندي" (hundi) هو قناة أخرى من القنوات غير الرسمية لتحويل القيم. ورغم استخدام "الحوالة" و"هوندي"

^{١٩} كلمة chit تصغير للكلمة الهندية chitti وتعني إيصالا أو إذناً أو شهادة تُعطى للخدم.

إعاقفة التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية، وكذلك في الأقاليم المتجانسة حيث يكثر تردد المهاجرين والعاملين لأجل قصير على بلدهم الأصلي، مما يسمح لهم بالحد من مخاطر عدم تسليم التحويلات إلى المستفيدين.^{٢٠} ويستخدم كثير من المهاجرين والعمال المستخدمين لأجل قصير نظاما لتوصيل الإرساليات باستخدام شاحنات تسير في مواعيد منتظمة من البلد المضيف أو البلد الأصلي (وتعود إليه) لنقل السلع والأموال. ومن الطرق الشائعة لتحويل الأموال في كثير من بلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية أن يحملها في صورة نقد سائل أحد المسافرين بين البلد المضيف والبلد الأصلي (سواء كان من الأصدقاء أو الأقارب أو المهاجرين/العمال لأجل قصير أنفسهم).^{٢١}

٢-٦٧ والشركات كثيفة الاستخدام للنقود في تسيير أعمالها، لا سيما المنافذ التي تمتلك وسائل فعالة للاتصال الدولي، غالبا ما تقدم خدمات تحويل الأموال كمنشآت فرعية. ومن هذه الشركات منافذ الصرف الأجنبي، والمؤسسات المالية غير الخاضعة للتنظيم، وشركات الشحن، ومتاجر البقالة، والسماصرة، وتجار المجوهرات، وتجار الذهب، ومتاجر الملابس، ودور الضيافة، والمطاعم، وكلاء السفر، وشركات بطاقات الهاتف، ومراكز الاتصالات الدولية، وشركات الحافلات، وشركات التاكسي. وتشير دراسات حالة على مستوى البلدان إلى أن الكنائس وغيرها من المؤسسات الدينية غالبا ما تقوم بدور في جمع الأموال أو تحويلها إلى بلد الموطن. وعادة ما يرتبط هذا الدور بمشروعات المجتمعات المحلية، وإن كان دور هذه المؤسسات في تحويل أموال الأفراد قد يكون محدودا في بعض الأحيان. ويمكن أيضا أن تقوم المنظمات غير الحكومية بجمع الأموال ونقل المساعدات الإنسانية إلى بلدان الموطن.

النظم القائمة على التجارة

٢-٦٨ في نظم التحويلات القائمة على التجارة، يمول مرسلو التحويلات الواردات السلعية التي يشتريها التجار المقيمون في بلد متلقي التحويل. ويستخدم التجار حصيلة بيع هذه السلع في دفع التحويلات للمستفيدين المحددين.

٢-٦٩ ومن الطرق الأكثر شيوعا لتحويل أموال المغتربين الطريقة القائمة على نظم الائتمان، حيث يتصل مرسل التحويل بأحد المستوردين في بلد المتلقي (وهي عادة البلد الأصلي لمرسل التحويل) طالبا منه أن يدفع مبلغا من المال للمستفيد في صورة قرض. وعقب الاتفاق على الترتيب الملائم، يدفع المستورد المبلغ

^{٢٠} هناك إقبال كبير على التحويلات العينية في كثير من البلدان الإفريقية، وخاصة بين المنتمين إلى مناطق ريفية من المهاجرين والعمال لأجل قصير.
^{٢١} في كوبا، يستخدم نظام "mulas" (ناقلو الأموال غير الرسميين) استخداما واسع النطاق لنقل النقود والسلع بواسطة أشخاص غير رسميين يأتون من الولايات المتحدة في زيارات منتظمة بغرض السياحة. وتشير التقديرات المستمدة من مسح أجراه برنامج Africare عام ٢٠٠٣ على المهاجرين الإفريقيين في المملكة المتحدة إلى أن ٣٦٪ منهم تقريبا يستخدم نظام "النقد في اليد" الذي تحول به الأموال عن طريق المسافرين.

كانت رواتب من يعملون لدى البريطانيين تودع في حساب محدد الغرض يديره كوميرادور صيني (يقوم بدور الوسيط بين شركة أوروبية ومشتتر محلي). وكان هؤلاء العاملون الأجانب يحررون إيصالات مقابل الأطعمة وغيرها من الضرورات المشتراة من التجار المحليين، على أن يقدم التجار بدورهم هذه الإيصالات إلى الكوميرادور للتحويل (للسداد)، فيقوم الكوميرادور بخصم المبالغ المقابلة من حسابات العاملين الأجانب.

٢-٦٤ وهناك نظام مماثل لنظام "الشيتات" (الإيصالات) يسمى "شوب" (chop)، وهو يعمل على غرار نظام "الحوالة" ولا يزال مستخدما حتى الآن. فإذا رغب أحد العملاء في البلد A في تحويل مبلغ من المال إلى متلق في البلد B، فإنه يتوجه إلى أحد السماصرة في متجر أو منفذ للبيع، حيث يأخذ السمسار النقود ويسجل قيده بالمبلغ في الدفتر الأستاذ، ثم يرسل معلومات المعاملة (مبلغ التحويل، واسم المتلقي ومكانه، وغير ذلك) إلى السمسار المقابل في البلد B. وفي نفس الوقت ينشئ السمسار ما يسمى chop (قد تكون تذكرة قطار أو ورقة لعب في هذه الحالة)، ويقسمها شطرين، أحدهما يعطيه للعميل والآخر يرسله إلى الطرف المقابل له في الخارج. ويرسل العميل الشطر الذي حصل عليه إلى المتلقي، على أن تتم مضاهاة الشطرين قبل أن يسلم السمسار المال إلى المتلقي.

٢-٦٥ وفي بعض نماذج معاملات التحويل لأموال المغتربين تتم مقابلة (وتسوية) المطالبات المالية المجمعمة بمعاملات سلعية. ولا يتطلب هذا النموذج تسويات مالية عبر الحدود، ومن ثم يشجع استخدامه في البلدان التي تفرض قيودا على النقد الأجنبي. ومن أمثلة هذه النماذج نظام صرف البيزو في السوق السوداء، وهو أحد أشكال مبادلات الأصول المستخدمة في بلدان أمريكا الجنوبية. فإذا رغب أحد المهاجرين أو العمال المستخدمين لأجل قصير في تحويل نقود إلى بلده الأصلي، يسلم الأموال إلى سمسار ويتفق معه على دفع مبلغ معادل للمتلقى المحدد في بلده الأصلي (حيث يكون للسمسار مكاتب أو ممثلون في كل من البلد المضيف والبلد الأصلي للمرسل). وفي البلدان التي تندر فيها العملة الأجنبية (والسلع المستوردة) بسبب القيود على النقد الأجنبي، قد يحسب هذا المعادل بخضم عن سعر الصرف الرسمي. وبعبارة أكثر تحديدا، يستخدم السمسار الأموال المتسلمة من المرسل في شراء سلع من البلد المضيف لهذا المرسل ثم يشحنها إلى مستوردين في بلده الأصلي. ويسد المستوردون مقابل السلع المستوردة لممثل السمسار بالعملة المحلية، فيدفع ممثل السمسار بدوره قيمة التحويل للمتلقى المحدد.

٢-٦٦ ويشجع تحويل الأموال بنظام "النقد في اليد"، لا سيما في "ممرات تحويل أموال المغتربين" التي تؤدي القيود فيها إلى

للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال. فقد أصدرت الفرقة توصيات حثت فيها البلدان على وضع إطار تنظيمي يعتمد على تسجيل أو ترخيص الجهات العاملة في مجال تحويل الأموال أو القيم. ومن العناصر المهمة التي يقوم عليها الإطار القائم في بعض البلدان تشجيع الجهات التي تقدم خدمات تحويل الأموال على الإفصاح عن مزاولتها هذا النشاط. فقد تم اعتماد نظم للتسجيل في البلدان التي يكثر فيها مقدمو خدمة التحويل غير الرسميين، ومن أهم أهدافها تحديد المؤسسات العاملة في تحويل أموال المغتربين. وفي المقابل، يخضع مقدمو الخدمة للفرز المسبق ويتعين عليهم إثبات قدرتهم على الالتزام بالتوجيهات التنظيمية. وفي كلا النظامين، يتعين على مقدمي الخدمة الالتزام بمتطلبات محددة لجمع المعلومات والإبلاغ بها، لاسيما المتطلبات التالية:

- التحقق من هوية العميل: يتعين على مقدمي الخدمات المالية التأكد من وجود ما يثبت هوية عملائهم (مثل جواز السفر أو بطاقة الهوية القومية)، وهو ما يمكن أن يمثل مشكلة خاصة في قطاع تحويلات المغتربين لأن معظم العملاء لا يحملون مستندات لإثبات الهوية أو لأنهم مهاجرون غير شرعيين وعمال لأجل قصير.

- حفظ السجلات: ينبغي لمقدمي الخدمات المالية حفظ سجلات ملائمة للمعاملات وبيانات هوية العملاء، على أن تقدم هذه السجلات للسلطات متى اقتضت الحاجة.

- الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة: يتعين على مقدمي الخدمات المالية إبلاغ السلطات بالمعلومات المتوافرة لديهم عن المعاملات التي قد ترتبط بأغراض غير مشروعة.

٧٤-٢ كذلك تشترك نظم التسجيل والترخيص في مراقبتها المستمرة للأنشطة المالية من خلال إبلاغ البيانات للسلطات، وهو جانب مهم بالطبع من منظور إعداد الإحصاءات. وقد يكون إبلاغ السلطات في شكل معلومات عن جميع المعاملات ترفع إليها بصفة دورية (على أساس سنوي أو ربع سنوي مثلا). وتختلف درجة التفصيل من بلد إلى آخر، فتتراوح بين بيانات إجمالية موجزة (مثل رقم الأعمال السنوي) تقدم بين الحين والآخر إلى تفاصيل كاملة عن كل معاملة، مثل اسم العميل ومحل عمله وجنسيته ورقم جواز سفره أو غير ذلك من مستندات إثبات الهوية ومبلغ التحويل واسم المستفيد/ المرسل والبلد الشريك والغرض من التحويل.

٧٥-٢ وبالرغم من أن توصيات فرقة العمل للإجراءات المالية قد أدت إلى زيادة مدى التنظيم في صناعة تحويل أموال المغتربين، بما في ذلك قطاع مشغلي خدمات تحويل الأموال، وتعزيز الاتساق بين القواعد التنظيمية المطبقة فيها، فإن هذه الصناعة تفتقر إلى التجانس التنظيمي بين البلدان المختلفة. ويرجع ذلك في جانب منه إلى الطبيعة العامة التي تتسم بها التوصيات ذاتها، مما يتيح للبلدان قدرا كبيرا من الحرية في التطبيق. وفضلا على ذلك،

المتفق عليه للمتلقى. ويمكن إتمام الترتيبات بحضور الطرفين (في حالة زيارة المستورد لبلد المرسل) أو عبر الهاتف أو الفاكس أو الإنترنت. ويسدد مرسل التحويل هذا القرض أثناء زيادة المستورد القادمة للبلد الذي يقيم فيه المرسل.

٧٠-٢ وهناك صيغة أخرى من هذا النظام يتلقى فيها المستورد ودائع مسبقة من مرسل التحويل، ثم يدفع هذه النقود للمتلقى في وقت لاحق. وفي هذه الصيغة، يتلقى المستورد ودائع من المرسلين أثناء رحلة عمل إلى بلد آخر. وقد يستخدم المستورد أثناء الرحلة ما تلقاه من نقود في شراء سلع يتم استيرادها لاحقا إلى بلد متلقي التحويل وبيعها هناك، ثم تستخدم حصيلة البيع في دفع التحويلات نقدا.

٧١-٢ وكلتا الصيغتين لنظام التحويل القائم على التجارة تُستخدمان في الغالب من جانب المهاجرين والعمال لأجل قصير الذين ينتمون لبلدان صغيرة تربطها صلات قوية ببلد آخر (على سبيل المثال، تستورد سوازيلند سلعا عديدة من جنوب إفريقيا، وكثير من مواطنيها يعملون هناك على أساس مؤقت).

جيم - مسائل قانونية وتنظيمية

٧٢-٢ من المهم فهم الجوانب القانونية والتنظيمية التي تحكم تحويلات المغتربين لتحليل القنوات الرسمية وغير الرسمية المستخدمة فيها. وتنطوي كل قناة على تحديات مختلفة بالنسبة لمعدي البيانات، ويعتمد الحصول على بيانات المعاملات على مجموعة القنوات المستخدمة في البلد المعني، والبيئة المؤسسية والقانونية التي تنظم معاملات التحويل وإعداد البيانات. وفي كثير من البلدان، وإن لم يكن جميعها، يشترط على البنوك وغيرها من المؤسسات المالية إبلاغ البنوك المركزية أو السلطات المالية الوطنية الأخرى بمعاملاتها الدولية (بما في ذلك تحويلات المغتربين). غير أن الاختلاف كبير بين البلدان من حيث البيئة السائدة والممارسات التنظيمية التي تحكم معاملة جهات تحويل الأموال ومختلف الطرق المستخدمة في التحويل، وهو ما يترك انعكاسات ملحوظة على إعداد التقارير الإحصائية عن تحويلات المغتربين وعلى نطاق تغطيتها. ففي بعض البلدان قد يصعب تنظيم بعض أنواع الكيانات بسبب ضعف البنية التحتية التي تركز عليها القواعد القانونية وتكنولوجيا الاتصالات، ومن ثم يصعب إعداد تقارير عن معاملاتها. أما في بلدان أخرى فقد يتولى التنظيم والرقابة على هذه الكيانات عدد من الهيئات المختلفة، مما يحدث تداخلا في البيانات ويشكل صعوبة أمام معدي الإحصاءات الذين يتعين عليهم دمج هذه المجموعات المختلفة من البيانات.

٧٣-٢ ويُعزى التركيز الملاحظ في الآونة الأخيرة على المسائل التنظيمية المتعلقة بتحويلات المغتربين إلى نشاط فرقة العمل

الوساطة المالية الأخرى برفع تقارير إحصائية عن عملياتها، بما في ذلك المعاملات عبر الحدود، سواء التي تتم باسمها أو نيابة عن العملاء. وبالتالي تتمكن البنوك المركزية في معظم البلدان من القيام بعمليات غير مباشرة لجمع بيانات المدفوعات (أي إبلاغ المعلومات نيابة عن العملاء) من خلال المعلومات المتعلقة بالتسويات عبر الحدود التي تجريها البنوك نيابة عن وكلاء مشغلي خدمات تحويل الأموال والكيانات الأخرى. ومن المرجح استيفاء متطلبات التسجيل والتحقق والإبلاغ في البلدان التي تفرض قيودا على النقد الأجنبي. أما في البلدان التي يخضع فيها النظام المالي لقواعد تنظيمية ورقابية أقل تشددا، فإن أنواعا كثيرة من الكيانات التي تمارس نشاط تحويل الأموال قد لا تقوم بإبلاغ بيانات كافية أو مفيدة لأغراض إعداد الإحصاءات، مما يشكل تحديا أمام معدي الإحصاءات عن تحويلات المغتربين.

٢-٧٧ وهناك فرصة أفضل لفرض الالتزام الإحصائي المتمثل في إبلاغ بيانات المعاملات مباشرة (وليس عن طريق البنوك المستخدمة في عمليات التسوية) في البلدان التي تتولى فيها البنوك المركزية إعداد ميزان المدفوعات إلى جانب دورها الرقابي. ويمكن استخدام المعلومات المبلغة لاستيفاء المتطلبات الرقابية في الأغراض الإحصائية أيضا، ما لم يتعارض ذلك مع أي نص قانوني.

هناك صعوبة كبيرة في تطبيق وإدارة إطار تنظيمي ملائم في البلدان منخفضة الدخل التي تعتمد في معاملاتها على استخدام النقد. فهناك بلدان تشترك فيها مجموعة من الهيئات العامة (مثل البنوك المركزية وهيئات الرقابة على النظام المالي أو أنشطة غسل الأموال، والسلطات المحلية، ومصالح الجمارك والضرائب) في مسؤولية الرقابة على مشغلي خدمات تحويل الأموال وغيرهم من مقدمي خدمات تحويل أموال المغتربين، بينما توجد بلدان أخرى لا يخضع فيها مشغلو خدمات تحويل الأموال لأي رقابة تذكر. وقد تتاح البيانات التنظيمية للأغراض الإحصائية حسب الإطار التنظيمي المطبق (وغالبا ما يمكن تعديل البيانات التي تجمع للأغراض التنظيمية لكي تتسق مع الأغراض الإحصائية). وتستخدم المعلومات التنظيمية للأغراض الإحصائية في بعض البلدان، بينما توجد عمليات مستقلة لجمع البيانات الإحصائية في بلدان أخرى.

٢-٧٦ وفي الغالب أيضا تعتمد البلدان أطرا تنظيمية تضم مجموعة من القواعد التنظيمية الإحصائية تتناول الأنشطة الإحصائية بشكل مباشر. وتحدد هذه القواعد المؤسسات المسؤولة عن مختلف المجالات الإحصائية العامة، ونوع المعلومات التي يتعين عليها جمعها، ومجتمع المجيبين، والتزاماتهم الإحصائية. وتفرض عقوبات في بعض الأحيان عند إبلاغ معلومات ناقصة أو خاطئة. وعادة ما يكون للبنوك المركزية سلطة إلزام البنوك وجهات

المفاهيم والعناصر

ألف - المفاهيم الأساسية

الإقامة

٣-٥ يقوم إطار إعداد ميزان المدفوعات على تحديد المقيمين وغير المقيمين في الاقتصاد المبلّغ، ووفقاً للطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات، "يتحدد وضع إقامة الأسر المعيشية حسب مركز المصلحة الاقتصادية الأغلّب لأفرادها". والخط الإرشادي العام لتطبيق هذا المبدأ هو أن "وجود أفراد الأسرة المعيشية لمدة عام أو أكثر في إقليم ما أو التزامهم القيام بذلك يكفي لاعتبارهم مقيمين في ذلك الاقتصاد". فالرحلات القصيرة إلى بلدان أخرى - للترويج أو العمل - لا تؤدي إلى تغيير وضع الإقامة، أما السفر إلى الخارج بقصد الإقامة لمدة عام واحد أو أكثر فيؤدي إلى تغييره. "فإذا لم يعد أحد أفراد الأسرة المعيشية الموجودة مقيماً في الإقليم الذي تقيم فيه الأسرة، تنتفي عنه صفة الانتماء إليها". وبالتالي فإن الأفراد الذين يسافرون للعمل في الخارج يصبحون مقيمين في الاقتصاد المضيف في حال اعتزامهم البقاء لمدة عام أو أكثر، لكنهم يستطيعون الانضمام مجدداً إلى أسرهم الأصلية عند العودة. وإلى جانب ذلك، هناك مبادئ توجيهية تتعلق بإقامة فئات محددة من الطلاب والمرضى وأطقم السفن والدبلوماسيين والعسكريين وموظفي الخدمة المدنية العاملين في الخارج في مناطق تخضع لولاية حكوماتهم. فيصرف النظر عن مدة البقاء في الاقتصاد المضيف، تعتبر هذه المجموعات مقيمة في اقتصاد الموطن.

٣-٦ والإقامة عامل مهم في بيانات تحويلات المغتربين، لأن قيد المعاملات ذات الصلة يختلف تبعاً لحالة إقامة العاملين في الاقتصاد المضيف. فالعاملون العابرون للحدود والموسميون وغيرهم من العمال المستخدمين لأجل قصير لا يعتبرون مقيمين في الاقتصاد الذي يعملون فيه، ويسجل دخلهم الإجمالي من العمل تحت بند "تعويضات العاملين". وفي المقابل، لا تدرج قيود لأجور المهاجرين، نظراً لإقامتهم في نفس الاقتصاد الذي تنتمي إليه جهة العمل (بافتراض أن جهة عملهم كيان مقيم). ولكنهم حين يرسلون تحويلات إلى بلد آخر، تقيد هذه التحويلات تحت بند "التحويلات الشخصية".

٣-١ تحويلات المغتربين هي دخل الأسر المعيشية الذي تحصل عليه من اقتصادات خارجية والذي ينشأ في الأساس نتيجة انتقال الأفراد إلى هذه الاقتصادات بصفة مؤقتة أو دائمة.^{٢٢} وتشمل هذه التحويلات البنود النقدية وغير النقدية التي تتدفق عبر القنوات الرسمية كالتحويل الإلكتروني، أو القنوات غير الرسمية مثل حمل الأموال أو السلع عبر الحدود. وتتألف أغلب هذه التحويلات من الأموال والبنود غير النقدية المرسلة أو المقدمة من الأفراد الذين هاجروا إلى اقتصاد جديد وأصبحوا مقيمين فيه، والإيراد الصافي الذي يحصل عليه العاملون العابرون للحدود والموسميون وغيرهم من العمال المستخدمين لأجل قصير الذين يعملون بصفة مؤقتة في أحد الاقتصادات دون أن يكونوا مقيمين فيه.

٣-٢ وتحدد الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات العناصر الثابتة في تحويلات المغتربين كما تتضمن بنوداً تكميلية تسمح بإعداد مجملاتها. ولا يوجد في إطار ميزان المدفوعات بند واحد يغطي جميع المعاملات المتعلقة بتحويلات المغتربين. ويفسر هذا الفصل مختلف البنود اللازمة لحساب مجملات تحويلات المغتربين والعلاقات بين المجملات المختلفة.

٣-٣ وتُشتق تحويلات المغتربين في الأساس من بندين في إطار ميزان المدفوعات، هما الدخل الذي يتقاضاه العاملون في اقتصادات لا يقيمون فيها (أو يحصلون عليه من جهات عمل غير مقيمة) والتحويلات من مقيمين في أحد الاقتصادات إلى مقيمين في اقتصاد آخر. ويرد فيما بعد تعريف هذين البندين، بالإضافة إلى التعاريف والمفاهيم الأخرى ذات الصلة.

٣-٤ وتحتوي الأقسام التالية على عدد من الاقتباسات، كلها من الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات.

^{٢٢} تعاريف العناصر الثابتة في حسابات ميزان المدفوعات أوسع نطاقاً إلى حد ما، لأنها لا تستند إلى مفاهيم الهجرة أو التوظيف أو العلاقات الأسرية.

التقييم

٣-١١ تستند جميع التقييمات في إطار ميزان المدفوعات إلى القيم السائدة في السوق. و"تعرف أسعار السوق بالنسبة للمعاملات بأنها المبالغ التي تدفعها الأطراف الراغبة في الشراء لاقتناء شيء مملوك للأطراف الراغبة في البيع؛ وتتم المبادلات بين طرفين مستقلين وعلى أساس الاعتبارات التجارية فقط."

٣-١٢ وتضم تعويضات العاملين الأجور والرواتب النقدية، والأجور والرواتب العينية، والمساهمات الاجتماعية من أرباب العمل، كما تدرج تحتها كل أشكال العلاوات والبدلات. وينبغي تقييم جميع التحويلات العينية بالقيمة السوقية للسلع أو الخدمات المقدمة للطرف المتلقي، أي بالقيمة التبادلية الجارية. ولا مجال للبس في تقييم التحويلات النقدية، لكن تحويلات الأصول المالية الأخرى ينبغي قيدها بالقيمة السوقية.

التوقيت

٣-١٣ يستخدم أساس الاستحقاق في قيد تعويضات العاملين والتحويلات. وتتطابق بيانات الاستحقاق وبيانات التسوية في حالة التحويلات الطوعية. لكن الأمر يختلف إذا كانت التحويلات إلزامية (كالضرائب أو نفقة الزوجة المطلقة)، إذ ينبغي من حيث المبدأ أن تقيّد عند الاستحقاق، لكن ذلك قد يكون صعباً في الواقع العملي.

باء- العناصر الثابتة

٣-١٤ يحتوي إطار ميزان المدفوعات على بندين يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بتحويلات المغتربين، وهما "تعويضات العاملين" و"التحويلات الشخصية". ويقيد هذان العنصران الثابتان في الحساب الجاري (راجع الجدول ٣-١).

تعويضات العاملين

٣-١٥ يُقصد بتعويضات العاملين دخل العاملين العابرين للحدود والموسميّين وغيرهم من العمال المستخدمين لأجل قصير الذين يعملون في اقتصاد لا يقيمون فيه، ودخل العاملين المقيمين الذين يعملون في جهات غير مقيمة. وتعويضات العاملين تمثل "تعويضاً عن عنصر العمل في عملية الإنتاج الذي يساهم به فرد تربطه بالمؤسسة علاقة عامل ورب عمل". وتقيّد تعويضات العاملين على أساس إجماليّ شاملة المبالغ التي يدفعها العامل في الاقتصاد الذي يعمل فيه لسداد الضرائب أو لأغراض أخرى.

٣-٧ وفي حالات كثيرة، يفترض أن الكيانات التي تستخدم عاملين في أحد الاقتصادات هي كيانات مقيمة في الاقتصاد الذي يتم فيه العمل. غير أن جهات العمل غير المقيمة، ومنها السفارات والبعثات الدبلوماسية الأخرى والمنظمات الدولية، يمكن أن يكون تأثيرها كبيراً على بيانات تحويلات المغتربين. فعندما يعمل أفراد مقيمون لدى جهة عمل غير مقيمة، يقيد ما يحصلون عليه من أجور ومزايا أخرى تحت بند "تعويضات العاملين". وفي هذه الحالة، يحسب دخلهم الإجمالي من هذا العمل ضمن تحويلات المغتربين، رغم أن هؤلاء الأفراد لم يهاجروا أو يسافروا خارج الحدود الجغرافية لبلدهم الأصلي. فطبقاً للمفاهيم المستخدمة في ميزان المدفوعات، لا تعتبر السفارات والبعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية جزءاً من البلد الذي يوجد مقرها فيه.

المعاملات في إحصاءات ميزان المدفوعات

٣-٨ "أي معاملة إما تكون مبادلة أو تحويلاً. وتنطوي المبادلة على تقديم شيء له قيمة اقتصادية نظير بند مقابل له قيمة اقتصادية أيضاً." أما التحويل فهو "قيد مقابل للبنود المالية أو غير المالية التي يقدمها كيان إلى آخر دون الحصول على بند مقابل له قيمة اقتصادية". ويعني هذا أن التحويلات تشير إلى معاملات أحادية الجانب، أي دون مقابل. وفي سياق تحويلات المغتربين، تصنف المعاملات المقيدة تحت بند تعويضات العاملين باعتبارها مبادلات، بينما تصنف المعاملات المقيدة تحت بند التحويلات الشخصية باعتبارها تحويلات.

٣-٩ والتحويلات الرأسمالية "ينشأ عنها تغير معادل في أرصدة الأصول لدى أحد طرفي المعاملة أو كليهما دون أن يؤثر على مدخرات أي منهما". وتنطوي التحويلات الرأسمالية العينية على نقل ملكية أصول غير مالية أو تنازل عن دين. ولا يصبح تحويل النقد تحويلاً رأسمالياً إلا إذا ارتبط أو كان مشروطاً باقتناء أصل ثابت أو التصرف فيه. أما التحويلات الجارية فهي "تشمل كافة التحويلات التي لا تعد تحويلات رأسمالية، وتؤثر مباشرة على مستوى الدخل المتاح".

٣-١٠ ويشار إلى المعاملات في بعض الأحيان باسم القيود المدينة أو القيود الدائنة بغرض تحديد اتجاهها. ويرتبط القيد المدين بتدفق مالي خارج (ومدفوعات دخل أو تحويلات)، بينما يرتبط القيد الدائن بتدفق مالي داخل (ومقبوضات دخل أو تحويلات). وهكذا تشير قيود تحويلات المغتربين الدائنة إلى تلقي هذه التحويلات، بينما تشير قيود تحويلات المغتربين المدينة إلى دفع هذه التحويلات.^{٢٣}

^{٢٣} راجع الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات لمزيد من التفاصيل حول المبادئ المحاسبية، بما في ذلك مبدأ القيد المزدوج.

الجدول ٣-١: العناصر اللازمة لإعداد بنود تحويلات المغتربين والحسابات ذات الصلة وتوصيفها

العنصر	حساب ميزان المدفوعات ذو الصلة وتوصيفه
١- تعويضات العاملين	حساب الدخل الأولي - عنصر ثابت
٢- التحويلات الشخصية	حساب الدخل الثانوي - عنصر ثابت
٣- خدمات السفر والنقل المرتبطة بالعمل المؤقت	حساب السلع والخدمات - بند تكميلي
٤- الضرائب والمساهمات الاجتماعية المرتبطة بالعمل المؤقت	حساب الدخل الثانوي - بند تكميلي
٥- تعويضات العاملين المرتبطة بالعمل المؤقت بعد خصم المصروفات	حساب الدخل الأولي (بالنسبة لتعويضات العاملين)، وحساب السلع والخدمات (بالنسبة لمصروفات السفر والنقل)، وحساب الدخل الثانوي (بالنسبة للضرائب والمساهمات الاجتماعية) - بند تكميلي
٦- التحويلات الرأسمالية بين الأسر المعيشية	الحساب الرأسمالي - بند تكميلي
٧- المزايا الاجتماعية	حساب الدخل الثانوي - بند تكميلي
٨- التحويلات الجارية الممنوحة إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	حساب الدخل الثانوي - بند تكميلي
٩- التحويلات الرأسمالية الممنوحة للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الحساب الرأسمالي - بند تكميلي

ملحوظة: علاقات مهمة:

$$\begin{aligned}
 & - \text{"صافي" تعويضات العاملين (٥): ١ ناقص مجموع ٣ و ٤} \\
 & - \text{تحويلات المغتربين الشخصية: ٦+٥+٢} \\
 & - \text{مجموع التحويلات من المغتربين: ٧+٦+٥+٢} \\
 & - \text{مجموع التحويلات من المغتربين + التحويلات إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية = ٩+٨+٧+٦+٥+٢}
 \end{aligned}$$

الجدول ٣-٢: عرض جدولي لمفاهيم تحويلات المغتربين في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات

مجموع تحويلات المغتربين: أ + ب + ج + د + هـ + و		مجموع تحويلات المغتربين الشخصية: أ + ب + ج	
و	هـ	د	ج
التحويلات الرأسمالية إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	التحويلات الجارية إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	المزايا الاجتماعية	التحويلات الرأسمالية بين الأسر المعيشية
			تعويضات العاملين بعد خصم الضرائب والمساهمات الاجتماعية والنقل والسفر
			التحويلات الشخصية (جزء من التحويلات الجارية)

المصدر: صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٨ (الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات) ملحوظة: "التحويلات الشخصية" هي بند ثابت، أما البنود الأخرى فهي تكميلية.

الشخصية كل التحويلات الجارية بين الأفراد المقيمين وغير المقيمين^{٢٤}. ولذلك، تمثل التحويلات الشخصية فرعاً من التحويلات الجارية وتغطي كافة التحويلات الجارية من أفراد إلى أفراد.^{٢٤}

^{٢٤} تحل "التحويلات الشخصية" محل البند المسمى "تحويلات العاملين في الخارج" في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات. غير أن تحويلات العاملين في الخارج تظهر كبند تكميلي في الطبعة السادسة من الدليل. وعلى عكس تحويلات العاملين في الخارج، التي تعرف بأنها تحويلات جارية من عاملين إلى أفراد مقيمين في اقتصاد آخر، تعرف التحويلات الشخصية دون النظر إلى مصدر دخل الأسرة المعيشية المرسلة للتحويل، والعلاقة بين الأسترين المعيشيتين، والغرض من التحويل. وأدى تبسيط التعريف على هذا النحو إلى جعله أكثر اتساقاً مع ممارسات إعداد البيانات المعمول بها في بلدان كثيرة (والتالي لم تأخذ بعوامل مثل مصدر الدخل والغرض من التحويل).

٣-١٦ ولا تتضمن تعويضات العاملين إيرادات العاملين غير المقيمين الذين يبيعون خدمات لاقتصاد آخر ولكنهم لا يعملون في شركة غير مقيمة (راجع الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات للاطلاع على تعريف علاقة العامل ورب العمل لاستبيان الفرق بين "تعويضات العاملين" وبيع الخدمات).

التحويلات الشخصية

٣-١٧ "تشمل التحويلات الشخصية كل التحويلات الجارية النقدية أو العينية التي ترسلها الأسر المعيشية المقيمة إلى أسر معيشية غير مقيمة أو تتلقاها منها. وبالتالي، تشمل التحويلات

- "النقل" هو عملية نقل الأشخاص والأشياء من مكان إلى آخر، مع ما يتصل بذلك من خدمات مساندة ومساعدة. ويشمل هذا البند خدمات النقل الدولي، في حين تُدرج نفقات النقل المحلي التي يتحملها العاملون غير المقيمين في البلد المضيف ضمن بند "السفر".
- "السفر" يشمل اقتناء الأفراد للسلع والخدمات أثناء وجودهم في أحد الاقتصادات كزائرين وليس مقيمين. ويشمل هذا البند أيضا السلع والخدمات التي يقتنيها العاملون العابرون للحدود والموسميون وغيرهم من العاملين المستخدمين لأجل قصير في الخارج أثناء وجودهم في الاقتصاد الذي يعملون فيه.^{٢٥} وقد يصعب عمليا فصل السفر لأغراض العمل المؤقت عن أنواع السفر الأخرى.^{٢٦}

مجموع تحويلات المغتربين

٢٢-٣ مجموع تحويلات المغتربين هو مجموع "تحويلات المغتربين الشخصية" والمزايا الاجتماعية. وتشمل المزايا الاجتماعية المزايا مستحقة الدفع من صناديق الضمان الاجتماعي وصناديق التقاعد. وقد تكون المزايا الاجتماعية نقدية أو عينية. ويشمل مجموع تحويلات المغتربين إجمالي الدخل الذي تحصل عليه الأسر المعيشية نتيجة العمل في الخارج. ويشمل هذا البند الدخل المرسل من أفراد يعملون في الخارج لفترات قصيرة، ومن أفراد يقيمون في الخارج، والدخل من المزايا الاجتماعية التي يحصل عليها العاملون من الخارج.

مجموع تحويلات المغتربين والتحويلات إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية

٢٣-٣ يشمل هذا البند "مجموع تحويلات المغتربين" وكلا من التحويلات الجارية والرأسمالية من أي قطاع في الاقتصاد المرسل إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية. وبالتالي فهو يشمل جميع التحويلات التي تستفيد منها الأسر المعيشية بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، وكذلك صافي دخول العمال المستخدمين لأجل قصير في الخارج. بل إن هذا البند يشمل أيضا ما تقدمه الحكومات والمؤسسات من تبرعات نقدية أو عينية للمنظمات الخيرية في اقتصاد آخر. وهكذا نجد هذا التعريف فضاءا إلى حد كبير ولا يرتبط ارتباطا وثيقا بالهجرة، بل إنه قد يشمل كثيرا من المعونات المقدمة من القطاعين الخاص والرسمي

^{٢٥} في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات لا يشمل بند السفر اقتناء النفائس والسلع المعمرة الاستهلاكية وغيرها من المشتريات الاستهلاكية المدرجة ضمن السلع العامة.

^{٢٦} يمكن استخدام تقديرات لتقريب قيمة السفر المرتبط بالعمل (راجع الفصل الخامس). وقد أضيفت بنود تكميلية ضمن بندي النقل والسفر الثابتين في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات لتغطية السلع والخدمات التي يقتنيها العاملون العابرون للحدود والموسميون وغيرهم من العمال المستخدمين لأجل قصير.

١٨-٣ ورغم أن تحويلات المغتربين ترتبط بالهجرة وأن المرسل والمتلقي يرتبطان في الغالب بصلة قرابة ويعيشان في بلدين مختلفين، فإن ذلك لا يرد صراحة في تعريفها. ومع ذلك فمن المعروف أن التحويلات الشخصية غالبا ما يكون مصدرها المهاجرون الذين يرسلون موارد لإعالة أقاربهم في بلدهم الأصلي.

جيم - البنود التكميلية

١٩-٣ هناك ثلاثة بنود تكميلية أساسية مرتبطة بتحويلات المغتربين، وهي تحويلات المغتربين الشخصية، ومجموع تحويلات المغتربين، ومجموع تحويلات المغتربين والتحويلات إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية. وتمثل هذه البنود التكميلية مقاييس تراكمية، حسبما يوضح الجدول ٣-٢. ونظرا لكونها بنودا تكميلية، فإن إعدادها ونشرها أمر محبذ ولكنه اختياري يتحدد حسب احتياجات الاقتصاد القائم بإعداد البيانات.

تحويلات المغتربين الشخصية

٢٠-٣ تعرف تحويلات المغتربين الشخصية بأنها تحويلات جارية ورأسمالية نقدية أو عينية بين أسر معيشية مقيمة وأخرى غير مقيمة، مضافا إليها صافي تعويضات العاملين. وباختصار، يشمل هذا البند كل التحويلات بين الأسر المعيشية وصافي تعويضات العاملين غير المقيمين.

٢١-٣ وتتضمن تعويضات العاملين إجمالي دخل العاملين غير المقيمين. ويحسب صافي التعويضات بأن تُخصم من التعويضات (الإجمالية) قيمة الضرائب والمساهمات الاجتماعية التي يدفعها العاملون غير المقيمين في البلد الذي يعملون فيه، ونفقات النقل والسفر المرتبطة بعملهم في الخارج.

- "الضرائب" المخصصة من تعويضات العاملين هي ضرائب جارية على الدخل تتألف من الضرائب مستحقة الدفع من العاملين المستخدمين لأجل قصير إلى حكومة البلد المضيف عن الدخل المكتسب من عملهم. وتقيّد الضرائب على أجور ورواتب العاملين غير المقيمين باعتبارها زماما مدينة مستحقة منهم وتدخل ضمن إجمالي تعويضات العاملين.

- "المساهمات الاجتماعية" هي المساهمات الفعلية أو المحتسبة التي تدفعها الأسر المعيشية لنظم التأمين الاجتماعي بهدف تكوين مخصصات تدفع منها المزايا الاجتماعية. وتشمل نظم التأمين الاجتماعي نظم الضمان الاجتماعي (التي تغطي المجتمع ككل أو قطاعات كبيرة منه وتفرضها الحكومة وتشرف عليها وتمولها) والنظم المتعلقة بالعاملين (بما في ذلك نظم معاشات التقاعد الممولة وغير الممولة).

الإطار ٣-١: مقارنة بين مقاييس تحويلات المغتربين الشخصية في إطار كل من الطبعتين الخامسة والسادسة من دليل ميزان المدفوعات

ألف- إطار الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات (العناصر الثابتة ذات الصلة بتحويلات المغتربين)	الضرائب على الدخل (المدفوعة لغير المقيمين)
الدخل - تعويضات العاملين	النقل الدولي (واردات)
مستحقة القبض (قيود دائنة)	السفر (واردات)
مستحقة الدفع (قيود مدينة)	التحويلات الشخصية (عنصر ثابت)
التحويلات الجارية - القطاعات الأخرى	تحويلات العاملين في الخارج
تحويلات العاملين في الخارج	التحويلات الأخرى بين الأسر المعيشية
مستحقة القبض (قيود دائنة)	تحويلات المغتربين الشخصية
مستحقة الدفع (قيود مدينة)	مستحقة الدفع (قيود مدينة)
الحساب الرأسمالي - تحويلات المهاجرين	صافي تعويضات العاملين
مستحقة القبض (قيود دائنة)	تعويضات العاملين (عنصر ثابت)
مستحقة الدفع (قيود مدينة)	ناقص (نفقات العمالة العابرة للحدود في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات):
باء- إطار الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات (العناصر ذات الصلة بتحويلات المغتربين)	الضرائب على الدخل (المقبوضة من غير المقيمين)
الدخل - تعويضات العاملين (عنصر ثابت)	المساهمات الاجتماعية (المقبوضة من غير المقيمين)
مستحقة القبض (قيود دائنة)	النقل الدولي (صادرات)
مستحقة الدفع (قيود مدينة)	السفر (صادرات)
تحويلات المغتربين الشخصية (بند تكميلي)	التحويلات الشخصية (عنصر ثابت)
مستحقة القبض (قيود دائنة)	تحويلات العاملين في الخارج
صافي تعويضات العاملين	التحويلات الأخرى بين الأسر المعيشية
تعويضات العاملين (عنصر ثابت)	
ناقص (نفقات العمالة العابرة للحدود في الخارج):	

ملحوظة: استنادا إلى البيانات التي ساهم بها البنك المركزي الروسي.

٢٥-٣ ويعرض الإطار ٣-١ مقارنة بين مقاييس تحويلات المغتربين في إطار كل من الطبعتين الخامسة والسادسة من دليل ميزان المدفوعات.

دال - المفاهيم ذات الصلة

استثمارات المهاجرين

٢٦-٣ كثيرا ما يستثمر المهاجرون أموالهم في بلدهم الأصلي، سواء كانوا يعتزمون العودة إليه في نهاية المطاف أو كانوا قد غادروه بصفة دائمة. وفي بعض الأحيان، يستمر لدى الأجيال اللاحقة ذلك الارتباط بالبلد الأصلي والرغبة في الاستثمار فيه. وقد تأخذ تلك الاستثمارات أشكالا متعددة، لكن أكثرها شيوعا ربما يكون هو الاستثمارات المالية (لاسيما الودائع المصرفية واستثمارات الحافظة) والاستثمارات العقارية. وقد تستفيد أيضا من استثمارات المهاجرين المشروعات الصغيرة التي تقام في البلد الأصلي ويتولى أقاربهم إدارتها.

٢٧-٣ وتدرج في الحساب المالي الاستثمارات عبر الحدود من النوع الموضح في الفقرة السابقة. ورغم أهمية هذه التدفقات الاستثمارية من المهاجرين لأغراض تحليل الآثار الاقتصادية

وكذلك الرعاية المقدمة من بلدان أخرى للأنشطة التعليمية والثقافية (بما فيها المنح الدراسية).^{٢٧}

٢٤-٣ وليس من السهل تحديد المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية. فهذه المؤسسات تشكل جزءا من قطاع الأسر المعيشية الأوسع نطاقا، على خلاف المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم قطاعات أخرى. وبشكل عام، يستطيع معدو البيانات التوصل إلى تحديد سليم للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية وتعتبر مقيمة في اقتصادهم، ولكنهم قد يجدون صعوبة أكبر في تحديد المؤسسات المثيلة في الاقتصادات الشريكة. وقد ينطوي ذلك على تحديات في إعداد بيانات المعاملات المدينة المدرجة تحت "مجموع تحويلات المغتربين والتحويلات إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية" لأن التعريف يعتمد في جانب منه على تحديد قطاع الطرف المقابل في الاقتصاد الشريك.

^{٢٧} يرى بعض مستخدمي البيانات أن بند "مجموع تحويلات المغتربين والتحويلات إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية"، هو الأكثر توافقا مع المفهوم الاقتصادي لتحويلات المغتربين من بين مجملات تحويلات المغتربين التي تمثل بنودا تكميلية جديدة في الحسابات الدولية (راجع القسم "ألف"). فهذا المقياس أوسع نطاقا من المجملات الأخرى لتحويلات المغتربين لأنه يشمل التحويلات الجارية والرأسمالية المرسله من أي قطاع في الاقتصاد المرسل (الأسر المعيشية والشركات والحكومات والمؤسسات غير الهادفة للربح) إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية. وهكذا فإن هذا البند، على عكس المجملات التكميلية الأخرى لتحويلات المغتربين، يشمل البنود النقدية وغير النقدية التي تندفق إلى الأسر المعيشية بصورة غير مباشرة من خلال المؤسسات غير الهادفة للربح.

(مثل الأرصدة المصرفية والعقارات المملوكة) في هذه الحالة بتعديل تبويبها في وضع الاستثمار الدولي نظرا لتغير إقامة المالك دون حدوث تغير في الملكية.

٣-٣٠ ورغم أن التمييز بين المعاملات وتعديل التبويب الملائم لوضع الإقامة هو اعتبار مهم لهيكل النظام المحاسبي الدولي، فإن إرسال تحويلات المغتربين وعودة المهاجرين يتركبان نفس الأثر تقريبا على الأسر المعيشية والبلدان المعنية. وينبغي أن ينتبه لهذه المسألة مستخدمو البيانات المعنيون بفهم كافة المساهمات الممكنة من المهاجرين لأسرهم المعيشية واقتصاداتهم الأصلية، كما يستطيعون وضع تقديرات إضافية حسب مقتضى الحال.

المعاملات الدولية بين المقيمين

٣-٣١ وهناك نوع آخر من المعاملات التي يسهل الخلط بينها وبين تحويلات المغتربين، وهي المدفوعات التي يؤديها فرد لفرد آخر عندما يكون الطرفان مقيمين في نفس الاقتصاد ولكن أحدهما موجود بصفة مؤقتة في اقتصاد آخر. ففي حالة العاملين غير المقيمين، كالدبلوماسيين والعسكريين وغيرهم من موظفي الخدمة المدنية الذين يعملون في مناطق خارجية تخضع لولاية حكوماتهم، تعتبر تحويلات من مقيم إلى آخر أي أموال يرسلونها من الاقتصاد الواقعة فيه هذه المناطق الخارجية إلى أقاربهم في بلد الإقامة، ولا تقيّد (من هذا المنظور) ضمن معاملات ميزان المدفوعات. فالتحويلات التي يغطيها ميزان المدفوعات لا تشمل ما يتلقاه أحد أفراد الأسرة من فرد آخر فيها يقيم مؤقتا في بلد مختلف، كما في حالة الأسر التي تعول أقارب من الطلاب أو المرضى المسافرين في الخارج. وعلى الرغم من أن هذه التحويلات تتم بين مقيمين في بلد واحد ومن ثم لا تدخل في إحصاءات ميزان المدفوعات، فقد تم إدراج معاملات تتعلق بها (مثل التدفقات المالية عبر البنوك، ورسوم الخدمات ذات الصلة، ومصرفيات السفر مستحقة الدفع للكيانات غير المقيمة، وتعويضات العاملين).

البيانات الثنائية

٣-٣٢ غالبا ما تقدّم البيانات عن تدفق تحويلات المغتربين بين البلدان الشريكة الكبرى باعتبارها بنودا مكملة لبيانات ميزان المدفوعات، لكن هذه البيانات الجغرافية المفصلة لا تشكل عنصرا ثابتا في الحسابات. ويؤكد مستخدمو البيانات في العادة أن دقة

المرتتبة على الهجرة، فهي لا تدخل في عداد تحويلات المغتربين. وثمة حاجة لإجراء تحليل نوعي للتدفقات الاستثمارية من أجل تحديد آثار الهجرة على أنماط الاستثمار. كذلك فإن تحليل الدوافع وراء تفضيل المستثمرين المهاجرين اقتناء الأصول في بلدهم الأصلي على الأصول الأخرى يكتسب أهمية أيضا لأغراض صنع السياسات، لكنه لا يدخل في النطاق الذي يغطيه هذا المرشد المعني بإعداد البيانات.

٣-٢٨ غير أن معاملات الاستثمار التي يجريها المهاجرون قد تكون في بعض الحالات وسيلة لتوصيل تحويلاتهم، وخاصة عندما يكون للأقارب حق استخدام الموارد أو الاستفادة من استخدام الأصول الثابتة. فعندما يودع المهاجرون أموالا في حساباتهم المفتوحة في البلد الأصلي ويكون لأقاربهم الحق في استخدامها، يمكن اعتبار مسحوباتهم من قبيل التحويلات الشخصية. وفي حالة الحسابات المشتركة، يقضي العرف الإحصائي بإمكانية قيد التحويل عند انتقال الأموال عبر الحدود وليس عند سحبها. وإذا اشترى المهاجر عقارا وأقام فيه أقاربه دون دفع القيمة الإيجابية السائدة في السوق، أو إذا أقام مشروعا وكلف أقاربه بالعمل فيه نظير أجر يتجاوز مستوى الأجور السائد في السوق، يمكن احتساب الفروق كتحويلات شخصية. وتحسب قيمة التحويل في كل حالة على أنها الفرق بين القيمة الفعلية للمعاملة وقيمتها المعادلة في السوق. غير أنه يصعب في الواقع العملي تحديد تلك التحويلات وحساب قيمتها. ويمكن وضع تقديرات تشتق من بيانات المعاملات المجمعة والقواعد المعيارية السارية في هذا الصدد إذا كان معدو البيانات على علم بأنماط أكثر انتشارا. كأن يكون هناك عدد كبير من المهاجرين الذين يشتررون العقارات لاستخدام الأقارب في بلد الموطن على سبيل المثال.

المهاجرون العائدون

٣-٢٩ تقيّد تحويلات المهاجرين أثناء إقامتهم في الاقتصاد المضيف ضمن التحويلات الجارية أو الرأسمالية. وتشمل هذه التحويلات الهدايا النقدية والعينية التي يرسلونها لأسرهم في البلد الأصلي. ولدى عودة المهاجرين إلى الوطن، يجلب كثير منهم سلعا أو أصولا مملوكة لهم تصبح ملكا لأسرهم في البلد الأصلي عند العودة. لكن النقود والسلع الاستهلاكية المعمرة وغيرها والأصول الأخرى التي يملكها المهاجرون عند العودة لا تقيّد ضمن بند التحويلات. وإضافة إلى ذلك، لا تدخل السلع التي يجلبها المهاجرون العائدون من الخارج في معاملات تتعلق بميزان المدفوعات، ومن ثم فهي تستبعد من المعاملات التي تغطيها إحصاءاته.^{٢٨} وتقيّد الأصول

^{٢٨}الرأسمالي، ثم أصبحت الطبعة السادسة تدرج هذه القيمة ضمن "التغيرات الأخرى في الحجم" وليس المعاملات.

^{٢٨}الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات كانت تُدرج صافي الأصول المملوكة لأفراد يغيرون إقامتهم ضمن "تحويلات المهاجرين" في الحساب

الإطار ٣-٢: تحويلات المغتربين الشخصية ووجود الأشخاص الطبيعيين حسب الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات

وحسب الوصف الوارد أعلاه، يقتضي قياس تدفقات التجارة في النمط الرابع (أي توريد الخدمة على أساس تعاقدي) تحديد (أو تقدير) المعاملات الخدمية ذات الصلة في ميزان المدفوعات التي يمكن أن تصنف باعتبارها توريداً من النمط الرابع.^٢

ورغم أن تحويلات المغتربين الشخصية تتضمن معلومات عن الدخل الذي يحققه بلد ما عن طريق أشخاص ينتقلون مؤقتاً إلى الخارج أو عن طريق المهاجرين، فهي لا تعادل قيمة تدفقات التجارة التي تتم في النمط الرابع الموضح آنفاً والذي تختلف فيه تغطية الأشخاص من جوانب مهمة. فعلى سبيل المثال، قد تغطي تحويلات المغتربين الشخصية الدخول المرتبطة بالعمل في القطاعات غير الخدمية وكذلك إيرادات العاملين في المنظمات الدولية.

^١التزامات النمط الرابع تضمن حق الشخص في الوجود بما يمكنُ مورد الخدمة من توريد خدماته عن طريق المؤسسة المنتسبة التابعة له.
^٢التزامات النمط الرابع تضمن انتقالهم لإجراء المفاوضات اللازمة.
^٣لكن ذلك قد يكون صعباً لأن المعاملة الدولية الواحدة قد تتضمن عدة أنماط للتوريد.

يحدد الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (غاتس) أربعة أنماط لتوريد الخدمات. فإلى جانب توريد الخدمات عبر الحدود (النمط الأول) - حيث يبقى كل من المورد والمستهلك في إقليم موطنه - يغطي الاتفاق أيضاً حالات وجود المستهلكين خارج إقليم الموطن عند استهلاك الخدمات (النمط الثاني)، أو وجود موردي الخدمات في إقليم المستهلكين لتقديم خدماتهم، إما بإنشاء وجود تجاري (النمط الثالث)، أو من خلال وجود أشخاص طبيعيين (النمط الرابع). وينشأ النمط الرابع عندما ينتقل فرد (أيا كان مستواه المهاري) بصفة مؤقتة إلى إقليم المستهلك لتقديم خدمة. ومن المفهوم عموماً أن النمط الرابع يشمل ما يلي:

- **موردو الخدمة المتعاقدون**، سواء كانوا يعملون لدى مورد الخدمة الأجنبي، أو يعملون لحسابهم؛ ويدخل هؤلاء الأفراد بلد المستهلك بموجب عقد خدمات؛
- **المنقولون بين فروع الشركة الواحدة**: في هذه الحالة، يكون لمورد الخدمة وجود تجاري في الخارج ويرسل موظفيه إلى المؤسسة المنتسبة. وهكذا يتم توريد الخدمة إلى المستهلك من خلال وجود تجاري^١؛
- **بائعو الخدمات / الأفراد المسؤولون عن إنشاء الوجود التجاري**: لا يحدث مبدئياً أي توريد فعلي للخدمات في حالة هذه الفئة من الأشخاص.^٢

توريد الخدمات بواسطة الأشخاص الطبيعيين

٣-٣ لا تصلح تحويلات المغتربين الشخصية بديلاً لمؤشرات قياس التدفقات التجارية (النمط الرابع) في ظل الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (غاتس). ويوضح الإطار ٣-٢ الفرق بين إحصاءات تحويلات المغتربين وإحصاءات النمط الرابع لتوريد الخدمات حسب اتفاق "غاتس".

إبلاغ البيانات المتعلقة بتدفق تحويلات المغتربين الإجمالية يسبق التفاصيل الجغرافية من حيث الأولوية، ومع ذلك فإن الطلب مستمر على البيانات الثنائية. لذلك يجب إعداد بيانات عن التدفقات الثنائية ورفع تقارير إحصائية عنها، وخاصة بالنسبة للممرات الرئيسية التي تسير فيها الأموال المحولة من المغتربين. ويتناول الفصل الخامس البيانات الثنائية بمزيد من التفصيل.

مصادر البيانات وأساليب التقدير

وصف نظام جمع البيانات

٤-٥ نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية هو نظام يستمد من البنوك والمؤسسات بيانات على مستوى المعاملات المنفردة. وتتباين نظم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية من النظم المغلقة الشاملة إلى النظم المفتوحة. ففي النظم المغلقة الشاملة، تجمع كافة المعاملات التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين وتتم مطابقتها بالتغيرات المقابلة في مراكز الأصول أو الخصوم. ولذلك يتعين أن تشمل عملية الجمع كلا من المعاملات النقدية (التي تتم مطابقتها مع مراكز العملات الأجنبية لدى البنوك المقيمة) والمعاملات غير النقدية (التي تتم مطابقتها مع مراكز الأصول والخصوم الأخرى لدى غير المقيمين). أما النظم المفتوحة فهي أقل شمولاً في الغالب لأنها لا تسجل كل المعاملات ولا تطابق بين التدفقات والتغيرات المقابلة في المراكز. وفي هذه الحالة، قد تلزم الاستعانة ببيانات مصدرية إضافية لإجراء المطابقة بين التدفقات والتغيرات في المراكز.

٤-٦ وفي نظم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية بنوعها المفتوح والمغلق، تجمع البيانات في العادة على أساس إلزامي من البنوك وغيرها من الكيانات المحلية المعنية التي تحوز أصولاً أجنبية أو تعمل في سوق النقد الأجنبي. فيشترط على هذه البنوك والكيانات تقديم تقارير دورية عن جميع المعاملات التي تتم من خلال نظام المدفوعات بالنقد الأجنبي، وكذلك عن الأصول والخصوم لدى غير المقيمين. ولضمان التغطية الكافية، ينبغي أن يحدد نظام إبلاغ البيانات جميع الوحدات المقيمة تقريباً التي تجري معاملات مع غير المقيمين، وأن يحصل على البيانات اللازمة منها. وفيما عدا استثناءات قليلة، تنشأ نظم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية عن نظم مصممة في الأصل لرصد معاملات النقد الأجنبي والرقابة عليها.^{٢٠} وفي بعض الحالات، تحولت نظم مراقبة النقد الأجنبي إلى نظم لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية بعد إلغاء قيود الصرف الأجنبي. غير أن هذه النظم لا يزال ارتباطها وثيقاً في كثير من الحالات بأعمال الرقابة والإشراف، وهو ما ينطوي على آثار إيجابية وسلبية على إعداد بيانات ميزان المدفوعات.

٤-٧ وتتمثل الآثار الإيجابية في أن المشكلات المتعلقة بمدى حداثة البيانات والإخلال بمتطلبات الإبلاغ يرجح أن تكون أقل

٤-١ تتمثل العقبة الرئيسية أمام تحسين بيانات تحويلات المغتربين في صعوبة الحصول على بيانات مصدرية أكثر دقة. لذلك فإن إعداد أي استراتيجية لتحسين هذه البيانات ينبغي أن يتضمن مراجعة مصادر البيانات الحالية وتقييم المصادر الأخرى الممكنة ووضع استراتيجية لتحسين البيانات تقوم على تحديد البيانات اللازمة وذات الأولوية وكذلك القيود المفروضة على الموارد.

٤-٢ وأهم المعايير التي غالباً ما تقاس بها جودة البيانات الإحصائية هي درجة دقتها ونطاق تغطيتها ومدى حدتها ومعدل تواترها. وهناك جوانب أخرى ينبغي أن يراعيها معدو البيانات عند اختيار مصادرها، وهي تكلفة هذه المصادر وغير ذلك من المعوقات العملية من قبيل العوامل القانونية والمؤسسية.

٤-٣ ويطرح هذا الفصل مجموعة من الخيارات لوضع برنامج يختص بجمع البيانات عن تحويلات المغتربين، وذلك بمناقشة المناهج الرئيسية المستخدمة في الحصول عليها. وتتمثل هذه المناهج في نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية (ITRS)، والإبلاغ المباشر من مقدمي خدمات تحويل أموال المغتربين، ومسوح الأسر المعيشية، واستخدام بيانات من مصادر ثانوية، مثل البيانات الديمغرافية والإدارية وبيانات الاقتصاد الكلي. ويتضمن القسم الأخير جدولاً للمقارنة بين هذه المصادر.

الف - نظم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية

٤-٤ تشكل نظم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية جزءاً من الإطار الأشمل لجمع البيانات المؤسسية في عدد كبير من البلدان، بخلاف كثير من مصادر البيانات التي قد يضطر معدو البيانات إلى إنشائها لتحسين البيانات المتعلقة بتحويلات المغتربين. وفي حالة وجود نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية تصدر عنه بيانات مفيدة بالفعل، يجذب أن يقوم معدو البيانات بتقييم مدى فائدته في تقدير بيانات تحويلات المغتربين. ويناقش هذا القسم استخدام نظم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية في إعداد بيانات تحويلات المغتربين، كما يتناول السمات المميزة لهذه النظم، والبيانات التي يمكن الحصول عليها من خلالها، وكيفية معالجة أوجه الضعف فيها. ولا يشكل هذا المصدر خياراً متاحاً للبلدان التي لا يوجد لديها نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية.^{٢٩}

^{٢٠} في بعض البلدان، أنشئت نظم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية بصورة مستقلة عن نظام مراقبة النقد.

^{٢٩} لا يوصي المرشد بإنشاء نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية يكون غرضه الوحيد هو إعداد بيانات عن تحويلات المغتربين.

٤-١٠ ونظرا لأن مشغلي خدمات تحويل الأموال يستخدمون البنوك في أداء المدفوعات عبر الحدود، فإن نظم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية يمكنها مبدئيا رصد التدفقات الدولية بين شبكات مشغلي خدمات تحويل الأموال وداخل الشبكة الواحدة. غير أن الفصل بين ترتيبات التسوية وتدقيق المعلومات، وكذلك اشتراك مراكز المقاصة في عملية الدفع، وإجراء التسوية الصافية بين مشغلي خدمات تحويل الأموال على المستوى الإقليمي، كلها عوامل قد تتسبب في إغفال تدفقات إجمالية أكبر، كما تجعل من الصعب على البنوك المبلغة تحديد التحويلات الشخصية بالكامل أو تقسيمها بالشكل الملائم حسب البلد المعني.^{٢٢}

٤-١١ ويمكن استخدام نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية كأداة فعالة لجمع بيانات المعاملات التي تجريها الاتحادات الائتمانية. فعندما تقدم الاتحادات الائتمانية خدمات تحويل أموال المغتربين بنفسها وتحويل الأموال من خلال نظم الدفع الدولية، يمكن قياس هذه المعاملات باستخدام نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية.

٤-١٢ وقد يكون الوضع مختلفا في حالة الشبكات البريدية. ففي بعض البلدان قد لا تكون هيئات البريد القومية خاضعة قانونا لسلطة أي هيئة مالية أو إحصائية، ومن ثم لا يقع عليها أي التزام بإبلاغ البيانات. وفي هذه الحالة، لا يكون نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية مصدرا كفوفاً لجمع البيانات عن تحويلات المغتربين التي تنفذ من خلال النظام البريدي. غير أن نظم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية قد تستخدم في بعض الأحيان كنقطة بداية لتقدير مدى أهمية النظام البريدي كقناة للتحويل. والسبب في ذلك هو أن مكاتب البريد القومية عادة ما تقوم بتسوية مطالباتها المتبادلة بصفة دورية من خلال النظام المصرفي الدولي. وفي البلدان التي تخضع فيها البنوك البريدية ذات الملكية الخاصة لنفس المتطلبات القانونية المطبقة على البنوك الأخرى، يمكن رصد أنشطة هذه البنوك من خلال نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية.

٤-١٣ ولا تغطي نظم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية تحويلات المغتربين من خلال شركات توصيل الإرساليات التي تسلم المبالغ النقدية يدا بيد. وفي بعض أنحاء العالم، تحول أموال المغتربين باستخدام بطاقات شحن الهاتف الخليوي، وبطاقات القيمة المخزنة، وكذلك من خلال أشكال أحدث من التحويلات التي تتم باستخدام الهواتف الخليوية. وفي أغلب الحالات، لا يتمكن نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية من تحديد هذه المعاملات وجمع بيانات عنها لأن الشركات التي تجري هذه المعاملات - مثل شركات الاتصالات اللاسلكية أو منافذ البيع بالتجزئة - قد لا تهيئ نظم بياناتها الداخلية لرصد معاملات ميزان المدفوعات، كما أنها لا تخضع في

اللازمة عن المرسل والمتلقي النهائي للفصل بين معاملات تحويل أموال المغتربين والمعاملات التجارية الأخرى. ولكن ذلك أقل حدوثا في حال إجراء المعاملات من خلال وكلاء آخرين، مثل مشغلي خدمات تحويل الأموال. وفي كل الأحوال، قد يصعب على البنوك التمييز بين التحويلات الشخصية وغيرها من التحويلات الجارية.

^{٢٢}يفصل مشغلو خدمات تحويل الأموال بين تدفق المعلومات والتسوية المالية المرتبطة بالمعاملة، مما يسمح لهم بتقديم خدمات فائقة السرعة عن طريق نقل بيانات المعاملات (عبر الإنترنت على سبيل المثال) بين الفروع البعيدة. ويمكن بعد ذلك إتمام التسويات اللازمة لعدد كبير من المعاملات عبر الحدود في دفعة واحدة تسد على أساس صاف.

حدوثا في نظم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية المرتبطة بنظم الرقابة والإشراف، نظرا للقوانين الصارمة التي تركز عليها نظم الرقابة والإشراف المعتادة. فضلا على ذلك، لا تمثل نظم الإبلاغ هذه عبئا إضافيا كبيرا في حد ذاتها، لأن إبلاغ البيانات ليس غاية في ذاته بل نتاج فرعي للإطار المعني برصد ومراقبة معاملات النقد الأجنبي. أما الآثار السلبية فهي أن النظم التي تنشأ أساسا بغرض الرقابة والإشراف قد لا تعتبر من وظائفها الأساسية توفير البيانات لأغراض إعداد ميزان المدفوعات، وبالتالي فقد تكون بياناتها أقل موثوقية (لأن البرامج التي تنشأ في الأساس لأغراض تنظيمية أو إدارية قد لا تركز على الاحتياجات الإحصائية).

نظم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية وبيانات تحويلات المغتربين

٤-٨ تجرى معاملات تحويلات المغتربين في الغالب من خلال نظام المدفوعات الدولية. وفي البلدان التي تفرض قيودا على النقد الأجنبي وتطبق نظاما لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية، تمر المعاملات من خلال الجهاز المصرفي (أو المؤسسات الأخرى المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي وتخضع لمتطلبات إبلاغ البيانات) وتقيّد بالتالي في نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية. ولذلك فإن معدي بيانات ميزان المدفوعات كثيرا ما يعتبرون نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية أحد مصادر المعلومات المهمة والفعالة. وإذا كان النظام موثوقا، يركز معادو البيانات عند جمع بيانات تحويلات المغتربين على سجلات البنوك الوسيطة التي تؤدي المدفوعات عبر الحدود لصالحها أو نيابة عن جهات أخرى تقدم خدمات تحويلات المغتربين (مثل مشغلي خدمات تحويل الأموال والاتحادات الائتمانية).

تحويلات المغتربين التي يسجلها نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية حسب قناة التحويل

٤-٩ يقتصر أي نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية، بحكم تصميمه، على تغطية المعاملات المبلّغة من المؤسسات المشاركة التي تحول الأموال من خلالها باستخدام نظم تسوية المدفوعات الدولية. وعادة ما تكون الجهات المبلّغة هي البنوك التجارية وغيرها من الجهات المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي. وفي كثير من الاقتصادات، يمر عدد كبير من تحويلات المغتربين من خلال نظم المدفوعات الدولية نظرا لأن البنوك وغيرها من المؤسسات المالية تقوم بتسوية مدفوعاتها بالطرق الرسمية إما لحسابها الخاص أو على سبيل الخدمة للغير. وقد زادت أهمية القنوات المصرفية في البلدان التي تقدم فيها البنوك والمؤسسات المالية الأخرى خدمات تحويل أموال المغتربين بأسعار تنافسية وفي أماكن ملائمة، كما تقل فيها الأعباء التنظيمية المصاحبة لإرسال التحويلات وتلقيها.^{٢١}

^{٢١}إذا كان البنك المنشئ للمعاملة والبنك الشريك له في البلد المتلقي يقومان بدور مقدم الخدمة وقت إجراء التحويل النقدي، قد تتوافر لديهما المعلومات

الجدول ٤-١: تغطية مجملات تحويلات المغتربين باستخدام نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية

مجملات تحويلات المغتربين	البيانات المتاحة عادة من خلال نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية
التحويلات الشخصية	التحويلات الجارية من خلال الجهات المبلّغة في النظام (أي البنوك وغيرها من المؤسسات المالية)، والتسويات الصافية من خلال القنوات الرسمية الأخرى (مثل مشغلي خدمات تحويل الأموال). ولا يتيح النظام أي معلومات عن المعاملات التي تتم من خلال قنوات أخرى أو عن التحويلات العينية.
التحويلات الشخصية من المغتربين	التحويلات الجارية والرأسمالية من خلال الجهات المبلّغة في النظام، وكذلك بيانات تعويضات العاملين والتفقات المرتبطة بالعمل لأجل قصير في الخارج (السفر والضرائب وغيرها) في بعض الحالات الاستثنائية فقط (عندما تؤدي المدفوعات عن طريق البنوك المبلّغة ويتم تحديد هوية العمال غير المقيمين).
مجموع تحويلات المغتربين	التحويلات الجارية والرأسمالية إلى الأسر المعيشية، بما في ذلك المزايا الاجتماعية والتحويلات المرسله من المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية.
مجموع تحويلات المغتربين والتحويلات المرسله إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	التحويلات الجارية والرأسمالية إلى الأسر المعيشية، بما في ذلك المزايا الاجتماعية والتحويلات المرسله من المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، بالإضافة إلى التحويلات الجارية والرأسمالية المرسله إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية.

ملحوظة: لا يرصد نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية (ITRS) سوى المعاملات التي تتم من خلال المؤسسات المبلّغة بمقتضى هذا النظام. وقد لا يتسنى تحديد قيمة بعض البنود بسهولة رغم تسجيلها في النظام (فعلى سبيل المثال، يغطي النظام التحويلات الجارية إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، لكنها لا تدرج كبنود منفصل تحت التحويلات الجارية).

كذلك يتيح النظام لمعدّي البيانات رصد المساهمات والمزايا الاجتماعية.

٤-١٦ وما لم يسمح تصميم النظام، قد يصعب على المؤسسات المبلّغة تمييز التحويلات بين الأسر المعيشية عن التحويلات بين الأسر المعيشية والقطاعات الأخرى. وفي حالة التحويلات من حساب إلى آخر، قد تتوافر للمؤسسات معلومات كافية لتصنيف العملاء في الاقتصاد المبلغ حسب القطاع الذي ينتمون إليه، ولكن المعلومات الضرورية عن الطرف المقابل غير المقيم نادرا ما تكون متاحة.^{٣٤} وفيما يتعلق بتصنيف العملاء في الاقتصاد المبلغ حسب القطاع الذي ينتمون إليه، يشترط في كثير من البلدان تقديم معلومات عن حالة إقامة العميل، نظرا لاختلاف معالجة المعاملات التي تتم مع حسابات غير مقيمة عن معالجة المعاملات فيما بين حسابات مقيمة، لأسباب مثل المتطلبات القانونية أو تدابير مكافحة غسل الأموال أو اختلاف هيكل الرسوم على المعاملات.

٤-١٧ وفي حالة قيام البنوك بإبلاغ بيانات المعاملات التي يجريها عملاء مثل مشغلي خدمات تحويل الأموال، قد لا تتوافر لدى البنك المبلّغ بيانات القطاع وحالة الإقامة لكل المعاملات المنفردة التي تسوى في دفعة سداد واحدة (ولذلك يحتاج البنك إلى طلب هذه البيانات من كل عميل). وعلى الرغم من أن البنك المبلغ يمكنه طلب معلومات عن فرادى العملاء من مشغل خدمات تحويل الأموال، فإن ذلك قد يؤدي إلى زيادة كبيرة في أعباء الإبلاغ (كما أنه قد يسفر عن معلومات غير دقيقة).

^{٣٤} في أغلب الأحوال، لا يمكن لنظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية تقديم معلومات عن أصحاب الحسابات غير المقيمين. لذلك قد تحدث أخطاء في تصنيف المبالغ التي تودع في الحسابات الخاصة في الخارج وتمثل استثمارا ماليا، والمبالغ التي تحول إلى حسابات أخرى وقد تمثل تحويلات شخصية.

العادة لمتطلبات إبلاغ البيانات المتعلقة بمعاملات الغير. وبالمثل، لا تغطي نظم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية تحويلات المغتربين التي تتم من خلال قنوات مثل نظام "الحوالة"، والتحويلات العينية، والمبالغ النقدية التي ينقلها الأفراد في حوزتهم.

تحويلات المغتربين التي يرصدها نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية حسب نوع المعاملة

٤-١٤ تغطي البيانات المستمدة من نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية المعاملات العابرة للحدود التي تتم التسوية فيها من خلال البنوك وغيرها من جهات الوساطة المالية. وفيما عدا استثناءات قليلة، لا تغطي هذه البيانات معاملات المقيمين وغير المقيمين التي تسوى محليا، لاسيما المعاملات التي لا تنطوي على تبديل عملات (راجع الجدول ٤-١). لذلك لا يتيح نظم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية تغطية كاملة لتعويضات العاملين، كما أنها لا ترصد المبالغ التي ينفقها العمال غير المقيمين على السفر أو في سداد الضرائب في البلد المضيف. وفي الوقت ذاته، قد تحتوي هذه النظم على بيانات ينبغي استبعادها من تحويلات المغتربين، مثل الأموال التي يرسلها العمال غير المقيمين من الاقتصاد المضيف إلى الأسر المعيشية في الاقتصاد الأصلي.

٤-١٥ وإذا توفرت الظروف القانونية والمؤسسية الملائمة، يمكن استخدام نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية كأداة فعالة للحصول على بيانات التحويلات الشخصية، والتحويلات الرأسمالية بين الأسر المعيشية (إذا أمكن تحديد هذه الأسر)، والتحويلات الجارية والرأسمالية المرسله إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية (إذا أمكن تحديد هذه المؤسسات).^{٣٣}

^{٣٣} غير أن البيانات الصادرة عن النظام لا تتيح عادة فصل التحويلات الشخصية (من المهاجرين) عن التحويلات الرأسمالية دون توفر معلومات إضافية.

٤-٢٢ وقد يكون أكفأ السبل هو إرسال البيانات التي يتطلبها النظام إلكترونياً إلى المؤسسات المسؤولة عن إعداد بيانات ميزان المدفوعات - كان يتم ذلك عبر وسائط الإنترنت المأمونة أو باستخدام نظم إلكترونية مخصصة لنقل البيانات. ويمكن إرسال البيانات في أشكال متعددة، مثل اللوحات الجدولية في النظم البسيطة، أو باستخدام برمجيات معينة أو قواعد بيانات على شبكة الإنترنت في النظم الأكثر تطوراً. وينبغي أن تحتوي هذه النظم على تقنية ترميز تقتضي من الجهات المبلغة تقديم بيانات مبوبة باستخدام رموز محددة سلفاً. وقد يكون من المهم أن تتضمن هذه النظم إجراءات لتحليل جودة البيانات، كالاختبارات الآلية للتحقق من اتساق الرموز ورصد الأرقام الناقصة أو السالبة. ويمكن أن يتم تلقائياً رفض البيانات التي لا تجتاز اختبارات أساسية معينة لقياس الاتساق، مع إلزام الجهة المبلغة بمراجعتها وتصويبها. وقد تتضمن الاختبارات الأخرى تحديد القيم الشاذة والتحقق من اتساق البيانات المبلغة ككل من الناحية الاقتصادية.

٤-٢٣ وتتيح الوسائل الإلكترونية طريقة سهلة لإبلاغ بيانات المعاملات المنفردة في نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية. فإبلاغ بيانات المعاملات المنفردة ينتج عنه كم كبير من البيانات ويفرض كثيراً من المتطلبات على معديها وأنظمة البيانات المستخدمة لديهم حتى يتم جمع البيانات والتحقق من صحتها ومعالجتها. وبدون بنية تحتية سليمة لتكنولوجيا المعلومات واستخدام صيغ الإبلاغ الإلكترونية، يمكن أن تصبح هذه العملية باهظة التكلفة. وفضلاً على ذلك، قد تساعد زيادة الميكنة في هذا المجال على تقليل الأخطاء الناتجة عن إدخال البيانات ومعالجتها. وتحد نظم الإبلاغ اليدوية (أو الورقية) من المزايا الكبيرة التي ترتبط في العادة بنظم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية - أي توفير بيانات حديثة بتكلفة معقولة.

٤-٢٤ ومن الأهمية بمكان في النظم عالية الجودة لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية أن يكون التواصل قائماً بين معدي البيانات ومقدميها. فمن شأن هذا التفاعل أن يسهل تبويب المعاملات على نحو صحيح وأن يجعل معدي البيانات على علم دائم بأي تعديل في الإجراءات التشغيلية قد يتطلب تغييرات في نظام جمع البيانات تجنباً لتدني مستوى الجودة وكفاية التغطية. وتتولى الجهات المبلغة مسؤولية تبويب المعاملات، وغالباً ما يقوم بهذه المهمة صرافو البنوك في حالة المعاملات ذات القيم الصغيرة مستعينين في ذلك بالمعلومات التي يحصلون عليها من العملاء. ويمثل التبويب الخاطئ في هذه المرحلة واحداً من أهم مصادر الأخطاء، لأن موظفي البنك وعملاءه قد لا يكونون على دراية بتعاريف ميزان المدفوعات.

٤-٢٥ وينطوي إنشاء نظام جديد لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية على تكلفة كبيرة بالنسبة للبلدان التي لا يوجد فيها مثل هذا النظام. لذلك ينبغي أن تراعي البلدان عند النظر في هذا الخيار إمكانية استخدام النظام في جمع بيانات أخرى بالإضافة إلى تحويلات المغتربين. كذلك ينبغي إجراء تقدير دقيق لما يرتبط بالنظام وقواعده التنظيمية (متطلبات الإبلاغ وقيود الصرف الأجنبي) من تكاليف لإنشائه وتشغيله وتحقيق الالتزام به (بعضها تتحمله المؤسسات المدة للبيانات وبعضها الآخر البنوك المبلغة وعملاؤها).

٤-١٨ ويصعب على نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية تحديد بيانات القطاع المعني وحالة الإقامة لكل طرف في المعاملة على وجه الدقة. وما لم يكن معلوماً على سبيل اليقين أن حالة إقامة أطراف المعاملة يمكن تحديدها بشكل صحيح، فلن يتسنى تحقيق الدقة في إعداد بيانات التحويلات الشخصية والبنود التكميلية ذات الصلة (تحويلات المغتربين الشخصية، ومجموع تحويلات المغتربين، ومجموع تحويلات المغتربين والتحويلات المرسله إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية). وإضافة إلى ذلك، تقتضي الدقة في تبويب تدفقات تحويلات المغتربين أن يتم تحديد القطاع حتى بالنسبة للطرف الأجنبي في المعاملة. ورغم أن هذه المشكلة يمكن التغلب عليها في حالة التحويلات الشخصية (حيث إن معدي البيانات قد يعثرون على مؤشرات تساعدهم في تحديد التحويلات بين الأسر المعيشية)، فقد يكون من الأصعب حل مشكلة البنود التكميلية (لا سيما مجموع تحويلات المغتربين، ومجموع تحويلات المغتربين والتحويلات المرسله إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية) لأن الطرف المنشئ للمعاملة قد ينتمي إلى أي قطاع. لذلك فإن تبويب المعاملات بمزيد من الدقة قد يصبح أكثر سهولة عند الحصول على المعلومات من الأطراف المتعاملة مباشرة.

الشروط اللازمة لضمان فعالية نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية

٤-١٩ في حالة عدم وجود إطار قانوني ملائم يضمن إجراء المعاملات الأجنبية من خلال جهات الوساطة المرخصة وقيام هذه الجهات بإبلاغ بيانات المعاملات على نحو دقيق وفي الوقت المناسب، تؤدي التغطية غير الكاملة والتأخر في الإبلاغ إلى تدني جودة البيانات. لذلك من المهم أن يستند نظام الإبلاغ إلى إطار قانوني يساعد على إرساء شروط لإبلاغ بيانات المعاملات بما يلبي احتياجات إعداد ميزان المدفوعات.

٤-٢٠ ولتنفيذ النظام على النحو الأمثل، توجد بنود بيانات معينة ينبغي جمعها لضمان الجودة. فينبغي أن يشمل نظام الإبلاغ رقماً مرجعياً للمعاملة، والفترة المرجعية، وهوية أطراف المعاملة، وهوية البنك الذي يتلقى المعلومات من العميل، ووجهة المعاملة، والعملة المستخدمة، وقيمة المعاملة، وتصنيف الغرض منها، وبلد الطرف غير المقيم.

٤-٢١ وتسمح الأطر التي تحكم بعض هذه النظم بأن يتم إبلاغ بيانات المعاملات ذات المبالغ الصغيرة في صورة مجمعة، مع قصر الإبلاغ المنفرد على المعاملات الأكبر التي تتجاوز حداً معيناً. ويتسبب الإبلاغ المجمع في فقدان بعض المعلومات ويمكن أن يجعل اكتشاف الأخطاء أكثر صعوبة. وعادة ما تكون معاملات تحويل أموال المغتربين صغيرة القيمة، وقد يصعب تعيين حدود الإبلاغ عند مستوى يلائم استخدام نظام من هذا النوع في إعداد بيانات تحويلات المغتربين.

أخطاء الإغفال

٤-٣٢ في حالات كثيرة، تتم المعاملات بين الأسر المعيشية عن طريق القنوات غير الرسمية في الأساس. وبالتالي فإن نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية قد ينطوي على إغفال كثير من المعاملات، لا سيما التحويلات الشخصية، نظراً لاعتماده الحصري على تسجيل بيانات تحويلات المغتربين التي ترسل من خلال القنوات الرسمية. ولا يمكن للنظام، سواء كان من النوع المفتوح أو المغلق، أن يتغلب على مشكلة إغفال البيانات في حالة المعاملات غير الرسمية الكبيرة التي لا يتم بطبيعة الحال إبلاغ بيانات ما يتعلق بها من أرصدة أو تدفقات. فضلاً على ذلك، توجد حالات لا يرصد فيها النظام سوى جزء من التدفقات عبر القنوات الرسمية، وهو ما يمكن أن ينتج عن استخدام نظام المدفوعات الدولية في تسوية التدفقات على أساس صاف. لذلك، فمن المهم أن يكون معدو البيانات على دراية بهيكل سوق تحويلات المغتربين في اقتصاداتهم بما يتيح لهم تحديد التدفقات التي يغفلها نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية وتصميم مصادر بيانات تكميلية أو بديلة ملائمة.

أخطاء التبويب

٤-٣٣ أخطاء التبويب هي إحدى المشكلات المتكررة في نظم إعداد البيانات القائمة على "نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية"، نظراً لأن جهات الوساطة هي التي يناط بها التبويب. فالمعاملات الصغيرة على وجه الخصوص غالباً ما تبوب ضمن "التحويلات" رغم أنها قد تكون مدفوعات مقابل سلع أو خدمات أو قد تكون استثمارات (مدخرات لمقيمين أو غير مقيمين، على سبيل المثال). كذلك لا يمكن أن يفترض دائماً أن الأموال المحولة من خلال مشغلي خدمات تحويل الأموال هي تحويلات مغتربين فقط. فعلى سبيل المثال، كثيراً ما ترسل تحويلات من خلال مقدمي خدمات تحويل المدفوعات إلى أفراد الأسر الذين يدرسون في الخارج أو إلى المسافرين في رحلات طويلة. ولأن هذه المدفوعات من شخص إلى آخر تكون هي أيضاً صغيرة القيمة، فقد يستحيل على البنوك الوسيطة أو جهات تقديم الخدمات تمييزها عملياً عن تدفقات تحويلات المغتربين أو التحويلات الشخصية من المهاجرين. لذلك، ينبغي للقائمين بإعداد البيانات إجراء التصويبات الملائمة استناداً إلى البيانات المعيارية وغيرها من المؤشرات.

فقدان المعلومات بسبب حدود الإبلاغ

٤-٣٤ أحد الجوانب المهمة في تحويلات المغتربين الدولية وغيرها من المدفوعات بين الأسر المعيشية هو أن متوسط قيمة هذه المدفوعات يكون منخفضاً نسبياً إذا ما قورن بقيمة المعاملات الأخرى التي تُدرج بياناتها في ميزان المدفوعات. والمشكلة في انخفاض القيمة هي أن البلدان التي تستخدم نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية في جمع بيانات ميزان المدفوعات (كلها أو جزء منها) عادة ما تضع حدوداً لإبلاغ البيانات بغية تخفيض تكاليف الإبلاغ وتخفيف أعباء إعداد

مزايَا نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية كمصدر للبيانات

٤-٢٦ هناك عدة مزايا يمكن أن تتحقق باعتماد نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية ليكون النظام الأساسي لإعداد البيانات عن تحويلات المغتربين.

الحدثة والدورية

٤-٢٧ من المزايا المهمة في نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية قدرته على توصيل معلومات حديثة ومتواترة لجهات إعداد البيانات، لأن البيانات تسجل عموماً وقت تسوية المعاملات. وهناك شرط أساسي لتحقيق أعلى مستويات الحدثة والتواتر، وهو اعتماد الوكلاء المبلغين (البنوك والمؤسسات المالية الأخرى) على الوسائل الإلكترونية في جمع المعلومات واستخدام هذه الوسائل في إرسال التقارير لمعدّي البيانات.

فعالية التكلفة

٤-٢٨ في البلدان التي تستخدم نظاماً لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية وتطبق الإطار التنظيمي والمؤسسي الملائم، بما في ذلك فرض قيود على النقد الأجنبي وإرساء أطر واضحة التحديد لإبلاغ البيانات، يمكن الحصول على البيانات في الأساس كنتاج فرعي لضوابط النقد الأجنبي. وفي هذه الحالة، يرجح أن يكون نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية مصدراً فعالاً من حيث التكلفة للحصول على بيانات تحويلات المغتربين، حتى إذا ألغيت هذه القيود. وفي حالة إلغائها، قد يتناقص نطاق التغطية تدريجياً ويصبح من الضروري إيجاد مصادر بيانات بديلة.

دقة البيانات وسهولة الاطلاع عليها

٤-٢٩ تُقاس المعاملات بدقة في نظم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية التي تتسم بالشمول والهيكل المنظم. فضلاً على ذلك، فعندما تخلو هذه النظم من أي حدود لقيم المعاملات المبلغية تكون مفيدة للغاية في إعداد بيانات المعاملات ذات القيم الصغيرة كالتحويلات الشخصية. غير أن أخطاء الإغفال والتبويب قد يحدان من دقة البيانات كما نوضح لاحقاً.

٤-٣٠ وفي الاقتصادات التي تستخدم نظاماً لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية، كثيراً ما يستفيد معدو البيانات من الاطلاع على البيانات المبلغية الأساسية، وهو ما يكفل دقة أكبر في التحقق من صحة البيانات وسهولة أكبر في تتبع عمل المؤسسات المبلغية. ويرجع ذلك إلى خضوع المؤسسات المالية لرقابة البنوك المركزية التي غالباً ما تحول بدورها سلطة الإشراف على نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية وإعداد تقديرات ميزان المدفوعات.

عيوب نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية كمصدر للبيانات

٤-٣١ ينبغي أن يكون معدو البيانات على دراية ببعض المشكلات العامة المرتبطة باستخدام نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية كمصدر لبيانات تحويلات المغتربين. ويتناول هذا القسم تلك المشكلات وبعض الحلول الممكنة لها.

هذه الخدمات، التفاصيل اللازمة عن المرسل والمتلقي (طرفي المعاملة من الأفراد).

٤-٤٠ ويمكن تجنب النواقص الكبيرة في البيانات المبلّغة دون الخروج عن "مسار نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية"، ما دام معدو البيانات يطلون السوق المحلية لتحويلات المغتربين مع التركيز على كبرى الجهات المقدمة لخدمات التحويل والزامها وحدها بتقديم معلومات إضافية. غير أنه إذا تعذر تنفيذ هذا الحل، قد يؤدي وجود حد للإعفاء إلى ضرورة اللجوء لنظام تكميلي أو بديل لجمع البيانات.

التسوية على أساس صاف

٤-٤١ عادة ما يقوم مشغلو خدمات تحويل الأموال وبنوك الادخار البريدي وشركات البطاقات الائتمانية وغيرها من مقدمي خدمات تحويل أموال المغتربين التي تعمل مع جهات شريكة معروفة حول العالم بإجراء مقاصة بين التحويلات التي ترسلها إلى الجهات الشريكة والأموال التي تتلقاها منها بهدف تخفيض عدد معاملات الدفع قدر الإمكان ومن ثم تخفيض التكاليف. كذلك تقوم الشبكات متعددة الأطراف بمقاصة مطالبات والتزامات البلدان الثالثة، بحيث تسوي مركزا صافيا واحدا من خلال جهة تسوية مركزية. وبذلك تقتصر البيانات المبلّغة على المبالغ الصافية - ولا تشمل التدفقات الإجمالية اللازمة لإعداد الإحصاءات - الأمر الذي يمثل مشكلة خاصة للبلدان التي تسجل مستويات مرتفعة من تدفقات التحويلات الشخصية الداخلة والخارجة.

٤-٤٢ وعلى غرار مسألة التسوية الصافية، ينشأ موقف مشابه مع اختلاف طفيف حين يجري مقدمو خدمات التحويل العالميون الجزء الخارجي من معاملات تحويل الأموال داخليا - أي أنهم يفتحون حسابات تعويضية في كل من البلد المرسل والبلد المتلقي. وبموجب هذه الترتيبات، يودع المرسل في أحد البلدان مبلغا من المال في حساب محلي مملوك لمشغل خدمات تحويل الأموال أو للبنك، ويدفع المبلغ المقابل في بلد آخر من حساب محلي (مملوك لشركة شريكة لهذا المشغل أو البنك) في ذلك البلد. ولا تسجل عملية التحويل نفسها إلا في دفاتر الشركة، ولا يمكن بالطبع رصد هذه التحويلات الخارجية من خلال نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية لكونها تجري داخليا.

٤-٤٣ ولكن لأن معدي البيانات يمكن أن يفترضوا قيام مقدمي الخدمات في مرحلة ما بتحويل أموال لتغذية الحساب في البلد المتلقي، فإن بيانات المعاملة تبلغ على هذا الأساس في إطار نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية. ويمكن أن يظل هذا النظام قادرا على توفير بيانات مقبولة الجودة ما دامت الفترة الفاصلة بين التحويل الأولي من مرسل الأموال وعملية الدفع التعويضية التي يجريها مقدم الخدمة داخليا ليست أطول مما ينبغي، وما دامت عمليات التسوية لا تتخذ أنماطا موسمية. فقد تنشأ مشكلة إذا كانت المدفوعات لا تؤدي إلا على أساس ربع سنوي أو نصف سنوي، على سبيل المثال. ويرجح أيضا في هذه الحالة أن تلغي الجهة

البيانات. وتمثل هذه الحدود مشكلة كبيرة تؤثر على شمول التغطية في إعداد بيانات تحويلات المغتربين.

٤-٣٥ وعادة ما يكون هناك نوعان من حدود الإبلاغ - هما الإعفاء والتبسيط - يستهدفان تخفيف الأعباء الإحصائية قدر الإمكان على المجيبين.

٤-٣٦ ووفقا لحدود الإعفاء، لا يشترط على الجهات المبلّغة تبليغ بيانات المعاملات التي تقل عن قيمة تحدد سلفا. ونظرا لأن هذه الحدود غالبا ما تتقرر قيمتها عند مستوى يضمن إعفاء عدد كبير من المعاملات التجارية أيضا، يتعين على معدي البيانات أن يتحسبوا لاحتمال أن تكون نسبة كبيرة من تحويلات المغتربين أقل من الحد المقرر ومن ثم لا يمكن رصدها في نظام جمع البيانات.^{٣٥}

٤-٣٧ ووفقا لحدود التبسيط، يجوز تبليغ البيانات في دفعات منفصلة أو في صورة قيم صافية، وفي كثير من الحالات دون التزام بالإفصاح عن المعلومات ذات الصلة بإعداد بيانات التحويلات الشخصية، كالمغرض من المعاملة، ومتوسط قيمة تحويلات المغتربين، والبلد المنشئ للتحويلات، وأسماء المرسلين أو المستفيدين.^{٣٦} ويؤدي نقصان بعض المعلومات الأساسية إلى تشوهات ومواطن قصور في جودة إحصاءات تحويلات المغتربين المعدة باستخدام بيانات نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية.

٤-٣٨ ومن طرق التغلب على هذه المشكلات اشتراط التبليغ المجمع لبيانات بعض أنواع المعاملات التي تقل عن الحد المقرر (بحيث يحل حد التبسيط محل حد الإعفاء) وتحديد هذه المعاملات على النحو الواجب. وهكذا يتم تبليغ بيانات كافة معاملات التحويلات الشخصية ذات القيمة المنخفضة.

٤-٣٩ ومن بين الحلول الأخرى أن يتم الاتصال بأهم البنوك المعروفة بنشاطها في مجال تحويلات المغتربين لكي يطلب إليها تبليغ بيانات كافة المعاملات دون الحد المقرر التي تستطيع تمييزها كتحويلات من مغتربين. ويمكن مبدئيا تمييز معاملات تحويلات المغتربين عن المعاملات التجارية إذا توفرت للبنك، سواء كان وكيلا لأحد مشغلي خدمات تحويل الأموال أو أحد مقدمي

^{٣٥} يعفي الاتحاد الأوروبي مدفوعات التسوية العابرة للحدود التي تقل عن ١٢٥٠٠ يورو من التزامات الإبلاغ. وإضافة إلى ذلك، اقترحت المفوضية الأوروبية مشروع لائحة جديدة ترفع حد الإبلاغ إلى ٥٠ ألف يورو بدءا من شهر يناير عام ٢٠١٠ وتمنح مقدمي خدمات الدفع إعفاء كاملا من تبليغ بيانات ميزان المدفوعات بدءا من يناير عام ٢٠١٢. وقد رفع المشروع المقترح إلى البرلمان والمجلس الأوروبيين.

^{٣٦} تبليغ البيانات في دفعات لا يكون في سياق حدود التبسيط وحسب، وإنما أيضا عندما يكون تدفق المعلومات مفصولا عن تدفق الأموال، وهو أمر لا يندر وجوده في قطاع تحويلات المغتربين. وفي هذه الحالة، قد يعتزم مقدمو خدمات تحويل أموال المغتربين ضم فرادى التحويلات الصغيرة في دفعة واحدة.

تضمن فعالية التكلفة - بوصفه منهجا لجمع البيانات يعتمد على التقارير المقدمة من الجهات التي تشارك بشكل مباشر في معاملات تحويل أموال المغتربين.

٤-٨٤ ويتناول هذا القسم مسألة الإبلاغ المباشر من مشغلي خدمات تحويل الأموال كأحد مصادر البيانات المستخدمة في إعداد إحصاءات عن تحويلات المغتربين، كما يقدم إرشادات عامة حول كيفية تصميم نظم الإبلاغ من هذا النوع وكيفية تطبيقها. وقد تناول القسم "الف" كيفية الحصول من خلال نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية على بيانات التسويات التي يتولاها مشغلو خدمات تحويل الأموال، حيث تبلغ بيانات معاملات مشغلي هذه الخدمات بشكل غير مباشر عن طريق البنوك المشاركة في عمليات التسوية. ولا يرصد نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية سوى بيانات التسويات، ومن ثم تكون تغطيته غير كاملة، بينما يمكن من حيث المبدأ أن تكون البيانات المبلغة مباشرة من مشغلي خدمات تحويل الأموال شاملة لجميع المعاملات التي تتم من خلالها (ويمكن استخدامها في تعزيز البيانات التي يوفرها نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية)، ولكنها بالطبع لا تشمل المعاملات التي تمر عبر قنوات التحويل الأخرى.

وصف نظام جمع البيانات

٤-٩٩ الإبلاغ المباشر من مشغلي خدمات تحويل الأموال يمكن أن يكون مصدرا فعالا للبيانات إذا كانت نسبة كبيرة من معاملات تحويل أموال المغتربين في الاقتصاد المبلغ تتم من خلالهم، وكان من الممكن إقامة بيئة قانونية ملائمة لضمان إرساء شروط الإبلاغ اللازمة وفرض الالتزام بها. ويضطلع مشغلو خدمات تحويل الأموال بدور بارز في نشاط تحويل أموال المغتربين في كثير من البلدان، مما يجعل الإبلاغ المباشر ملائما إلى حد كبير في الحصول على البيانات منهم. ولما كان الغالب أن يغطي نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية كل معاملات البنوك، فإن الإبلاغ المباشر يشكل عنصرا مكملا مفيدا أيضا لهذا النظام لأنه يعالج بعض مواطن الضعف الشائعة فيه والتي تتعلق بالمدفوعات التسوية المجمعمة والصفافية. غير أنه يتعين التنويه إلى أن إمكانية تطبيق نظام الإبلاغ المباشر لا تقتصر على مشغلي خدمات تحويل الأموال، وإنما هو قابل للتطبيق أيضا على أي نوع من مقدمي خدمات التحويل لأموال المغتربين. (راجع الإطار ٤-١)٣٧.

٤-٥٠ ويتعامل مشغلو خدمات تحويل الأموال مع مدفوعات معقدة تتدفق بينها وبين العديد من البلدان الشريكة، مما يترتب

^{٣٧} أصبح الإبلاغ المباشر هو الاستراتيجية الرئيسية لجمع البيانات في بعض البلدان بدلا من نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية التقليدي الذي يعتمد على مراقبة التسويات عبر الحدود. وقد نشأ هذا التطور نتيجة ما لوحظ من تراجع مستوى الدقة في المعلومات التي يقدمها نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية بسبب استحداث أساليب مبتكرة لإدارة السيولة، لاسيما في الشركات الكبرى. ففي سعي هذه الشركات لتخفيض تكاليف التسوية، يتزايد اعتمادها على إجراءات المقاصة المركزية وتسوية التدفقات متعددة الأطراف على أساس صاف (بتجميع الأرصدة على سبيل المثال). ويؤكد رفع المستويات الحدية لإعفاء البنوك من الإبلاغ في كثير من البلدان على ضرورة الحد من اعتماد معدي بيانات ميزان المدفوعات على البنوك، ومن ثم تعلق أهمية أكبر على الإبلاغ الوارد من المؤسسات غير المصرفية. وللإطلاع على معلومات حول منهجيات الإبلاغ المباشر في إعداد بيانات ميزان المدفوعات في السياق الأوروبي، راجع دراسة (Eurostat (2003).

المبلغة تبويب المدفوعات التعويضية ضمن تحويلات المغتربين (المجمعة)، وأن تضعها بدلا من ذلك ضمن المعاملات المالية أو الخدمية بين مؤسسات منتسبة. وقد يؤدي هذا التبويب الخاطئ والفاصل الزمني الطويل إلى تشوهات في الإحصاءات المتعلقة بتدفق تحويلات المغتربين في البلد القائم بإعداد البيانات.

٤-٤٤ وعلى غرار الحالات الأخرى التي يُستخدم فيها نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية كمصدر بيانات غير مباشر، ينبغي أن يتواصل معو البيانات مع كبرى الجهات المقدمة لهذه الخدمات في بلدانهم بغية تقدير حجم المشكلة وتعيين متطلبات محددة لتبليغ البيانات إذا دعت الضرورة، تجنباً لنقص البيانات المبلغة أو مشكلات التوقيت أو التبويب الخاطئ.

نقص البيانات الثنائية

٤-٤٥ قد يصعب الحصول على بيانات موثوقة عن البلدان الشريكة في ظل نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية، لأن التسويات كثيرا ما تتم من خلال بلدان ثالثة. فهناك نسبة كبيرة من التسويات التي يجريها مشغلو خدمات تحويل الأموال تتم عن طريق مراكز مقاصة في الخارج.

٤-٤٦ ويمكن معالجة هذا القصور في نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية بأن يُطلب إلى كبار مشغلي خدمات تحويل الأموال تقديم بيانات مقسمة حسب بلد المتلقي الأخير للأموال. ورغم أن مشغلي خدمات التحويل تتوافر لديهم هذه المعلومات، فإن استخراجها وتقديمها يفرض عبئا إضافيا لأعباء الإبلاغ المعتادة وقد يتسبب في رفض طلبات معدي البيانات للحصول على المعلومات. وفي هذه الظروف، قد يفضل معو البيانات التركيز على أهم التدفقات المحددة في نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية واللجوء إلى التقدير لتحديد القيم الأقل أهمية استنادا إلى المصادر المتاحة الأخرى.

باء- الإبلاغ المباشر من مشغلي خدمات تحويل الأموال

٤-٤٧ يشير مصطلح الإبلاغ المباشر إلى عملية الحصول على البيانات بشكل مباشر من مجموعة أطراف متعاملة بدلا من الحصول عليها بشكل غير مباشر من جهات تسوية المعاملات. وفي حالة تحويلات المغتربين، ينطوي الإبلاغ المباشر على مزايا أخرى مقارنة بالاعتماد الحصري على نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية في إعداد البيانات. ومن هذه المزايا إتاحة معلومات أفضل عن التدفقات الإجمالية (الخارجة والداخلية) والتوزيع الجغرافي للأطراف المقابلة، مع مستوى أعلى من الدقة والتفصيل في البيانات التي يتم جمعها، نظرا لأن المعلومات تقدم مباشرة من حائزيها دون اللجوء إلى أي اتصالات كخطوة وسيطة. وقد تبين أيضا أن الإبلاغ المباشر أداة لتحسين جودة الإحصاءات بطريقة

الإطار ٤-١: الإبلاغ المباشر من الجهات المختلفة التي تقدم خدمات تحويل أموال المغتربين

المعاملات. كذلك قد يساعد الإبلاغ المباشر بمقبوضات المبالغ المحولة إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية في تقدير "مجموع تحويلات المغتربين والتحويلات المرسلّة إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية". غير أن معاملات المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، وكذلك معاملات البنوك والكيانات الأخرى، عادة ما تغطيها مصادر البيانات القائمة مثل نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية أو المسوح.

ومن حيث المبدأ أيضا، يمكن للمؤسسات غير الرسمية، كالتي تقدم خدمات نظام "الحوالة"، أن تبلغ بيانات ما تجرّبه من معاملات. أما من الناحية العملية فمن المرجح أن يكون الإبلاغ المباشر من كيانات رسمية نظرا لأن إرساء التزامات الإبلاغ (وتعريف مجتمع المبلغين) وفرض تنفيذها يكون أسهل في حالة الكيانات ذات الشخصية الاعتبارية.

هناك ميزة كبيرة يحققها نظام الإبلاغ المباشر من مشغلي خدمات تحويل الأموال، نظرا لخلوه من مشكلة اقتصار "نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية" على التسويات الصافية واستبعاده المعاملات الأساسية الإجمالية في بيانات مشغلي هذه الخدمات. ويمكن إنشاء نظام الإبلاغ المباشر خصيصا لإعداد بيانات عن تحويلات المغتربين كما يمكن أن يركز على تدفق المعلومات لكل معاملة على حدة بين مشغلي خدمات التحويل المشاركين.

ويمكن من حيث المبدأ أيضا تطبيق نظام الإبلاغ المباشر على كيانات أخرى بخلاف مشغلي خدمات تحويل الأموال. فعلى سبيل المثال، قد يكون من المفيد استخدام الإبلاغ المباشر من جهات أخرى تقدم خدمات تحويل أموال المغتربين، كالبانوك ومكاتب البريد، حتى وإن كان مشغلو خدمات التحويل يتولون جانبا كبيرا نسبيا من مجموع

يكون الوكلاء الرئيسيون على علم بكل التفاصيل المهمة عن العملاء والمعاملات.

٤-٥٣ وبعد ذلك يتعين على معدي البيانات تحديد نوع العملية المطلوبة لجمع البيانات، حيث يمكن جمعها باستخدام المسح التعدادي أو المسح بالعينة. وغالبا ما يكون عدد الوكلاء العاملين في كل بلد صغيرا نسبيا، حيث يتراوح في العادة بين ١٠ وبضع مئات. وعلى ذلك، يبدو استخدام المسح التعدادي ملائما، وإن كان يمكن النظر في استخدام المسح بالعينة إذا اقتضت الظروف المحلية ذلك، مثلما يحدث حين تكون هناك قيود على التكاليف. وفي هذه الحالة، إذا كان هناك تركيز في الحصص السوقية، ينبغي التأكد من اشتغال العينة على كل مشغلي خدمات تحويل الأموال أصحاب الحصص السوقية الكبرى.

٤-٥٤ وفي كل من المسح التعدادي والمسح بالعينة، تكون الخطوة الأولى في جمع البيانات من مشغلي خدمات تحويل الأموال هي إعداد قائمة بجميع عناصر المجتمع الإحصائي المستهدف (وهي التي تسمى "إطار العينة" في مناهج المعاينة). وتتوافر هذه القائمة بسهولة في البلدان التي يتطلب فيها الإطار التنظيمي تسجيل مشغلي خدمات تحويل الأموال لدى السلطات النقدية أو غيرها من السلطات المالية أو حصولها على ترخيص منها. وفي البلدان التي لا يسجل فيها مشغلو خدمات تحويل الأموال إلا كشرركات وليس ككيانات مالية، قد يتطلب تحديد المجتمع الإحصائي المستهدف البحث عنها في سجل الشركات. غير أن الأغلب أن يكون كبار مشغلي خدمات التحويل الأموال ويسهل تحديدهم.

٤-٥٥ ثم ينتقل معدو البيانات إلى اتخاذ قرار بشأن معدل التواتر المناسب لجمع البيانات على أساس البيانات المطلوبة والمعوقات العملية، وذلك حسب الظروف السائدة في كل بلد. وتعتمد البيانات المطلوبة على عوامل منها مدى أهمية تحويلات المغتربين بالنسبة للاقتصاد القائم بإعداد البيانات وتذبذب معاملات تحويل أموال المغتربين خلال العام. غير أن نقص الموارد والمشكلات القانونية أو المؤسسية التي ينطوي عليها الإبلاغ المباشر قد ينشئ معوقات عملية أمام إبلاغ البيانات على نحو متواتر. وقد يكون

عليه عمليات معقدة متعددة الأطراف يكثر فيها استخدام التسوية الصافية للمدفوعات. ونظام الإبلاغ المباشر هو منهج واعد لإعداد بيانات تحويلات المغتربين، لأن بإمكانه الاستفادة من تدفق المعلومات بين المراكز المحلية التابعة لشبكة مشغلي خدمات تحويل الأموال. ويتبادل مشغلو خدمات تحويل الأموال المعلومات عن كل معاملة، ومن ثم يكون تدفق المعلومات أكثر كثافة وتفصيلا مقارنة بالتدفقات المالية الناتجة عن معاملات التسوية. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن يقدم مشغلو خدمات تحويل الأموال معلومات مفيدة للاستخدام بجانب مصادر البيانات الأخرى في تقدير قيم المعاملات المتعلقة بتحويلات المغتربين.

تصميم وتنفيذ منهج جمع البيانات

٤-٥١ ينفذ مشغلو خدمات تحويل الأموال كما كبيرا من التحويلات بين الأسر المعيشية. ويتناول هذا القسم كيفية تصميم وتنفيذ نظام الإبلاغ المباشر للحصول على بيانات عن المعاملات التي تتم من خلال مشغلي خدمات تحويل الأموال. غير أنه يجدر التنويه إلى صعوبة التسجيل الدقيق لمعاملات تحويل أموال المغتربين من خلال مشغلي خدمات التحويل، وإلى عدم قدرة مصدر البيانات هذا على رصد تلك المعاملات بالكامل.

٤-٥٢ وينبغي أن يبدأ معدو البيانات بتحديد المجتمع الإحصائي المستهدف في نظام الإبلاغ المباشر على أساس التغطية والملاءمة. وعادة ما يمارس مشغلو خدمات تحويل الأموال نشاطهم من خلال أعمال الامتياز التي يدعمها العديد من الوكلاء الرئيسيين والفرعيين في كل بلد. ويعمل الوكيل الرئيسي باعتباره صاحب حق امتياز مباشر من شركة تحويل أموال دولية أو كيانا تابعا لمثل هذه الشركة، بينما يكون الوكيل الفرعي تابعا لوكيل رئيسي محلي. ويمثل الوكلاء الفرعيون شبكة الفروع التي يقدم من خلالها الكثير من الخدمات. ويمكن مبدئيا إلزام كل وكيل فرعي أو كل فرع تابع لمشغلي خدمات تحويل الأموال بتبليغ بيانات ما يتم من معاملات. غير أن الاعتماد على الوكلاء الرئيسيين في القيام بدور الوحدات الإحصائية يبدو إجراء أكثر فعالية نظرا لكونهم أقل عددا ويمكنهم تبليغ معلومات مماثلة لأن الإجراءات الإدارية تقتضي أن

الديمقراطية الأساسية عن أطراف المعاملات، مثل الجنسية ونوع الجنس والسن، إذا كانت مسجلة لدى مشغلي خدمات تحويل الأموال (وهو ما يتوقف على متطلبات التوثيق المقررة في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات). وتعد البيانات المجدولة على هذا النحو مدخلات مفيدة في الأغراض التحليلية بالنسبة لمستخدمي بيانات ميزان المدفوعات وتحويلات المغتربين. لذلك قد يرغب معدو البيانات في جمع ونشر هذه البيانات على سبيل التيسير. وتشكل هذه التفاصيل والبيانات الأخرى المقدمة من مشغلي خدمات تحويل الأموال عن طريق الإبلاغ المباشر عناصر مفيدة مكملية لمصادر البيانات ومناهج التقدير الأخرى.

٤-٥٩ وينبغي أن تتضمن قواعد الإبلاغ تحديدا واضحا للعملة التي يتعين استخدامها في تبليغ البيانات أو المعايير الواجب اتباعها في هذا الخصوص إذا استخدمت أكثر من عملة واحدة. والخيار المباشر هو استخدام العملة المحلية للاقتصاد القائم بإعداد البيانات، لكن تبليغ البيانات بعملة أخرى قد يكون مفيدا إذا كانت معاملات تحويل أموال المغتربين مع أحد البلدان الشريكة الرئيسية تتم بعملة البلد الشريك أو كانت العملة الأجنبية تستخدم على نطاق واسع في الاقتصاد المحلي. كذلك تستخدم بعض البلدان عملات غير عملاتها المحلية في إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات، وقد يتطلب ذلك أن تكون البيانات المبلغة من مشغلي خدمات تحويل الأموال بنفس تلك العملات. وعند إعداد البيانات عن تحويلات المغتربين، لا تعلق أهمية على العملة المبلغة بها البيانات في ذاتها، إنما المهم هو ضمان خلو هذه البيانات من أي غموض.

٤-٦٠ كذلك ينبغي أن تشترط قواعد الإبلاغ تحديد مبلغ المعاملة ورسوم الخدمة المرتبطة بها. فيتعين على المبلغين من مشغلي خدمات تحويل الأموال أن يحددوا المبلغ الكلي المدفوع من مرسل التحويلات، ومبلغ العمولات والرسوم بكل أنواعها (بما في ذلك فروق أسعار الصرف)، والمبالغ المدفوعة للأطراف المتلقية. والعمولات والرسوم وفروق أسعار الصرف هي المقابل الذي تحصل عليه الأطراف المعنية مقابل خدماتها. وعلى ذلك، تدفع العمولات والرسوم للوكلاء الفرعيين والرئيسيين في بلدين (وربما بشكل غير مباشر أيضا إلى وحدة التسوية المركزية في بلد ثالث). وقد لا يعلم وكيل أحد مشغلي خدمات التحويل في بلد ما قيمة الرسوم والعمولات التي يتقاضاها وكيل آخر في البلد الشريك. لذلك لا يتيسر في كل الأحوال تحديد جميع تكاليف المعاملات، ولكن الوكلاء المبلغين ينبغي علي الأقل أن يحددوا الرسوم والعمولات المدفوعة في الاقتصاد المبلغ. وعادة ما تتوافر تفاصيل أخرى في هذا الخصوص، لأن جميع وكلاء مشغلي خدمات التحويل المشاركين في المعاملة يكونون على علم بالمبلغ الذي يسلم للمستفيد النهائي في المعاملات التي تتم عن طريقهم.

٤-٦١ وينبغي أن يتأكد معدو البيانات من توافر قنوات الإبلاغ الملائمة لضمان الاستجابة في الوقت المناسب وتخفيف أعباء الإبلاغ. ويضمن إرسال البيانات بالوسائل الإلكترونية،

الإبلاغ وفق جدول ربع سنوي كافيا لاستيفاء البيانات اللازمة دون الحاجة إلى استخدام موارد مفرطة. ويستطيع بعض البلدان الالتزام بإبلاغ البيانات حسب جدول أكثر دورية. ويغض النظر عن معدل تواتر جمع البيانات، ينبغي أن يكون مشغلو خدمات تحويل الأموال قادرين على تقديم بيانات عالية التواتر دون عناء مفرط. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن يقدم مشغلو خدمات التحويل بيانات شهرية عن المعاملات تغطي فترة الإبلاغ، حتى وإن تجاوزت هذه الفترة الشهر.

٤-٥٦ ويمكن جمع معلومات مفصلة عن تحويلات المغتربين عن طريق الإبلاغ المباشر ببيانات المعاملات التي يجريها مشغلو خدمات تحويل الأموال، نظرا لوجود هذه المعلومات في سجلاتهم الإدارية. ويوجه عام، يمكن تقسيم المعاملات الإجمالية التي يجريها وكلاء مشغلي هذه الخدمات حسب المواصفات التالية:

- تاريخ المعاملة
- وجهة التدفقات (خارجة أم داخلية)
- بلد المقصد (بالنسبة للتدفقات الخارجة) / بلد المنشأ (بالنسبة للتدفقات الداخلة)
- مبلغ المعاملة
- الغرض من المعاملة

٤-٥٧ وتختلف درجة التفصيل المطلوبة في التقسيم الجغرافي من بلد إلى آخر، وعادة ما تتحدد حسب المتطلبات المحلية والدولية. وبطبيعة الحال، ينبغي أيضا تسجيل الغرض من المدفوعات بما يساعد على التبويب الصحيح لقيود البيانات. ورغم ذلك، لا يشترط على مشغلي خدمات التحويل تسجيل الغرض من المعاملات في كل البلدان، ويفترض في الغالب أن كل المعاملات التي تتم من خلالها هي تحويلات شخصية. وفي الحالات التي لا تتوافر فيها معلومات موثوقة عن غرض المعاملات، ينبغي أن يسعى معدو البيانات إلى التحقق من ارتباط هذه المعاملات بتحويلات المغتربين. ولذلك يمكن إجراء مسح بسيط لإنشاء بيانات معيارية عن الغرض المعلن للمعاملات التي تتم من خلال مشغلي خدمات التحويل، بما في ذلك تقدير إقامة أطراف المعاملة وغيرها من المعايير ذات الصلة.

٤-٥٨ وإلى جانب الحصول على القيمة الإجمالية لتحويلات المغتربين من الوكلاء الرئيسيين، يمكن الحصول منهم بطبيعة الحال على عدد المعاملات التي تنفذ من خلالها هذه التحويلات.^{٣٨} ويسمح ذلك بحساب متوسط قيمة تحويلات المغتربين، وهو من المتغيرات المفيدة في المناهج القائمة على وضع النماذج وللأغراض التحليلية. كذلك يمكن جمع المتغيرات الاجتماعية-

^{٣٨}غير أنه قد يصعب تحديد العدد الفعلي لتحويلات المغتربين "المنفردة"، لأن الطرف المرسل يقوم أحيانا بإرسال تحويلات عدد من أفراد الأسرة دفعة واحدة.

٤-٦٦ وللبنوك المركزية (أو غيرها من أجهزة الرقابة المصرفية) سلطة الحصول على البيانات من القطاع المالي، ومن ثم تكون البنوك وغيرها من جهات الوساطة المالية ملزمة بإبلاغ معلومات إحصائية عن عملياتها. وبناء عليه، يمكن للبنوك المركزية في معظم البلدان أن تقوم بجمع بيانات عن مدفوعات مشغلي خدمات تحويل الأموال بطريقة غير مباشرة من خلال المعلومات المتعلقة بأعمال التسوية عبر الحدود التي تتولاها البنوك نيابة عن مشغلي خدمات تحويل الأموال. وتمتد سلطة الحصول على البيانات لتشمل الإبلاغ المباشر من مشغلي هذه الخدمات في البلدان التي يكون فيها جهاز الرقابة المصرفية أو غيره من السلطات الرقابية سلطة تنظيمية عليهم. ويمكن إلزام مشغلي خدمات تحويل الأموال بإبلاغ بيانات المعاملات أيضا في حالة تطبيق قواعد تنظيمية صارمة على معاملات النقد الأجنبي.^{٣٩}

٤-٦٧ أما البلدان التي يكون فيها جهاز التنظيم المالي (كالبانك المركزي) هو المسؤول أيضا عن إعداد بيانات ميزان المدفوعات والرقابة على مشغلي خدمات تحويل الأموال، فتستطيع فرض التزامات الإبلاغ المباشر للأغراض الإحصائية. ويفترض في هذه الحالة أن الإطار التنظيمي يسمح بالحصول على البيانات للأغراض الإحصائية أو أن المعلومات المبلّغة للأغراض الرقابية يمكن تطويعها للأغراض الإحصائية، مع مراعاة قواعد السرية ذات الصلة.

٤-٦٨ غير أن كثيرا من البلدان لا يخول المسؤولية الإحصائية والسلطة الرقابية لنفس المؤسسة. وقد يحدث ذلك في البلدان التي يكون فيها إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات من اختصاص هيئة إحصائية وطنية وليس من اختصاص البنك المركزي. وعادة ما يأتي النص في قانون إحصائي على تخويل هيئة الإحصاء الوطنية المسؤولية والسلطة اللازمين للحصول على البيانات من جميع الوحدات المقيمة ذات الصلة. ولذلك تعتمد الهيئة الإحصائية على وجوب نفاذ القانون الإحصائي، وليس على سلطة رقابية، في الحصول على البيانات ذات الصلة من مشغلي خدمات تحويل الأموال. وقد يتاح لهيئات الإحصاء الوطنية أيضا الحصول بشكل مباشر على مجموعات البيانات ذات الصلة، مثل بيانات الهجرة والبيانات الديمغرافية، وبيانات مسوح الأسر المعيشية، وغيرها من مجموعات البيانات التي قد تفيد في إكمال بيانات تحويلات المغتربين والتحقق من صحتها.

٤-٦٩ وقبل إنشاء نظام للإبلاغ المباشر من مشغلي خدمات تحويل الأموال، ينبغي أن يتأكد معدو البيانات من أن الصلاحيات التنظيمية والقانونية المخولة لهم تمنحهم السلطة الكافية لإلزام هؤلاء المشغلين بتقديم كل البيانات المعنية. ويتعين أن تكون الأحكام القانونية واجبة النفاذ واسعة النطاق بما يكفي لتضمين تفاصيل المعاملات. ورغم التركيز على الصلاحيات القانونية،

^{٣٩} البلدان التي تفرض قواعد تنظيمية صارمة على معاملات النقد الأجنبي غالبا ما تطبق نظاما لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية. ومن المفيد إنشاء نظام إبلاغ تكميلي لمشغلي خدمات تحويل الأموال إذا كان نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية لا يشملهم في تغطيته المباشرة.

وخاصة عن طريق الإنترنت، سرعة نقل البيانات وسهولة تحميلها ومعالجتها. وفي حالة الوكلاء الفرعيين، لاسيما الذين يعملون في البلدان النامية أو الأقاليم ذات البنية التحتية الضعيفة، ينبغي إعطاء الجهات المبلّغة مرونة أكبر لتخفيف العبء وتشجيع الإبلاغ. ويستطيع الوكلاء الفرعيون إبلاغ البيانات في أي شكل يناسبهم، بما في ذلك التقارير الورقية أو الأقراص المدمجة التي ترسل بالبريد أو عن طريق خدمات توصيل الإرساليات.

٤-٦٢ وفي أغلب الأحوال، ينبغي أن يعمل معدو البيانات أيضا على توحيد (أو ضمان التوافق بين) الصيغة والتطبيقات البرمجية التي يستخدمها مشغلو خدمات تحويل الأموال لاستخراج البيانات من دفاترهم وإبلاغها للجهة المختصة بإعدادها. ويضمن توحيد تطبيقات معالجة البيانات سهولة تحميل البيانات من جانب جهة الإعداد والحد من احتمال الخطأ في إدخالها. ويمكن النظر في منح استثناء لصغار مشغلي خدمات تحويل الأموال الذين يستخدمون تكنولوجيا أقل تطورا.

٤-٦٣ وكما هو الحال في جميع نظم الإبلاغ المباشر، يستلزم نجاح عملية الإبلاغ أيضا وجود مستوى ملائم من التواصل مع الجهات المبلّغة. حيث يمكن تحقيق تحسن كبير في نتائج النشاط إذا قدم معدو البيانات تعليمات واضحة وتوجيهات دورية ومساعدات من خلال ترتيب على هيئة مكتب دعم متخصص. كذلك ينبغي أن تتوافر لدى معدي البيانات قائمة بمسؤولي الاتصال لدى مشغلي خدمات تحويل الأموال المبلّغين حتى يتمكنوا من الرجوع إليهم بصورة سريعة وغير رسمية لمعالجة أي استفسارات أو عدم اتساق في البيانات. وينبغي أن يسعى معدو البيانات إلى إقامة علاقة مثمرة تسودها الثقة المتبادلة مع نظرائهم في الجهات المبلّغة من مشغلي خدمات تحويل الأموال.

الترتيبات المؤسسية لجمع البيانات

٤-٦٤ تناول الفصل الثاني الجوانب التنظيمية المتعلقة بقناة التحويل من خلال مشغلي خدمات تحويل الأموال. وحسب نوع السلطة الرقابية القائمة تتحدد كيفية التوصل إلى اتفاق لتبادل المعلومات بين مشغلي خدمات تحويل الأموال والسلطات الوطنية. وتضطلع مجموعة متنوعة من الأجهزة العامة في مختلف البلدان بمسؤولية الرقابة على مشغلي خدمات تحويل الأموال وغيرهم من مقدمي خدمات تحويل أموال المغتربين: أي البنوك المركزية، وأجهزة الرقابة المالية أو الرقابة في مجال مكافحة غسل الأموال، والسلطات المحلية، والسلطات الجمركية والضريبية.

٤-٦٥ ورغم خضوع مشغلي خدمات تحويل الأموال لنوع من الرقابة في معظم البلدان، فإن ذلك لا يضمن تقديم معلومات مفيدة لأغراض إعداد البيانات. وغالبا ما تعتمد البلدان إطارا تنظيميا يحكم الأنشطة الإحصائية بشكل مباشر ويتضمن مجموعة من القواعد التنظيمية الإحصائية. وتحدد هذه القواعد المؤسسات المسؤولة عن مختلف المجالات الإحصائية، ونوع المعلومات التي ينبغي جمعها، ومجتمع المجيبين، والتزاماتهم الإحصائية. وتفرض عقوبات في بعض الأحيان على إبلاغ بيانات ناقصة أو غير صحيحة.

الجدول ٤-٢: تغطية مجملات تحويلات المغتربين باستخدام نظام الإبلاغ المباشر من مشغلي خدمات تحويل الأموال

مجملات تحويلات المغتربين	البيانات المتاحة عادة من خلال مشغلي خدمات تحويل الأموال
التحويلات الشخصية	التحويلات الجارية والرأسمالية من خلال مشغلي خدمات تحويل الأموال. ولا توجد بيانات عن طرق التحويل الأخرى أو عن التحويلات العينية.
تحويلات المغتربين الشخصية	التحويلات الجارية والرأسمالية من خلال مشغلي خدمات تحويل الأموال. ولا توجد تغطية لتعويضات العاملين أو النفقات المتعلقة بالعمل لأجل قصير في الخارج (السفر والضرائب وغير ذلك).
مجموع تحويلات المغتربين	التحويلات الجارية والرأسمالية بين الأسر المعيشية بصفة أساسية. ولا توجد تغطية للمساهمات والمزايا الاجتماعية أو غير ذلك من المعاملات التي لا تقتصر أطرافها على الأسر المعيشية.
مجموع تحويلات المغتربين والتحويلات المرسله إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	التحويلات الجارية والرأسمالية بين الأسر المعيشية بصفة أساسية، مع معلومات بسيطة وحسب عن المعاملات المرتبطة بالمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية.

ملحوظة: عند إجراء تحويلات رأسمالية بين الأسر المعيشية، تكون في العادة أكبر من التحويلات الجارية، ويكون إجراؤها من خلال البنوك احتمالا أكبر من إجرائها من خلال مشغلي خدمات تحويل الأموال. وقد يحدث توييب خاطئ للنقود التي يرسلها العمال غير المقيمين إلى بلدانهم الأم من خلال مشغلي خدمات تحويل الأموال، حيث يمكن أن تدرج خطأ ضمن التحويلات الشخصية.

وإن كان هذا الرصد يصبح أقل احتمالا إذا كانت هذه التحويلات تنفذ من خلال البنوك.

ينبغي أن يعمل معدو البيانات على تخفيف أعباء الإبلاغ وإقامة علاقة تعاون مع كل الجهات المبلغة.

٤-٧٣ وقد تتضمن البيانات الواردة من مشغلي خدمات تحويل الأموال بيانات عن العمال المستخدمين لأجل قصير في الخارج الذين يرسلون أموالا إلى بلدانهم الأم، وإن كانت هذه الأموال ليست من قبيل التحويلات الشخصية. فيمكن النظر إلى هذه التدفقات على أنها مرتبطة بمفهوم تعويضات العاملين بعد خصم الضرائب ونفقات السفر والنفقات الأخرى المرتبطة بالعمل لأجل قصير في الخارج. ومن المهم أن يقدر معدو البيانات تعويضات العاملين والسفر والضرائب والبنود الأخرى ذات الصلة على أساس إجمالي.^{٤٠}

التغطية حسب نوع المعاملة

٤-٧٠ لا يتيح نظام الإبلاغ المباشر من مشغلي خدمات تحويل الأموال، والذي يشكل مصدرا من مصادر البيانات، إلا استيفاء جزء من الاحتياجات الإحصائية المتعلقة بتحويلات المغتربين. ذلك أن هذا النظام هو مصدر جزئي بطبيعته، حيث يقتصر على تقديم معلومات عن المدفوعات المرسله من خلال مشغلي خدمات الأموال. وهذا القصور في نطاق التغطية يجب أن يؤخذ دائما في الاعتبار عندما يكون الإبلاغ المباشر جزءا من برنامج إحصائي لتحسين بيانات تحويلات المغتربين، حتى وإن كان هذا القصور أقل حدة في بعض البلدان نظرا لكون مشغلي خدمات تحويل الأموال وسيلة بالغة الأهمية في إجراء معاملات التحويل.

٤-٧٤ وتتم المعاملات من خلال مشغلي خدمات تحويل الأموال في العادة عندما يكون طرفا المعاملة من الأفراد. لذلك فهم لا يشكلون مصدرا جيدا للمعلومات المتعلقة بمدفوعات الضرائب والسفر والمساهمات الاجتماعية والمزايا. ومن غير المرجح أيضا رصد بيانات التحويلات الجارية والرأسمالية المرتبطة بالمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية وغيرها من القطاعات الأخرى بخلاف قطاع الأسر المعيشية. وإضافة إلى ذلك، ففي العادة لا يحتفظ وكلاء مشغلي الخدمات بسجلات دقيقة عن الأغراض المحددة للمعاملات، وبالتالي لا يسهل تقسيم البيانات المقدمة منهم إلى معاملات جارية ومعاملات رأسمالية، كما أن هذه البيانات لا تمكن القائمين بالإعداد من فصل التحويلات عن

٤-٧١ أما السمة المهمة الثانية للبيانات التي تُستمد من نظام الإبلاغ المباشر من مشغلي خدمات تحويل الأموال فهي أنها تتعلق في الأساس بالمدفوعات بين الأسر المعيشية. فرغم أن هؤلاء المشغلين قد يكونون بمثابة قناة عامة لأداء المدفوعات يتاح استخدامها لجميع القطاعات المؤسسية (الشركات والحكومة وما إليهما)، فإن نشاطهم الأساسي يتمثل في تحويل الأموال بين الأسر المعيشية. ويحد ذلك من تغطية البنود الأخرى المطلوبة، مثل تعويضات العاملين، والمساهمات والمزايا الاجتماعية، والتحويلات المرتبطة بالمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية (راجع الجدول ٤-٢).

^{٤٠} يلزم بعض التوضيح فيما يخص التغطية المحتملة لتعويضات العاملين بعد خصم المصروفات ذات الصلة. فبالإضافة إلى المقيمين (ومنهم المهاجرون)، قد يلجأ غير المقيمين من العمال المستخدمين لأجل قصير أيضا إلى مشغلي خدمات تحويل الأموال لتحويل أموال إلى بلدانهم الأصلية. ويمكن معاملة الأموال المرسله من العاملين المستخدمين لأجل قصير باعتبارها "صافي الدخل" من الأجور بعد خصم المبالغ المدفوعة في الخارج من ضرائب ومساهمات اجتماعية وانتقال ومصروفات سفر. غير أن مشغلي خدمات تحويل الأموال لا يستطيعون التمييز بدقة دائما بين العمال المستخدمين لأجل قصير والعمال من المهاجرين المقيمين. فضلا على ذلك، فالأرجح في حالة العمال المستخدمين لأجل قصير أن يجلبوا معهم ما كسبوه في الخارج عند العودة إلى بلدهم الأم، بدلا من إرساله من خلال القنوات المؤسسية.

٤-٧٢ وباختصار، يستطيع نظام الإبلاغ المباشر من مشغلي خدمات تحويل الأموال إتاحة بيانات عن التحويلات الشخصية أي التحويلات الجارية بين الأسر المعيشية التي تتم من خلال مشغلي هذه الخدمات. وتستبعد من البيانات التي قد يقدمها المشغلون التحويلات الشخصية التي تتم من خلال البنوك أو قنوات الدفع غير الرسمية أو تحويلات المغتربين العينية. وقد يرصد نظام الإبلاغ المباشر من مشغلي خدمات التحويل بيانات التحويلات الرأسمالية،

وتبليغها، يمكن أن تكون درجة حداثة البيانات المبلّغة ومعدل تواترها مقاربين للدرجة والمعدل اللذين يحققهما نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية.

الموثوقية والدقة

٤-٨٠ تعد البيانات المستمدة من مشغلي خدمات تحويل الأموال بيانات موثوقة إذا ما قورنت بما تقدمه مصادر البيانات الأخرى. فرغم عدم إمكانية رصد جميع معاملات التحويل لأموال المغتربين، فهناك تغطية كاملة مبدئياً لكل ما يتم من خلال مشغلي هذه الخدمات. وهناك معاملات تتم من خلالها ولكنها لا تمثل تحويلات شخصية أو تحويلات مغتربين، مما يستوجب إجراء تعديلات على البيانات المبلّغة من مشغلي خدمات التحويل، عند الضرورة، لمراعاة تأثير التغطية الزائدة أو الناقصة.

التوافق مع المصادر الأخرى

٤-٨١ يمثل الإبلاغ المباشر من مشغلي خدمات تحويل الأموال أداة مفيدة للغاية في معالجة أوجه القصور التي تشوب مصادر البيانات الأخرى. وعلى سبيل التحديد، يؤدي تبليغ بيانات المعاملات على أساس منفرد إلى تجنب فقدان المعلومات الذي ينجم عن تبليغ بيانات المعاملات في دفعات وتسويتها على أساس صاف بما يؤثر على بيانات تحويلات المغتربين كما هو الحال في نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية. كذلك يساعد استخدام البيانات التفصيلية المقدمة من مشغلي خدمات التحويل على تصويب التشوهات في التقسيم الجغرافي للبيانات المستمدة من نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية. وتطبق في بعض البلدان حدود معينة لتخفيف عبء الإبلاغ الإحصائي المرتبط بتسويات المبالغ الصغيرة عبر الحدود.^{٤٢} غير أن هذه الحدود تتسبب غالباً في فقدان كم كبير من المعلومات المتعلقة بتحويلات المغتربين التي تكون قيمتها منخفضة للغاية في المعتاد. وفي البلدان التي لا تطبق حد الإعفاء إلا على المدفوعات التي تسوى عن طريق البنوك، يمكن استخدام الإبلاغ المباشر من مشغلي خدمات تحويل الأموال لسد فجوة المعلومات المترتبة على ذلك.

عيوب نظام الإبلاغ المباشر كمصدر للبيانات

أخطاء التبويب: إقامة أطراف المعاملات

٤-٨٢ لا يستطيع وكلاء مشغلي خدمات تحويل الأموال أن يتثبتوا على نحو موثوق في كل الأحوال مما إذا كانت المدفوعات مرسلة من عمال مستخدمين لأجل قصير لا يقيمون في البلد الذي نشأت فيه المعاملة أو من مهاجرين مقيمين هناك. فمشغلو خدمات التحويل يستفسرون من العملاء عن محل إقامتهم المعتاد أو يحصلون على تلك المعلومات من واقع مستندات تحقيق الشخصية الخاصة بهم، ولكن التوصل إلى حكم سليم يتوافق مع التعاريف الواردة في ميزان المدفوعات لا يكون مضموناً في كل الأحوال. ويؤدي هذا العيب، على سبيل المثال، إلى إدراج الأموال المحولة من عمال مستخدمين لأجل قصير إلى أسرههم في البلد الأصلي (وكلاهما يكون مقيماً في البلد الأصلي حسب تعريف دليل ميزان المدفوعات) ضمن "التحويلات الشخصية" بطريق الخطأ.

^{٤٢} راجع الفقرات من ٤-٣٤ إلى ٤-٤٠.

المعاملات الأخرى بسهولة. وغالباً ما يُفترض أن معظم المعاملات التي تتم من خلال مشغلي خدمات تحويل الأموال هي تحويلات جارية، ولكن هذا الافتراض قد يكون ضعيفاً.

٤-٧٥ ورغم أن مشغلي خدمات تحويل الأموال لا يمكنهم تقديم بيانات عن كل العناصر المرتبطة بتحويلات المغتربين (وجميع أنواع التدفقات)، وأن تبويب المعاملات يكون أقل تفصيلاً مما يفضل معدو البيانات، فقد تفيد هذه البيانات في تقدير التحويلات الجارية التي يرسلها المهاجرون إلى بلدهم الأصلي. فعلى الرغم من أن التعاريف لا تتفق على وجه الدقة مع التعاريف المستخدمة في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات، فمن الممكن أن تؤدي البيانات المستمدة من مشغلي خدمات التحويل إلى تحسن كبير في رصد معاملات المهاجرين التي تشكل معظم التحويلات الشخصية وتحويلات المغتربين.

مزايا الإبلاغ المباشر من مشغلي خدمات تحويل الأموال كمصدر للبيانات

٤-٧٦ الإبلاغ المباشر هو منهج واعد يمكن استخدامه في جمع بيانات عن عمليات مشغلي خدمات تحويل الأموال مع درجة جيدة من التفصيل فيما يتعلق بالمدفوعات المنفردة في إطار تحويلات المغتربين. ويمكن أن تستخدم البلدان نظام الإبلاغ المباشر كمصدر بيانات رئيسي إذا كان في استطاعة معدي البيانات تحديد ما إذا كان مشغلو خدمات التحويل يشكلون قناة رئيسية للمعاملات المتعلقة بتحويلات المغتربين.

الطابع العملي

٤-٧٧ معظم البلدان لديه قانون إحصائي يسمح بتحديد متطلبات الإبلاغ المباشر دون الحاجة إلى تشريع آخر. وهكذا يمكن إرساء متطلبات الإبلاغ وفرض تنفيذها بموجب السلطة المخولة للجهة التي تعد بيانات ميزان المدفوعات.

فعالية التكلفة

٤-٧٨ لا تترتب على الإبلاغ المباشر تكاليف مرتفعة في المعتاد، سواء بالنسبة للأطراف المبلّغة أو المكلّفة بإعداد البيانات. فرغم نشاط الإبلاغ الإضافي الذي يستلزمه هذا النظام، عادة ما يلاحظ أن عبء الإبلاغ محدود وعدد الأطراف المبلّغة ليس كبيراً.^{٤٣}

الحداثة والتواتر

٤-٧٩ غالباً ما تصبح البيانات الشهرية متاحة بعد انتهاء الفترة المرجعية بوقت قصير. وحسب الأساليب التكنولوجية التي يستخدمها مشغلو خدمات تحويل الأموال في إعداد البيانات

^{٤٣} من الاستراتيجيات الممكنة للحد من تكاليف الإبلاغ تشجيع التعاون بين معدي الإحصاءات ومشغلي خدمات تحويل الأموال على المستوى الدولي، بدلاً من الاعتماد على المعلومات التي يقدمها وكلاء هؤلاء المشغلين من المقيمين في البلدان المختلفة. فمن حيث المبدأ، نجد أن هذه المركزية في جمع المعلومات يمكن أن تساعد معدي البيانات في الحصول على معلومات أكثر تجانساً واتساقاً عن التحويلات التي يتولاها مشغلو خدمات التحويل في كثير من البلدان. فالواقع أن مشروعاً منسقاً وإن كان متواضعاً نسبياً يمكن أن يثمر بيانات مفيدة لعدد كبير من البلدان، ومنها بعض البلدان التي لا تستطيع إقامة نظام للإبلاغ المباشر من مشغلي تحويل الأموال على المستوى المحلي.

أخطاء التبويب: الغرض من المعاملة

مهمة توجّه من خلالها تحويلات المغتربين. ولكن قطاع مشغلي خدمات التحويل يمكن أن يكون متنوعا أو مشتتا بدرجة يتعذر معها إقامة علاقات إبلاغ فعالة، حتى في البلدان التي يضطلعون فيها بدور مهم. وقد يصدق ذلك بوجه خاص عندما يكون لمشغلي هذه الخدمات انتماءات إقليمية أو عرقية قوية ووجود محدود على المستوى القومي.

جيم- مسوح الأسر المعيشية

٤-٨٦ يمكن أن تشكل مسوح الأسر المعيشية جيدة التصميم مصدرا قيما للمعلومات بالنسبة لمعدي البيانات عن تحويلات المغتربين، حيث يمكن استخدامها في تحسين جودة البيانات بشكل مباشر وإتاحة رؤية أكثر تفصيلا لطبيعة التدفقات وأثرها، نظرا للمعلومات التي يمكن استخلاصها منها عن وسيلة إجراء المعاملة وحجم التدفقات ووجهتها. كذلك يمكن الاستفادة من هذه المسوح - بوصفها مصدرا مباشرا للبيانات - في تعزيز دقة التقديرات، وتحسين فهم أفضل لآليات تدفق تحويلات المغتربين، وتقدير المعلومات الملائمة للاستخدام في المناهج القائمة على نماذج الاقتصاد القياسي.

٤-٨٧ ويتناول هذا القسم من الدليل بعض الأساليب التي قد تساعد المعدين في الحصول على بيانات عن تحويلات المغتربين من هذه المسوح مباشرة. فيعرض القسم وصفا لمختلف الخيارات المتاحة، بما في ذلك استخدام المسوح الموجودة والمسوح المعدة بتكليف خاص، ويناقش ما تنطوي عليها من مزايا وعيوب عند استخدامها لأغراض إعداد بيانات ميزان المدفوعات. غير أنه لا يتضمن تحليلا وافيا لمنهجية إجراء مسوح الأسر المعيشية، حيث يوجد العديد من المصادر المرجعية في هذا الصدد.^{٤٤}

٤-٨٨ وتجدر الإشارة إلى أن أكثر الاستخدامات شيوعا لمسوح الأسر المعيشية هو تقدير قيمة التحويلات الشخصية. غير أنها قد تكون مفيدة أيضا في إعداد بيانات التحويلات الشخصية مجموع تحويلات المغتربين. ونتناول في نهاية هذا القسم بعض القضايا المتعلقة بتقدير هذه البنود.

وصف استخدامها

٤-٨٩ هناك عدة استخدامات لمسوح الأسر المعيشية يمكن لمعدي البيانات الاختيار منها. فمن الممكن استخدامها لحصر الأسر المعيشية التي تتلقى تحويلات من المغتربين أو الأسر المغتربة التي ترسل هذه التحويلات. ويمكن الاعتماد على أحد المسوح المتوفرة بإضافة بعض الأسئلة المتخصصة أو وحدات البيانات النموذجية (راجع الإطار ٤-٢)، أو تحديد الأسر المعيشية في المجتمع الإحصائي المستهدف. وفي هذه الحالة، عادة ما تكون

٤-٨٣ قد يجد معدو البيانات أدلة على أن نسبة كبيرة من المعاملات التي تتم من خلال مشغلي خدمات تحويل الأموال هي تحويلات بين الأسر المعيشية توجه في معظم الحالات إلى الأسر في البلد الأصلي. غير أن هناك مبالغ كبيرة لمعاملات تتم من خلال مشغلي هذه الخدمات قد لا ترتبط بتحويلات المغتربين. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام هذه الخدمات في أداء مدفوعات تتعلق بشراء سلع أو غير ذلك من الأنشطة التجارية. كذلك يتعين توخي الحرص في حالة العمال المؤقتين الذين يرسلون جانبا من دخلهم إلى أسرهم المعيشية في الاقتصاد الأصلي، وذلك لتجنب إدراج هذه المعاملات ضمن التحويلات الشخصية. (ينبغي إدراج صافي تعويضات العمال المؤقتين ضمن تحويلات المغتربين، لكن المعاملات التي تتم من خلال مشغلي خدمات تحويل الأموال ينبغي عدم إدراجها في التحويلات تلافيا للازدواجية في حساب تحويلات المغتربين.) وينبغي أن يسعى معدو البيانات للتحقق بصفة منتظمة من صحة تبويب المعاملات المبلغة من مشغلي خدمات التحويل، وقد يرون من المفيد استخدام معامل تعديل للبيانات المبلغة بغية تحسين التقدير الموضوع للتحويلات الشخصية. وعن طريق تحليل البيانات الجزئية المستمدة من مشغلي خدمات تحويل الأموال عن المعاملات المنفردة، يمكن للمحللين تحديد توزيع المبالغ المختلفة والتوصل إلى معامل التعديل الملائم.

مشكلات إقامة نظام فعال لإبلاغ البيانات

٤-٨٤ قد لا ينطوي تطبيق الإبلاغ المباشر من مشغلي خدمات تحويل الأموال على مشكلات غير مألوفة في معظم البلدان، ولكنه قد لا يكون بنفس السهولة في بلدان أخرى. ففي كثير من البلدان، لا يخضع مشغلو خدمات تحويل الأموال لرقابة السلطات المالية (أو لا يرخسون منها). وفي بعض الحالات، لا يبلغ مشغلو هذه الخدمات أي معلومات إحصائية مفيدة للسلطات حتى وكانوا خاضعين لرقابتها.^{٤٣}

دور مشغلي خدمات تحويل الأموال ومدى تركيزها في سوق تحويلات المغتربين

٤-٨٥ تنتفي إمكانية الحصول على بيانات كافية لتقدير تحويلات المغتربين عن طريق الإبلاغ المباشر من مشغلي خدمات تحويل الأموال (وقد لا يشكل هذا النوع من الإبلاغ عنصرا مهما في استراتيجية مصادر البيانات)، ما لم يكن مشغلو هذه الخدمات قناة

^{٤٣} راجع دراسة (2005) de Luna Martinez، على سبيل المثال. وعلى وجه التحديد، يشير مؤلف الدراسة استنادا إلى نتائج مسح شمل ٤٠ بنكا مركزيا في بلدان نامية إلى أن مشغلي خدمات تحويل الأموال يمارسون نشاطهم في أسواق ٣٩ بلدا من مجموع ٤٠، ولكن البنوك المركزية لا تحصل منهم على معلومات المعاملات إلا في ١٥ بلدا (٣٨٪). وعلى العكس من ذلك، تدفع تحويلات المغتربين عن طريق البنوك في ٤٠ بلدا، كما تجمع البنوك المركزية معلومات المعاملات من البنوك في ٣٦ من هذه البلدان (٩٠٪). وإضافة إلى ذلك، يقتصر تركيز الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم معاملات مشغلي خدمات تحويل الأموال في بعض الأحيان على الجوانب المتعلقة بمكافحة غسل الأموال، ومن ثم يكون مشغلو هذه الخدمات غير ملزمين بتبليغ بيانات أي معاملات إلا ما يتجاوز قيمة معينة.

^{٤٤} راجع على سبيل المثال (United Nations (2005a and 2005b). وراجع أيضا الموارد المتاحة من خلال الشبكة الدولية لمسوح الأسر المعيشية في موقعها الإلكتروني التالي: www.surveynetwork.org.

الإطار ٤-٢: إدراج متغيرات تحويلات المغتربين في مسح الأسر المعيشية

وعند إجراء مسح لمتلقي تحويلات المغتربين، يمكن الاستفسار عن العلاقة التي تربطهم بمنشئ المعاملة، والذي يمكن أن يكون أحد الأطراف التالية:

- أقارب يتوقع عودتهم إلى الأسرة المعيشية المتلقية
- أقارب هاجروا بصفة دائمة
- أفراد آخرون
- الحكومة

- مؤسسات غير هادفة للربح تخدم الأسر المعيشية
- مؤسسات

ويمكن تقسيم الغرض من تحويلات المغتربين على النحو التالي:

- الاستهلاك
- الاستثمار في العقارات أو في عمل تجاري
- نفقة لزوج مطلق
- معاش تقاعد
- غير ذلك من الهبات أو التبرعات
- غير أن معدّي البيانات ينبغي أن يدركوا أن إضافة الأسئلة قد تنطوي على تكاليف وتَسبب في انخفاض معدلات الإجابة وإضعاف جودة الإجابات المرسلّة. ولذلك ينبغي الموازنة بين المنفعة التي تتحقق من جمع بيانات إضافية والهدف الأساسي المتمثل في إعداد بيانات عن حجم تحويلات المغتربين.

تتيح مسح الأسر المعيشية الفرصة للحصول على بيانات عن تحويلات المغتربين وغيرها من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة (بما فيها الهجرة). ورغم أن هذه البيانات لا ترتبط ارتباطاً مباشراً بإعداد بيانات تحويلات المغتربين في إطار ميزان المدفوعات، فهي قد تفيد في مساعدة مستخدمي البيانات على فهم العلاقة بين تحويلات المغتربين والهجرة وعوامل أخرى مثل الوضع الوظيفي والخلفية الاجتماعية.

وفيما يلي بعض المتغيرات التي قد يرغب معدو البيانات في إدراجها ضمن المسوح المعنية بفرداى المرسلين لتحويلات المغتربين:

- الوضع الوظيفي، بما في ذلك أصحاب المهن الحرة، والموظفون (ومنهم المشتغلون لدى مؤسسات أجنبية منتسبة، بالإضافة إلى المنقولين داخل الشركة الواحدة إذا تيسر ذلك).
- بلد الإقامة
- بلد الميلاد
- المدة في بلد الإقامة
- نوع النشاط الاقتصادي الذي تمارسه المؤسسة (صاحبة العمل) (التمييز بين الأنشطة الخدمية على الأقل).
- مستوى التعليم

الفترة الفاصلة بين المسوح تتجاوز السنة في بعض الأحيان ومن ثم يصعب استخدامها في توفير تقديرات مباشرة لأغراض ميزان المدفوعات. وفي هذه الحالة، قد يكون من الأجدى استخدامها في توفير البيانات اللازمة للتحقق من صحة التقديرات التي تستمد من مصادر أخرى أو لتكميل هذه التقديرات. وفي كثير من البلدان، قد لا توجد مسح ملائمة أو قد لا تجرى بصورة غير منتظمة. ونورد فيما يلي وصفاً لأنواع المسوح المفيدة التي يمكن أن يختار منها معدو البيانات، إلى جانب بعض القضايا التي تنشأ عند استخدامها.

مسوح القوى العاملة

٤-٩١ غالباً ما تكون مسح القوى العاملة مسوحاً سنوية أو ربع سنوية واسعة النطاق تحتوي على أسئلة تتعلق بالتوظيف والبطالة وظروف العمل. كذلك تحتوي في العديد من البلدان على بيانات عن دخل الأسرة المعيشية. وتتضمن مسح القوى العاملة في الغالب وحدات بيانات نموذجية عن موضوعات محددة، كالعامل بدون أجر، أو التدريب المهني، أو هجرة العمالة، أو تحويلات المغتربين.

٤-٩٢ وفي العادة يتولى إجراء هذه المسوح مكتب إحصائي وطني أو جهة رسمية أخرى. وكثير من البلدان المتقدمة تجري مسحاً منتظماً للعامة، لكن البلدان النامية تجري عدداً قليلاً نسبياً من هذه المسوح بسبب نقص الموارد. وقد وضعت منظمة العمل

المسوح المفيدة ممثلة للأسر المعيشية على المستوى الوطني وتتولى إجراءها في الغالب المكاتب الإحصائية الوطنية. ومن ناحية أخرى، يمكن أن يطلب معدو البيانات إجراء مسح متخصصة، كالمسوح المتعلقة بمرسلي التحويلات الشخصية أو متلقيها، أو بمجموعات فرعية من هذين المجتمعين الإحصائيين.

طرق استخدام المسوح

تقدير المقبوضات باستخدام المسوح الموجودة

٤-٩٠ يمثل استخدام المسوح الموجودة خياراً جذاباً لإجراء مسح للأسر المعيشية المتلقية لتحويلات المغتربين، لأن المرجح أن تكون هذه المسوح أقل تكلفة من إجراء مسح متخصص، كما أن معدّي البيانات يرونها عملية أبسط بكثير. ويمكن إضافة أسئلة أو وحدات بيانات نموذجية إلى مسح العينة الممثلة للأسر المعيشية على المستوى الوطني عن طريق إدراج الأسئلة في الاستبيان الأساسي، أو طرح استبيان خاص على عينة فرعية من الأسر المعيشية المتلقية لتحويلات المغتربين. ويرى مستخدمو البيانات أيضاً أن إضافة أسئلة إلى المسوح الموجودة يتيح تحليل وبحث العلاقات بين التحويلات الشخصية وبيانات المتغيرات الأخرى التي تُجمع من خلال المسوح. وغالباً ما تكون هذه المسوح ممثلة للأسر المعيشية على المستوى الوطني ويتم إجراؤها بصفة منتظمة، وإن كانت

الإطار ٤-٣: إضافة أسئلة إلى مسح مستويات المعيشة في غانا للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦

الأسئلة الموجهة إلى رب الأسرة المعيشية بشأن المهاجرين الحاليين هل هناك أفراد في أسرتك المعيشية يعيشون الآن بعيدا عنها؟ (أذكر أسماءهم)

بالنسبة لكل مهاجر من أفراد الأسرة

أين يعيش ويعمل (اسم المهاجر) في الوقت الحالي؟
ما المدة التي أمضاها (اسم المهاجر) وهو يقيم ويعمل هناك؟
(بالسنوات)

هل يرسل (اسم المهاجر) أموالا إلى أسرتك المعيشية؟
أي أفراد أسرتك المعيشية يتلقى هذه الأموال في العادة؟
كيف يرسل (اسم المهاجر) هذه الأموال في العادة إلى أسرتك المعيشية؟

كم مرة أرسل (اسم المهاجر) أموالا إلى أسرتك المعيشية في السنة الماضية؟

ما مجموع الأموال التي أرسلها (اسم المهاجر) إلى (رب الأسرة/ الزوج أو الزوجة/ آخرون) في السنة الماضية؟

هل يرسل (اسم المهاجر) / يجلب معه سلعاً إلى أسرتك المعيشية؟
ما قيمة السلع التي أرسلها (اسم المهاجر) / جلبها معه في السنة الماضية؟

بالنسبة لجميع المهاجرين من أفراد الأسرة

منذ سفر (اسم المهاجر/ أسماء المهاجرين) للعمل في الخارج، هل تلقيت تحويلات منه/ منها/ منهم للإنفاق على (حدد كل ما ينطبق، كالتعليم، أو بناء وحدة سكنية، أو أغراض أخرى)؟

أدخل في مسح مستويات المعيشة في غانا للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٥ وحدة بيانات نموذجية تتضمن أسئلة عن الهجرة وتحويلات المغتربين. وهذا المسح هو مسح واسع النطاق يمثل المستوى القومي ويغطي ٩٠٠٠ أسرة معيشية. وقد تضمنت وحدة البيانات النموذجية للهجرة ٤٥ سؤالاً وجهت إلى عينة فرعية من ٤٠٠٠ أسرة معيشية تم اختيارها عشوائياً من العينة البالغ عددها ٩٠٠٠ أسرة معيشية. وشمل المسح أسئلة عن التحويلات الشخصية من مهاجرين سابقين (عادوا إلى أوطانهم في السنوات الخمس الماضية) وأسئلة عن التحويلات الشخصية (النقدية والعينية) من مهاجرين حاليين (راجع أدناه). كذلك تضمن المسح مهاجرين في الداخل والخارج، وإن كان قد أمكن التمييز بين الفئتين.

الأسئلة المتعلقة بمهاجرين سابقين يقيمون حالياً مع الأسرة المعيشية

إذا كان (اسم الشخص) يعمل فقط أو يعمل ويدرس بعيداً عن أسرته المعيشية، فأين كان (اسم الشخص) يعيش ويعمل؟

خلال الخمس سنوات الأخيرة، ما المدة التي كان (اسم الشخص) يعيش ويعمل خلالها بعيداً عن أسرتك المعيشية؟

عندما كان (اسم الشخص) يعيش ويعمل بعيداً عن أسرتك المعيشية، هل كان يرسل لها أموالاً؟

كيف كان (اسم الشخص) يرسل هذه الأموال في المعتاد إلى أسرتك المعيشية؟

ما مقدار الأموال التي كان (اسم الشخص) يرسلها إلى أسرتك المعيشية سنوياً؟

أنماط الدخل والإنفاق، وإن كان يمكن إضافة وحدة نموذجية محددة لجمع بيانات تفصيلية (كما في حالة غانا على سبيل المثال، راجع الإطار ٤-٣). ومن المزايا الأساسية لجمع بيانات عن التحويلات الشخصية من خلال المسوح متعددة الموضوعات هي إقامة روابط مع متغيرات أخرى كالفقر أو غيره من مقاييس الرفاهية.

المسوح الديمغرافية

٤-٩٤ تجرى العديد من البلدان المتقدمة مسوحاً عامة سنوية للأسر المعيشية بغرض جمع بيانات عن المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية. وتجرى هذه المسوح في الغالب بمعدل تواتر أقل في البلدان النامية، وإن كانت تجدر الإشارة بوجه خاص إلى مسحين تحت رعاية دولية يتم إجراؤهما بصفة منتظمة في كثير من البلدان مرة كل أربع إلى خمس سنوات - وهما المسح الديمغرافي والصحي الذي ترعاه الولايات المتحدة والمسح العنقودي متعدد المؤشرات الذي يجريه صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة. وفي معظم المسوح الديمغرافية لا تجمع بيانات عن الدخل أو الإنفاق، وبالتالي فقد لا تكون هذه المسوح ملائمة لجمع معلومات مباشرة عن تدفق أموال المغتربين المحولة. غير أن هذه المسوح قد تجمع بيانات عن الهجرة أو عن السكان المولودين في بلد أجنبي، وهي بيانات قد

الدولية مؤخراً وحدة بيانات نموذجية عن الهجرة وتحويلات المغتربين لكي تستخدم في مسوح القوى العاملة (وتم استخدامها بالفعل في تايلند وأرمينيا).

مسوح الدخل والإنفاق

٤-٩٣ يغلب على مسوح الدخل والإنفاق أن تكون مسوحاً واسعة النطاق تتضمن أسئلة إما عن الدخل أو الإنفاق، أو عن كليهما في بعض الأحيان. وتتم هذه المسوح سنوياً في بعض البلدان، لكنها تتم بمعدل تواتر أقل في كثير من البلدان الأخرى، وهي تستخدم في الغالب لتحديث أنماط التوزيع في مؤشرات أسعار المستهلكين ولإنتاج مقاييس لرفاهية الأسر المعيشية. ومن الأمثلة المهمة لهذه المسوح: "مسوح الدخل وأحوال المعيشة في أوروبا" (يوروستات)، و"دراسة قياس المستويات المعيشية"، و"المسوح الأسرية المتكاملة" التي تجريها البلدان النامية. وغالباً ما تكون مسوح "دراسة قياس المستويات المعيشية" غير متواترة حيث تجرى مرة كل خمس سنوات أو أكثر، وتعتبر جزءاً من مجموعة مسوح فرعية متعددة الموضوعات. ويتضمن معظم هذه المسوح أسئلة عن التحويلات الشخصية وغيرها من البنود ذات الصلة في البيانات المجمعة عن

الإطار ٤-٤: المسح المعني بمواطني الفلبين في الخارج بوصفه مسحا تكميليا للقوى العاملة

تُقسَم إليها المدن والبلديات في الفلبين. ويجري اختيار عينة القرى خلال المرحلة الأولى وتقسيمها على طبقات حسب السبع عشرة منطقة إدارية في الفلبين. ثم يجري اختيار عينة مناطق العد في المرحلة الثانية، واختيار عينة الأسر المعيشية في المرحلة الثالثة من كل طبقة في كل نطاق. وينتج عن تصميم عملية المعاينة عينة ذاتية الترجيح ممثلة للأسر المعيشية يكون فيها لكل أسرة نفس احتمالية الاختيار.

ويُنْفَذ المسح من خلال مقابلات شخصية مع الفلبينيين في الخارج، أو أقربائهم، أو أي فرد من أفراد الأسرة المعيشية يكون على معرفة بالشخص الذي سافر للخارج. ويتم ذلك باستخدام استبيان من صفحتين يشتمل على خصائص اجتماعية-اقتصادية (أي نوع الجنس، والعمر، والحالة الاجتماعية، وأعلى تحصيل علمي، والمهنة)، ومكان العمل في الخارج، وقيمة التحويلات (النقدية والعينية)، وطرق تحويل أموال المغتربين (أي البنوك، ومكاتب وكالات التوظيف المحلية، والتسليم من الباب إلى الباب، والأصدقاء/ الأقارب/ زملاء العمل، وحمل الأموال للتسليم شخصيا). كذلك تُستخدم استمارة ضبط لتحديد الأسر المعيشية التي تجرى مقابلات معها، كالأسر التي يعيش بعض أفرادها في الخارج.

وتجدر الإشارة إلى أن مسح مواطني الفلبين في الخارج لا يشمل العاملين في الخارج الذين نَقَلوا عائلاتهم بالكامل للإقامة معهم في الخارج، لأن هؤلاء العاملين لا يدخلون في العينة. كذلك يرصد هذا المسح معلومات عن تحويلات المغتربين المرسلة فقط، وليس عن الراتب الإجمالي الذي يتقاضونه.

مسح القوى العاملة الفلبينية هو مسح للأسر المعيشية على المستوى القومي يجريه مكتب الإحصاء الوطني كل ثلاثة شهور لتوفير معلومات عن القوى العاملة وخصائصها. ويتم إعداد إحصاءات عن العاملين في الخارج منذ عام ١٩٩٣ استنادا إلى المسح المعني بمواطني الفلبين في الخارج والذي يعتبر مسحا "تكميليا" لجولة أكتوبر من مسح القوى العاملة الفلبينية الذي يتم سنويا. ويختار المجيبين على أسئلة المسح المعني بمواطني الفلبين في الخارج من ضمن العينة الكاملة لمسح القوى العاملة الفلبينية ويشمل العاملين الذين غادروا الوطن للعمل في الخارج، علما بأن الفلبينيين العاملين في الخارج يدرجون في مسح القوى العاملة الفلبينية كأفراد في الأسر المعيشية، سواء كانوا موجودين مع هذه الأسر وقت الإحصاء أم لا. وقد وقع الاختيار على مسح القوى العاملة الفلبينية كأداة ملائمة لمتابعة العاملين في الخارج لأنه يبين تأثير العمل في الخارج على وضع العمالة في البلد ككل.

واعتبارا من عام ٢٠٠٧، يُستخدم مسح مواطني الفلبين في الخارج عينة عام ٢٠٠٣ الرئيسية التي يبلغ حجمها ٥١ ألف أسرة معيشية. وتعد هذه العينة كافية لتوفير معلومات موثوقة عن عدد الفلبينيين العاملين في الخارج وخصائصهم على المستويين القومي والإقليمي. وتستخدم عينة عام ٢٠٠٣ الرئيسية تصميمًا متعدد المراحل، ويعتمد إطار العينة على "الملف المرجعي لمناطق العد" الخاص بتعداد السكان والمساكن لعام ٢٠٠٠ لأنه يحتوي على عدد الأسر المعيشية بحسب منطقة العد في كل قرية (barangay)، وهي أصغر وحدة سياسية

والمقابلات الهاتفية) ويجب توجيه عناية خاصة لضمان استخراج نتائج ممثلة وغير متحيزة تتوافر فيها الصلاحية الإحصائية.

تفيد في أغراض التحقق من صحة البيانات، أو اشتقاق مَعْلَمَات لنماذج الاقتصاد القياسي.

تقدير المقبوضات باستخدام المسوح المتخصصة

٤-٩٦ من المناهج المتاحة بدلا من استخدام المسوح الموجودة بالفعل الاعتماد على نتائج المسوح المتخصصة بشأن الهجرة، إن وجدت، أو إصدار تكليف بإجراء مسوح متخصصة عن متلقي التحويلات. وقد يقرر القائمون بالمسح في بعض الحالات استهداف مجموعات فرعية محددة من البيانات، كالتحويلات من بلدان معينة (ممرات تحويل أموال المغتربين). وهناك منهج شائع آخر للمعاينة هو استخدام مسح موجود لوضع العينة المطلوبة، عن طريق توجيه سؤال يتحدد من خلاله تسجيل الأسرة المعيشية ضمن المجتمع الإحصائي المستهدف (راجع الإطارين ٤-٤ و ٤-٥ عن عينات المسوح في الفلبين وألبانيا). ويصل هذا المنهج إلى أعلى درجات الكفاءة عندما يكون المجتمع الإحصائي المستهدف موزعا بالتساوي على عموم السكان.

تقدير المدفوعات باستخدام المسوح الموجودة

٤-٩٧ قد تكون المسوح الموجودة قادرة على إنتاج بيانات من أعداد كافية من المهاجرين والعمال المستخدمين لأجل قصير بحيث يتسنى تقدير مجموع المدفوعات، خاصة عندما تكون

المسوح التي تجريها شركات بحوث السوق الخاصة

٤-٩٥ في هذه المسوح، قد يتمكن معدو ميزان المدفوعات من "شراء" أسئلة عن موضوع محدد ولمجموعة مستهدفة بعينها (كالأسر المعيشية، أو المهاجرين والعمال المستخدمين لأجل قصير) بتكلفة منخفضة نسبيا. وقد يتم تحديد سعر لكل سؤال، مما يتيح لمعدي البيانات بعض المرونة في التوفيق بين التكاليف والميزانية المخصصة لهم، رغم أن عدد الأسئلة التي قد يشتريها العميل الواحد في المسح غالبا ما يكون محدودا. وفي بعض البلدان، تجرى هذه المسوح بمعدل تواتر مرتفع، ومن ثم يمكن الحصول على تقديرات ربع سنوية. ويمكن أيضا أن يستخدم هذا النوع من المسوح معدو البيانات الذين يطبقون نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية أو طرق المسح الأخرى بخلاف مسوح الأسر المعيشية كمصدر أساسي لبيانات تحويلات المغتربين، لأنها وسيلة رخيصة نسبيا للحصول على معلومات عن قنوات التحويل الأخرى ونمط نقل الأموال (لكي يتسنى، على سبيل المثال، تحديد ما إذا كان حجم المبالغ النقدية المحمولة شخصيا كبيرا) أو تواتر التحويلات. وعادة ما توضع الأسئلة والطرق الإحصائية بالتعاون الوثيق مع شركة البحوث المعنية. وتختلف طرق المعاينة والعد (كالمقابلات الشخصية،

الإطار ٤-٥: مسح متخصص لتحويلات المغتربين يركز على الأطراف المتلقية في ألبانيا

المعيشية" والتي تبين أنها تلقت تحويلات وفقا لعينة المسح المتخصصة لتحويلات المغتربين، وتجرى هذه المقابلات باستخدام استبيان خاص صممه بنك ألبانيا. والاستبيان له خمسة أقسام، هي: معلومات عامة عن الأسرة المعيشية، ودخل الأسرة المعيشية، والتدفقات الداخلة، واستخدام التحويلات أو المدخرات، وأسئلة كمية أخرى، حيث يُطلب من الأسر المعيشية تقدير متوسط الدخل الشهري وتذكر مجموع المقبوضات السنوية في السنة السابقة. وقد كانت معدلات الإجابة مرتفعة جدا - تقترب من ١٠٠٪ من الأسر التي تم تحديدها - نتيجة قيام القائمين بالمقابلات بعمل زيارات متكررة. وقد تم تعديل قياس نتائج المسح كي يتم تعميمها على السكان المقيمين في ألبانيا، وذلك باستخدام أوزان ترجيحية مشتقة من مسح دراسة قياس مستويات المعيشة. وبلغت تكلفة المسح حوالي ٢٨ دولارا لكل أسرة معيشية. وقد وفر هذا المسح بيانات شاملة وبيانات يمكن استخدامها في ربط تحويلات المغتربين بالخصائص الأخرى للأسر المعيشية. كما استفاد من المقابلات الشخصية التي ساعدت بلا شك على جعل معدلات الإجابة مرتفعة.

وبالرغم من معدلات الإجابة بالغة الارتفاع، فإن أكبر مشكلات المسح تتمثل في الإبلاغ الناقص من جانب الأسر المعيشية لبيانات تحويلات المغتربين. ولم يتم التحقق أيضا من صحة هذه الإجابات بمقارنتها مع المعلومات المتاحة من مصادر أخرى. ومن المشكلات الأخرى التي ظهرت أن تكوين الأسر المعيشية لم يكن متطابقا دائما في المسحين، بسبب اختلاف التوقيت بين دراسة قياس المستويات المعيشية ومسح تحويلات المغتربين. وفي بعض الحالات، كانت الأسر المعيشية قد غيرت مكان إقامتها في الفترة الفاصلة. وقد استغرق إجراء المسح وقتا طويلا للغاية.

المسح القومي لتحويلات الأسر في ألبانيا هو مسح مستمر متعدد الأغراض يتم من خلاله جمع معلومات من الأسر المعيشية التي تتلقى تحويلات شخصية بشأن طائفة من الموضوعات المختلفة. ويتولى إجراء المسح المعهد الإحصائي الألباني (INSTAT) بتكليف من بنك ألبانيا المركزي، لتوفير معلومات عن حجم التحويلات الشخصية من الألبان المقيمين في الخارج، ومنشأ هذه التحويلات، ومعدل تواترها، ووجهتها، وكذلك عن استخدام الجهاز المصرفي ومشغلي خدمات تحويل الأموال في تنفيذ عمليات التحويل، وعن كيفية استخدام الأسر المعيشية للتحويلات. وتمثل تحويلات المغتربين مصدرا مهما لدخل العديد من الأسر الألبانية، حيث يتلقى حوالي ربع هذه الأسر تحويلات شخصية معظمها من الألبان المقيمين في اليونان وإيطاليا. ويصمم المسح بحيث يسمح بالحصول على معلومات عن حجم التدفقات الداخلة، وتوزيعها الجغرافي، والقنوات المستخدمة في تحويلها، وكيفية استخدام الأسر المعيشية للأموال المحولة، ونسبة التحويلات من مجموع دخل الأسر المعيشية، ومعدل تواتر التحويلات، والخصائص الاجتماعية-الاقتصادية للأطراف المتلقية. والمسح مصمم بحيث يجري سنويا، وتكون العينة مجموعة فرعية من عينة مسح "دراسة قياس المستويات المعيشية في ألبانيا"، وهي عينة ممثلة للأسر المعيشية المقيمة على المستوى القومي. ويتم استقراء نتائج المسح المتعلق بتحويلات المغتربين للاستفادة منها في مسح "دراسة قياس المستويات المعيشية في ألبانيا".

وتستمد العينة من عينة مسح "دراسة قياس المستويات المعيشية" ذات المرحلتين والشكل العنقودي والتي يبلغ حجمها حوالي ٣٦٠٠ أسرة معيشية. ويقوم المعهد الإحصائي الألباني بإجراء مقابلات مع الأسر المعيشية المشمولة في عينة "دراسة قياس المستويات

يأتي أغلب مهاجريها وعمالها المستخدمين لأجل قصير من عدد قليل من البلدان أو الأقاليم، أو في البلدان المعروفة أن مهاجريها وعمالها المستخدمين لأجل قصير يتجمعون في مناطق معينة. وقد تكون مفيدة أيضا حيث يوجد إطار معاينة ملائم.

الاعتبارات المتعلقة بتصميم المسوح المتخصصة (للمدفوعات والمقبوضات)

٤-٩٩ الاعتبار الأول في تصميم أي مسح متخصص هو المجتمع الإحصائي المعني. وقد يتمثل هذا المجتمع في الأسر المعيشية التي تتلقى تحويلات شخصية من الخارج، أو ربما - تركيزا على الناحية العملية - من الأسر المعيشية التي يعمل بعض أفرادها في الخارج، بما في ذلك العمال المستخدمون لأجل قصير أو العمال الموسميون. وغالبا ما تكون نسبة هذا المجتمع الإحصائي بسيطة نسبيا؛ ففي التسعينات، على سبيل المثال، بلغت نسبة المهاجرين والعمال المستخدمين لأجل قصير في معظم الحالات ٦,٥٪ في ثلاثة أرباع البلدان. أما الاعتبار الثاني فهو تحديد كيفية تكوين عينة ممثلة. فإذا توافرت قائمة بالأسر المعيشية في المجتمع الإحصائي المستهدف (أو بديل مقارب)، تصبح المعاينة مهمة سهلة ويمكن استخدام الطرق المعتادة استنادا إلى إطار المعاينة هذا.

نسبة المهاجرين والعمال المستخدمين لأجل قصير في المجتمع الإحصائي مرتفعة. غير أن عددا قليلا من البلدان يحصل على التقديرات باستخدام هذا المنهج نظرا لأن التكلفة التي تترتب على إضافة أسئلة محددة عن تحويلات المغتربين في هذه المسوح قد تكون مرتفعة كما أن نسبة المهاجرين والعمال المستخدمين لأجل قصير من بلدان محددة غالبا ما تكون منخفضة للغاية بحيث لا تسمح بوضع تقدير مفيد للتدفقات الثنائية. ولكن البلدان تستخدم المسوح الموجودة لديها من أجل تقدير ميل الأفراد لتحويل الأموال، كما تستخدمها في النماذج الديمغرافية.

تقدير المدفوعات باستخدام المسوح المتخصصة

٤-٩٨ المسوح التي تستهدف المهاجرين والعمال المستخدمين لأجل قصير (أو الأسر المعيشية التي لديها أفراد يرسلون تحويلات من الخارج) لا يشيع استخدامها في وضع تقديرات لتحويلات المغتربين، لكنها مصدر مهم للبيانات يتميز بفعالية التكلفة. فمحتوى الاستبيان يمكن تحديده بدقة، ولا يلزم أن تكون العينات المستخدمة في نفس حجم عينات المسوح التي يقوم تصميمها على تمثيل كافة السكان. وتعتمد هذه المسوح على تصميم جيد للعينة حتى يتسنى تحديد المجتمع الإحصائي المستهدف الذي قد تكون نسبته بسيطة نسبيا. وقد تكون هذه المسوح أنسب في البلدان التي

الجدول ٤-٣: توضيح للمعاينة الطباقية غير التناسبية: عينة نسبتها ١٠٪ من ٢٨٠ منطقة عد

التوزيع غير التناسبي المعدل جيم	التوزيع غير تناسبي باء	التوزيع التناسبي (عينة نسبتها ١٠٪) ألف	متوسط نسبة المجتمع الإحصائي المستهدف في كل طبقة	عدد مناطق العد	الطبقة
٥	١٠	١	٠,١	١٠	١
٦	١٠	٢	٠,٠٥	٢٠	٢
٨	٥	٥	٠,٠١	٥٠	٣
٩	٣	٢٠	٠,٠٠١	٢٠٠	٤
٠,٠٣	٠,٠٦	٠,٠١			النسبة المتوقعة للمجتمع الإحصائي المستهدف في العينة

٣ هذه الطريقة في عينة طبقية من ٢٨٠ منطقة عد (أو عنقود) يبلغ فيها متوسط نسبة المهاجرين والعمال المستخدمين لأجل قصير ١٪ من السكان. ومن ثم يتوقع أن تحتوي العينة الاعتيادية (العمود ألف) على أسرة معيشية واحدة فقط مقابل كل ١٠٠ أسرة مدرجة في المجتمع الإحصائي، بينما يتوقع للعينة التي تنطوي على "معاينة مفرطة" للطبقتين ١ و ٢ (العمود باء) - في هذه الحالة باستخدام العدد النسبي للمجتمع الإحصائي المستهدف في كل طبقة - أن تتضمن ست أسر معيشية مقابل كل ١٠٠ أسرة مدرجة في المجتمع الإحصائي المستهدف، وهو ما يحقق خفضاً كبيراً في التكاليف. وأخيراً، يؤدي التوزيع الأمثل إحصائياً الذي أوصت به دراسة Kish (١٩٦٥) (حيث تختار العينة بالتناسب مع الخطأ المعياري محل الاهتمام) إلى التوزيع الوارد في العمود جيم عندما يشكل ذلك المتغير نسبة المجتمع الإحصائي المستهدف. ويمكن إنشاء أوزان العينة بحرص حتى يمكن تعديل التقديرات المستمدة من العينة للتوصل إلى تقديرات ممثلة للمجتمع الإحصائي المستهدف.

٤-١٠٣ والشرط الأساسي لنجاح هذه الطريقة هو وجود معلومات عن نسبة انتشار المجتمع الإحصائي المستهدف في مناطق العد. وقد تتمكن البلدان ذات الأنظمة الدقيقة لتسجيل السكان من الحصول على هذه المعلومات، أو قد يتسنى إعداد هذه المعلومات من واقع تعداد سكاني حديث.

٤-١٠٤ وبعد اختيار مناطق العد، تُشتق قائمة الأسر المعيشية الفعلية في العينة عن طريق عملية من مرحلتين. وتنطوي هذه العملية على إدراج أولي للأسر المعيشية في كل منطقة، مع إجراء نوع من الغرلة. فعلى سبيل المثال، يمكن سؤال الأسر المعيشية المدرجة عما إذا كانت قد أرسلت أو تلقت تحويلات، أو ما إذا كانت أسرة مهاجر أو عامل لأجل قصير. بعد ذلك، تُسحب عينة المجتمع الإحصائي المستهدف من هذه القائمة المغرلة. ورغم أن هذه الطريقة تنتج عينة من المجتمع الإحصائي المستهدف، تجدر الإشارة إلى أن تحديد عينة نهائية يمكن أن يكون مهمة

٤-١٠٠ وقد استُخدمت السجلات الإدارية الحكومية للمهاجرين الشرعيين في مسوح متعددة، منها مسح المهاجرين الجدد في الولايات المتحدة، والمسح الطولي للمهاجرين إلى أستراليا، والمسح الطولي للمهاجرين في نيوزيلندا. وقد اعتمدت بعض المسوح على طرق بديلة أخرى لحصر السكان المهاجرين، كتحديد أسماء العائلات التي تنتمي إلى بلدان معينة من واقع دليل الهاتف. لكن أطر المعاينة لا تتوافر في معظم الحالات أو تفتقر إلى الدقة الكافية. وهناك ثلاثة مناهج رئيسية نوضحها بإيجاز فيما يلي: المعاينة الطباقية غير التناسبية ذات المرحلتين، وما يسمى المعاينة باستخدام "كرة الثلج" أو بسلسلة الإحالات، ومعاينة نقط التجمع.^{٤٥}

المعاينة الطباقية غير التناسبية ذات المرحلتين^{٤٦}

٤-١٠١ تتم المعاينة الطباقية غير التناسبية عادة على مرحلتين: فيتم اختيار عناقيد المسح من خلال هذه المعاينة، ثم تستخدم المعاينة ذات المرحلتين لإدراج الأسر المعيشية في هذه العناقيد التي تمثل أعضاء المجتمع الإحصائي الخاضع للمسح. وعندئذ يمكن اختيار العينة من هذه القوائم. والغرض من هذه الطريقة هو ضمان أن يكون عدد المجيبين من المجتمع الإحصائي كافياً في العينة، وأن يتسنى تحديد احتمالية الاختبار بالنسبة لكل مجيب.

٤-١٠٢ وتنطوي المعاينة الطباقية المعتادة على عناقيد معاينة داخل مجموعات من العناقيد المتماثلة، كالتالي تتماثل فيها نسبة انتشار المجتمع الإحصائي الذي يغطيه المسح (أي الأسر المعيشية التي ترسل أو تتلقى تحويلات دولية). أما في حالة المجتمعات الإحصائية النادرة، فقد لا يتوافر فيها عدد كاف من الأسر المعيشية، وبالتالي تكون الطبقة التي تحتوي على أكبر عدد من الأسر المعيشية ممثلة بالزيادة عن طريق "المعاينة المفرطة". ويوضح الجدول ٤-٤

^{٤٥} للاطلاع على شرح كامل لطرق المعاينة، راجع دراسة Kish (1965).
^{٤٦} هذه هي الطريقة المقترحة في دراسة (Bilsborrow and others (1997).

٤-١٠٨ وهذه الطريقة فعالة من حيث التكلفة وقد تؤدي إلى زيادة استجابة الأفراد الذين لا يعيشون أغلب الوقت مع الأسرة المعيشية. وقد يكون المنهج المتبع فعالاً في الحصول على معلومات عن المعاملات بخلاف التحويلات. فيمكن أن يطلب إلى العمال الموسميّين، على سبيل المثال، تقديم معلومات عن دخولهم ونفقات سفرهم. وهناك دراسة حالة من بلغاريا تصلح مثلاً جيداً لبنود البيانات المتعددة التي يمكن الحصول عليها من معاينة نقط التجمع أو نقط التقاطع (راجع الإطار ٤-٦).

٤-١٠٩ لكن العينات قد لا تكون ممثلة إلا لمن يمرّون بنقط التجمع، ومن ثم يكون احتمال التحيز قائماً (فعلى سبيل المثال، قد يكون وجود بعض مجموعات المهاجرين والعمال المستخدمين لأجل قصير في نقط التجمع أكثر تواتراً من غيرها). كذلك يمكن إجراء مقابلات متكررة مع المجيبين، وبالتالي يصبح من المهم حساب واستخدام أوزان ترجيحية للتغلب على هذه المشكلة. وهناك عيب آخر يتمثل في أن هذا النوع من المسوح يكون استبياناً قصيراً في العادة، لأن الوقت المتاح للإجابة يكون أقصر منه في حالة الزيارة المنزلية.

تسجيل تحويلات المغتربين حسب نوع المعاملة

٤-١١٠ عادة ما ترتبط مسوح الأسر المعيشية عموماً بتقدير تحويلات العاملين في الخارج وفقاً لمفهوم الطبعة السابقة من دليل ميزان المدفوعات والتحويلات الشخصية وفقاً لمفهوم الطبعة الجديدة من الدليل. أما التحويلات الرأسمالية، والمزايا الاجتماعية، وتعويضات العاملين، ونفقات السفر وغيرها من النفقات المرتبطة بالعمل لأجل قصير في الخارج، والتحويلات من المؤسسات غير الهادفة للربح، فلا يزال قياسها أقل تطوراً بكثير. ورغم أنه يفترض أن يكون تقدير بعض هذه البنود من خلال المسوح أمراً ممكناً، فإن الخبرة العملية محدودة للغاية حالياً في هذا المجال (راجع الجدول ٤-٤).

٤-١١١ وتنشأ بعض المشكلات بالفعل عند تطبيق مفاهيم وتعريفات موحدة، ومنها أن مفهوم الأسرة المعيشية وقواعد الإقامة في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات وفي إحصاءات الهجرة والسكان لا تتطابق بالضرورة مع مفاهيم العائلة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يغيب أحد أفراد الأسرة المعيشية لأكثر من عام ولكن الأسرة تظل تعتبره أحد أفرادها ومصدر دخلها الرئيسي.

مزايا البيانات المستمدة من مسوح الأسر المعيشية

شمولية البيانات

٤-١١٢ من مزايا استخدام مسوح الأسر المعيشية كمصدر بيانات يعتمد عليه المعدون إمكانية جمع بيانات عن التحويلات المرسلة عن طريق القنوات الرسمية وغير الرسمية (ب طرح أسئلة إما على مرسل الأموال أو متلقيها).

شاقة (ومكلفة غالباً) بسبب مرحلة الإدراج. وقد اعتمد المنهج ذو المرحلتين في إجراء مسح متخصص لتحويلات المغتربين في ألبانيا (الإطار ٤-٥) عن طريق غريلة عينة موجودة ممثلة للمستوى القومي تم استخدامها في مسح متعدد الموضوعات أُجري على نطاق واسع. وفي هذه الحالة، لم تُستخدم المعاينة الطبقيّة التناسبية لأن نسبة المجتمع الإحصائي المستهدف من مجموع السكان مرتفعة نسبياً (حوالي ٢٥٪).

المعاينة بسلسلة الإحالات أو بطريقة "كرة الثلج"

٤-١٠٥ سلسلة الإحالات هي طريقة شائعة للحصول على عينات المجتمعات الإحصائية النادرة إذا لم تتوافر أطر جيدة للمعاينة. وفي هذه الطريقة، يتم تحديد عينة أولية من المجيبين ("البذور") واستخدامها في الحصول على إحالات إلى أعضاء آخرين في المجتمع الإحصائي المستهدف.

٤-١٠٦ وتتضمن العينات الناتجة عن هذه الطريقة عوامل جذب من منظور القائم بالمسح: فالمتطلبات الأساسية لإجرائها قليلة نسبياً، كما أن تكلفة تكوينها أقل إذا ما قورنت بالعينات ذات المرحلتين بسبب عدم وجود الخطوة المتوسطة التي يتم فيها إدراج الأسر المعيشية. لكن نجاح هذه العينات يستوجب أن يكون أعضاء المجتمع الإحصائي المستهدف قادرين على القيام بهذه الإحالات وراغبين في القيام بها؛ ولا يصدق ذلك دائماً عند مسح مجموعات المهاجرين. وإضافة إلى ذلك فإن العينة ستكون ممثلة لشبكة المجيبين المترابطين بدلاً من المجتمع الإحصائي المستهدف، وقد يصعب تحديد احتمالات دقيقة لاختيارات المجيبين.

معاينة نقط التجمع أو نقط التقاطع

٤-١٠٧ تعتمد معاينة نقط التجمع على تحديد المجتمع الإحصائي المستهدف في مواقع أو "نقط تجمع" محددة. وإذا توخينا الدقة، لا يمكن وصف هذه الطريقة بأنها مسح للأسر المعيشية، إنما هي منهج مسح للأفراد يشجع استخدامه في مسح المجتمعات الإحصائية النادرة. وتنطوي هذه الطريقة في العادة على نظام للمعاينة يتم فيه اختيار نقط تجمع ممثلة جغرافياً وزمنياً. وفي حالة تقدير التحويلات الشخصية، يمكن إجراء مقابلات مع المهاجرين عند عبورهم النقط الحدودية، أو في مواقع أخرى قد يترددون عليها. فالمملكة المتحدة، على سبيل المثال، تجري عند المعابر الحدودية مسحاً مستمراً من هذا النوع حول الهجرة، يُطلق عليه اسم "مسح المسافرين دولياً". وقد استخدمت هذه الطريقة أيضاً لإجراء مسح للغانيين والمصريين في إيطاليا تحت رعاية اليوروستات وتولى إجراءه المعهد الهولندي الديمغرافي المتعدد التخصصات.

الإطار ٤-٦: بلغاريا: تقدير تعويضات العمال المستخدمين لأجل قصير في الخارج

لأن هذه هي مدة التأشيرة السياحية التي يحصلون عليها. وبعدها يقدر البنك مجموع عدد العمال المستخدمين لأجل قصير في الخارج في الشهر المراد بإضافة عدد الذين سافروا في ذلك الشهر إلى عدد من سافروا في الشهرين السابقين.

ويقدر البنك إجمالي تعويضات العاملين الشهرية بالنسبة لكل بلد من بلدان المقصد، بضرب العدد المقدّر للبلغاريين الذين يسافرون لكل بلد بغرض العمل لأجل قصير في الحد الأدنى للأجر الشهري في ذلك البلد. وعند تمثيل الحد الأدنى للأجور ببيانيا في مقابل مؤشر مقارن لمستويات الأسعار، تبين وجود ثلاث مجموعات متميزة من بلدان المقصد، مجموعة تتميز بارتفاع الأجور وتكاليف المعيشة، وأخرى متوسطة الأجور وتكاليف المعيشة، وثالثة منخفضة الأجور وتكاليف المعيشة. ويحسب البنك معاملات تمثل تكلفة المعيشة كنسبة مئوية من الحد الأدنى للأجور في بلد واحد فقط من كل مجموعة، شريطة أن تتوافر لديه معلومات تفصيلية عن تكاليف المعيشة في ذلك البلد. فبالنسبة للبلدان ذات الأجور المرتفعة والمتوسطة، استخدم البنك معلومات عن تكاليف معيشة الطلاب حصل عليها من الكتيبات الإرشادية التي تقدم للطلاب عن مصروفات الدراسة. وبالنسبة للبلدان ذات الأجور المنخفضة، استخدم البنك معلومات عن تكاليف المعيشة في مستوى الكفاف حصل عليها من النشرات الإحصائية الرسمية. وأصدر البنك تقديرات لنفقات هؤلاء العاملين بضرب المعاملات المئوية الملائمة في الحد الأدنى للأجور في كل بلد من بلدان المجموعات الثلاثة. وأخيرا، حسب البنك صافي تعويضات العاملين لكل بلد بطرح هذه النفقات من إجمالي تعويضات العاملين.

تسافر أعداد كبيرة من البلغاريين إلى بلدان أخرى للعمل على أساس قصير الأجل ويرسلون تحويلات عبر القنوات غير الرسمية. وترجع نشأة هذا النمط إلى البطالة في بلغاريا وسهولة الحصول على تأشيرات سياحية للإقامة في بلدان الاتحاد الأوروبي لمدة ثلاثة شهور. ويستخدم بنك بلغاريا الوطني نموذجا لتقدير "تعويضات العاملين" و"صافي تعويضات العاملين" التي يرسلها العمال المستخدمون لأجل قصير في الخارج عبر القنوات غير الرسمية إلى بلغاريا، وذلك لتكميل البيانات المتعلقة بالتحويلات الشخصية التي يجمعها من نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية.

ويحصل بنك بلغاريا الوطني على معلومات شهرية من شرطة الحدود البلغارية عن عدد المواطنين الذين يسافرون إلى الخارج بغرض السياحة والبلدان التي يتوجهون إليها. غير أن عددا كبيرا منهم يسافر في الواقع بتأشيرة سياحية ولكن بغرض العمل لأجل قصير دون الحصول على تصريح. وحتى يتسنى الفصل بين البلغاريين المسافرين بغرض العمل لأجل قصير والسائحين الحقيقيين، يجري بنك بلغاريا الوطني مسحا لشركات السياحة البلغارية ويقدر عدد السياح البلغاريين الذين يستخدمون شركات سياحة أجنبية استنادا إلى مسح للأسر المعيشية يركز على السائحين البلغاريين. وبدمج المعلومات المتعلقة بشركات السياحة الوطنية والأجنبية معا، يستطيع البنك تقدير عدد السائحين البلغاريين الذين يسافرون إلى الخارج حسب بلد المقصد، ثم يطرح منه عدد السائحين البلغاريين وفقا لبيانات شرطة الحدود لاشتقاق تقدير شهري لعدد العاملين البلغاريين الذين يسافرون لبلدان أخرى بغرض العمل لأجل قصير دون تصريح. ويفترض البنك بقاء هؤلاء العاملين لمدة ثلاثة شهور

خطأ المعاينة

٤-١١٦ من الوارد حدوث خطأ في المعاينة، لا سيما إذا كان المجتمع الإحصائي المستهدف بالدراسة نادرا نسبيا وعدد الأسر المعيشية المجيبة صغيرا في العينة. وقد لا يكون المجتمع الإحصائي المستهدف موزعا بالتساوي بين السكان، وربما يتطلب ذلك استخدام أساليب معاينة خاصة لتحديد المجتمع الإحصائي المستهدف وإدراجه في العينات الممثلة إحصائيا. وفي بعض الحالات، لا تغطي المسوح القومية المستخدمة إلا المجتمع الإحصائي للأسر المعيشية التي تتخذ من العنوان المختار في العينة مقرا رئيسا لإقامتها. وهنا قد يستبعد من العينة العمال المستخدمون لأجل قصير.

الأخطاء في غير المعاينة

٤-١١٧ من الوارد حدوث خطأ في غير المعاينة. وأهم خطأ من هذا القبيل هو احتمال أن تكون البيانات المبلغية عن التحويلات الشخصية ناقصة، لأن المجيبين غالبا ما يعتبرونها بيانات حساسة. وقد يكون هناك تردد في المشاركة في مسح الأسر المعيشية إذا كانت الأسر المعنية تضم مهاجرين وعمال مستخدمين لأجل قصير لا يحملون وثائق رسمية، أو تتلقى دخلا من عمال مستخدمين لأجل قصير في الخارج لا يحملون وثائق رسمية أيضا.

الرقابة المباشرة على تعريف البيانات

٤-١١٣ إلى جانب ذلك، يمارس القائمون بالمشح رقابة أكثر مباشرة على المعلومات التي يتم جمعها، لأنها ليست نتاجا فرعيا للنظم الإدارية أو المالية. ففي البلدان التي يمكن إضافة أسئلة إلى مسوحها المعتادة، يمكن الحصول على بيانات حديثة عن تحويلات المغتربين متى تم إجراء مسح الأسر المعيشية.

توافر بيانات تفصيلية مفيدة

٤-١١٤ يمكن أن تقدم المسوح أيضا معلومات عن كيفية إرسال تحويلات المغتربين والأغراض التي تستخدم فيها، وهي معلومات يمكن أن تفيد القائمين بإعداد بيانات ميزان المدفوعات عند تقييم نطاق تغطية البيانات المستمدة من مصادر أخرى. وقد توفر المسوح أيضا معلومات تساعد على تقدير التدفقات الثنائية.

عيوب البيانات المستمدة من المسوح

٤-١١٥ ينبغي أن يكون معدو البيانات على دراية بالقضايا العامة التالية عند استخدام بيانات من أي مسح للأسر المعيشية.

الجدول ٤-٤: تغطية مجملات تحويلات المغتربين باستخدام مسوح الأسر المعيشية

مجملات تحويلات المغتربين	البيانات المتاحة عادة من خلال مسوح الأسر المعيشية
التحويلات الشخصية	التحويلات الجارية المبلّغة من الأسر المعيشية
التحويلات الشخصية من المغتربين	التحويلات الجارية والشخصية من خلال الأسر المعيشية المبلّغة، وإن كانت هذه الأسر قد يتعذر عليها تقديم معلومات كافية لفصل المعاملات الجارية عن الرأسمالية؛ وكذلك بيانات تعويضات العاملين والنفقات المرتبطة بالعمل لأجل قصير في الخارج (السفر والضرائب وغيرها) في حالة وجود عمال مستخدمين لأجل قصير.
مجموع تحويلات المغتربين	التحويلات الجارية والرأسمالية إلى الأسر المعيشية، بما في ذلك المزايا الاجتماعية
مجموع تحويلات المغتربين والتحويلات المرسلّة إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	التحويلات الجارية والرأسمالية إلى الأسر المعيشية، بما في ذلك المزايا الاجتماعية والتحويلات المرسلّة إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية

ملحوظة: قد يشيع الإبلاغ الخاطئ في جميع بنود البيانات.

التكاليف

٤-١٢٠ تختلف تكاليف استخدام مسوح الأسر المعيشية اختلافا كبيرا بين البلدان، حسب تكلفة التعداد وتكلفة الحصول على المشورة الفنية. فالحصول على تقديرات أدق عادة ما يستلزم عينات أكبر، وهو ما يرفع التكلفة أو يؤثر على درجة حداثة البيانات. وقد تكون إضافة أسئلة إلى مسح موجود أرخص وسيلة للحصول على بيانات مسح الأسر المعيشية، لكن أحجام العينات الناتجة القابلة للاستخدام قد تكون صغيرة ما لم يتم تجميع عينات متتالية، لأن الأسر المعيشية التي ترسل أو تتلقى التحويلات الشخصية يرجح أن تكون نادرة نسبيا. وتختلف تكلفة المسوح المتخصصة حسب طريقة المعاينة المستخدمة؛ فالمرجح أن تكون المعاينة التطبيقية غير التناسبية ذات المرحلتين هي الأدق والأكثر تكلفة، والمعاينة بسلسلة الإحالات أقل تكلفة، في حين أن معاينة نقط التجمع هي الأقل تكلفة على الإطلاق.^{٤٧}

التغلب على بعض العيوب

٤-١٢١ يرجح أن تكون مسوح الأسر المعيشية مفيدة للغاية إذا كانت هناك تدفقات كبيرة عبر القنوات غير الرسمية، أو في حالة عدم توافر البيانات من خلال نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية أو عن طريق مشغلي خدمات تحويل الأموال أو البنوك. وفي هذه الحالات، ينبغي أن ينظر معد البيانات أولا فيما إذا كانت مسوح الأسر المعيشية يمكن أن تفيد في تقدير تحويلات المغتربين لأغراض ميزان المدفوعات؛ وأفضل سبيل لذلك هو التعاون مع هيئة الإحصاء المركزية. وقد يساعد في هذا الصدد استعراض القائمة المرجعية التالية:

^{٤٧} هذا الرأي تدعمه أدلة تجريبية مستمدة من مسح تجريبي أجري عام ٢٠٠٦ للبرازيليين من أصل ياباني، حيث قُدّرت تكلفة مسح يحتوي على ٥٠٠ استبيان بنحو ١٤٢ ألف دولار أمريكي في حالة المسح العشوائي الطبقي، ونحو ٦٧ ألف دولار في حالة المسح بسلسلة الإحالات، ونحو ٢٠ ألف دولار في حالة مسح نقط التجمع (راجع دراسة McKenzie and Mistiaen, 2007).

وفي بعض الحالات، قد يستبعد تماما من إطار المعاينة المهاجرون والعمال المستخدمون لأجل قصير في الخارج إذا كانوا لا يشكلون جزءا من أسر معيشية نمطية وإنما يعيشون في أماكن إقامة جماعية توفرها لهم جهة العمل. وحتى عندما تشارك الأسر المعيشية، فقد لا يدرج المقيم على المسح بيانات العاملين بغير وثائق رسمية ضمن قائمة أفراد الأسرة. وغالبا ما تتطلب الأسئلة من المقيمين أن يتذكروا المبالغ المرسلّة في فترات سابقة، وهو أمر من المعروف أنه يؤثر مستوى الدقة.

تمثيل العينة للمجتمع الأصلي

٤-١١٨ قد لا تكون العينات ممثلة للمجتمع الإحصائي المستهدف. ففي حالة المعاينة القائمة على نقط التجمع، على سبيل المثال، تمثل العينة المجتمع الإحصائي لكل من يترددون على أماكن من النوع المختار. وإذا اختلف نمط تحويلات المغتربين في هذه المجموعة عن المجتمع الإحصائي ككل، يظهر تحيز في التقديرات المستمدة بهذه الطريقة. وإضافة إلى ذلك، قد لا تدرج في العينات تحويلات المهاجرين والعمال المستخدمين لأجل قصير، رغم أهميتها، إذا كانوا لا يحملون وثائق رسمية.

توافق البيانات

٤-١١٩ ينبغي أن توضع مفاهيم وتعريف ميزان المدفوعات في الاعتبار عند تصميم المسوح أو استخدام نتائجها، وأن تقارن بدقة مع المفاهيم والتعاريف المستخدمة في المسوح. فعلى سبيل المثال، قد يصعب تحديد المقيمين وغير المقيمين (فأفراد الأسر المعيشية المقيمين في الخارج لمدة تقل عن سنة، على سبيل المثال، قد يعتبرون غير من منظور رب الأسرة)، كما أن العناصر اللازمة لحساب مجموع تحويلات المغتربين (المزايا الاجتماعية، ومعاشات التقاعد، ومصروفات السفر) قد لا يسهل جمعها أو تحديدها. وقد يتطلب الأمر أن يشير معدو البيانات على القائمين بالمسح بالتصميم المناسب للاستبيان (لضمان إمكانية تقدير العناصر ذات الصلة بتحويلات المغتربين، على سبيل المثال).

التكلفة أو غير عملية لأسباب مؤسسية أو ثقافية.^{٤٨} وعلى ذلك فإن خيارات القياس المباشر لمعاملات تحويل أموال المغتربين محدودة للغاية، وغالبا ما يتم التقدير باستخدام بيانات ثانوية عندما يكون القياس المباشر خيارا غير متاح.

٤-١٢٣ يتناول هذا القسم استخدام مصادر البيانات غير المباشرة (وتسمى أيضا "البيانات الثانوية") في تقدير معاملات تحويل أموال المغتربين. ويمكن أن تستند عمليات التقدير هذه إلى بيانات ثانوية كثيرة ومتنوعة، منها بنود ميزان المدفوعات غير المرتبطة بتحويلات المغتربين، أو البيانات الاقتصادية الملاحظة، أو البيانات الديمغرافية. ويمكن تصميم مناهج التقدير لتلبية احتياجات وإمكانات الاقتصاد القائم بإعداد البيانات حسب طبيعة البيانات الثانوية ومدى توفرها. كما يمكن استخدام البيانات الثانوية في تقدير كافة بنود تحويلات المغتربين ذات الصلة أو في سد الثغرات إذا ما تبين عدم اكتمال البيانات التي يتم الحصول عليها من الملاحظة المباشرة (راجع أيضا الفصل الخامس).

وصف المنهج

٤-١٢٤ يشار إلى مناهج التقدير أيضا بالنماذج، تعبيرا عن كونها تمثيلا أو وصفا لنظام أو عملية بهدف توضيح هيكلها أو طريقة تنفيذها. وتقوم أطر النماذج النمطية على المنطق والرياضيات. فعلى غرار الحال في مجالات أخرى مثل العلوم الطبيعية والاجتماعية، تعمل النماذج كأطر مبسطة تهدف إلى توضيح عمليات معقدة. ويميز هذا القسم بين ثلاثة مناهج لإعداد النماذج بغرض تقدير تدفقات تحويلات المغتربين:

- النماذج الديمغرافية القائمة على البيانات الديمغرافية: تعتمد في الأساس على سجلات السكان، والبيانات الإدارية الحكومية، والتعدادات والمسوح السكانية، ومسوح المهاجرين.
- نماذج الاقتصاد القياسي كمنهج ثان لتقدير تحويلات المغتربين: وفي هذه النماذج، يرصد معدو البيانات محددات تحويلات المغتربين التي تتوافر بيانات عنها، ثم يحددون نموذجا رياضيا لتقدير هذه التحويلات استنادا إلى هذه المحددات.
- نماذج تحليل البواقى على أساس المتطابقات المحاسبية: وتستند هذه النماذج في صورتها النمطية إلى الحساب الجاري أو البيانات النقدية لتقدير تحويلات المغتربين، وتفترض أن ما يوجد من اختلالات تفسره تدفقات تحويلات المغتربين غير المشاهدة.

^{٤٨} مع انتشار التحويلات غير الرسمية، من الطبيعي أن نتوقع زيادة أهمية استحداث مصادر بيانات إضافية أو استخدام مناهج أخرى كأدوات مكملة لنظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية وطريقة الإبلاغ المباشر. وإذا كانت هناك عوامل مثل الهجرة غير الشرعية، أو الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، أو التحايل الضريبي، أو القواعد التنظيمية، يصبح من المستبعد أيضا أن تفصح الأسر المعيشية من خلال المسوح عن معلوماتها الكاملة. ويمكن أن تكون المسوح غير عملية لأسباب أخرى أيضا، منها التكاليف، والتأخير، والتعقيدات المتعلقة بالطرق الإحصائية (كتحديد المجتمع الإحصائي أو العينة المطلوبة).

(أ) مراجعة المسوح الموجودة لتقييم مدى رصدها للمعلومات المتعلقة بتحويلات المغتربين، ومدى إمكانية استخدامها (بما في ذلك مدى حداثة بياناتها ودورية إعدادها).

(ب) النظر في إضافة أسئلة عن التحويلات الشخصية وتحويلات المغتربين إلى المسوح الرسمية المستخدمة.

(ج) النظر في شراء أسئلة في المسوح متعددة العملاء التي تجريها الشركات الخاصة أو المجموعات البحثية.

(د) النظر في إجراء مسح متخصص للأسر المعيشية أو الأفراد، أو مسح متخصص لمرسلي التحويلات في البلدان المهمة إذا كان حجم الممرات المستخدمة في تحويل أموال المغتربين منها كبيرا للغاية؛ وكذلك تحديد ما إذا كان هناك إطار معاينة مناسب في حالة المسوح المعنية بمرسلي التحويلات.

(هـ) تقدير أحجام العينات المطلوبة من مرسلي التحويلات أو متلقيها، ومعدلات الإجابة المرجحة، وتحيز الإجابات، بالنظر إلى توزيعها بين فئات المجتمع وغير ذلك من الخصائص (وقد تفيد المسوح الاستطلاعية في تحديد هذه التقديرات).

(و) تقدير حجم الأخطاء الأخرى غير المرتبطة بالمعاينة، كنقص البيانات المبلغَة أو المشكلات المتعلقة بتذكر المبالغ المرسلَة أو المتلقاة.

(ز) استعراض تكلفة البدائل المختلفة مقارنة بمنافعها المحتملة من حيث تحسين التقديرات المتعلقة بتحويلات المغتربين.

(ح) في البلدان المرسلَة لتحويلات المغتربين، هل يوجد إطار معاينة مناسب يحدد مكان المهاجرين والعمال المستخدمين لأجل قصير أو السكان المولودين في بلد أجنبي؟

دال- المصادر غير المباشرة للبيانات

٤-١٢٢ تضمنت الأقسام السابقة وصفا لاستخدام عمليات القياس المباشر كمصادر للبيانات عند إعداد إحصاءات عن تحويلات المغتربين. ويعتمد القياس المباشر على مندوبي المسح - مثل مبلغى البيانات في نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية والذين يتضمنون البنوك أو مشغلي خدمات تحويل الأموال - في تصنيف المعاملات التي تتم من خلالها وإبلاغ بياناتها؛ أو على أطراف المعاملة - كالأسر المعيشية التي تغطيها مسوح الأسر المعيشية - في إبلاغ بيانات ما يجرؤونه من معاملات. وهناك حالات يصعب فيها القياس المباشر لمعاملات تحويل أموال المغتربين أو يكون إجراؤه غير عملي. فعلى سبيل المثال، قد يكون نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية غير مطبق في أحد البلدان، وقد تقوم بدور رئيسي في هذا الخصوص قنوات إبلاغ أخرى بخلاف مشغلي خدمات تحويل الأموال. وربما تكون مسوح الأسر المعيشية باهظة

الإطار ٤-٧: تقدير (مدفوعات) التحويلات الشخصية من الولايات المتحدة

نسبة من يرسلون التحويلات من السكان المولودين في بلد أجنبي، ونسبة الدخل المرسل، وبالتالي على تقديرات التحويلات الشخصية. كذلك يفترض النموذج ثبات نسبة الدخل المرسل خلال مدة الإقامة في الولايات المتحدة، رغم اختلاف هذه النسبة تبعاً لما إذا كان أبناء مرسل التحويل يعيشون معه أم لا. ويسمح هذا الافتراض بتغير التحويلات تغيراً مباشراً تبعاً لتغير الدخل، مع ثبات العوامل الأخرى. ويفترض النموذج أيضاً أن نسبة الدخل المحول تكون أعلى بكثير إذا كان الأفراد ينتمون إلى بلدان أقل تقدماً تجاور الولايات المتحدة (لا المكسيك وبلدان منطقة الكاريبي) لأن انخفاض تكاليف الهجرة من هذه المناطق يسمح للأسر الأفقر نسبياً بالهجرة إلى الولايات المتحدة. ويفترض النموذج أنه كلما زادت مدة الإقامة انخفضت نسبة مرسل التحويلات من السكان المولودين في بلدان أجنبية.

ولتقدير التحويلات الشخصية، يقسم مكتب التحليل الاقتصادي البلدان إلى أربع مجموعات مرسلات للتحويلات، على أساس نصيب الفرد من الدخل في كل بلد وقرب البلد من الولايات المتحدة. وتعكس المجموعات الأربع مستويات تحويل مختلفة: منخفض ومتوسط وعال والأعلى. وباستخدام بيانات من الدراسات المشار إليها آنفاً، يحدد المكتب لكل مجموعة نسبة مئوية للدخل المحول، مع إبقاء نسبة السكان مرسل التحويلات ثابتة في المجموعات الأربع. وبعد ذلك يقوم المكتب بضرب العدد المقدر للسكان المولودين في بلد أجنبي من كل بلد - مرتبة حسب الخصائص الديمغرافية التي تناولناها آنفاً - في نسبة السكان المولودين في بلد أجنبي الذين يرسلون تحويلات، لتحديد المجتمع الإحصائي لمرسل التحويلات. ثم يقوم المكتب بضرب متوسط دخل الفرد من السكان المولودين في بلد أجنبي في نسبة الدخل المحول من السكان الذين يرسلون تحويلات للحصول على نصيب الفرد من التحويلات الشخصية. وأخيراً يقوم المكتب بضرب نصيب الفرد من التحويلات في عدد أفراد المجتمع الإحصائي لمرسل التحويلات للحصول على مجموع التحويلات الشخصية.

الولايات المتحدة هي بلد مضيف لعدد كبير من المهاجرين والعاملين المستخدمين لأجل قصير، ومنتشاً لتدفقات كبيرة من تحويلات المغتربين. غير أن الولايات المتحدة لا يوجد لديها مصادر مباشرة للبيانات، ولذلك يتولى مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي مهمة تقدير بيانات تحويلات المغتربين باستخدام بيانات المسوح الديمغرافية ومسوح الأسر المعيشية بالإضافة إلى نموذج من إعداده. ويفترض مكتب التحليل الاقتصادي أن السكان المولودين في بلد أجنبي يمثلون مجتمع مرسل التحويلات المعني في الولايات المتحدة، لأن المرجح أن يكون للمولودين في بلد أجنبي صلة شخصية بالمقيمين الأجانب. وتشمل تقديرات التحويلات الشخصية كافة التحويلات الجارية من الأسر المعيشية المقيمة إلى غير المقيمة، بغض النظر عن وسيلة التحويل.

ويحتوي النموذج على أربعة متغيرات، هي السكان البالغون المولودون في بلد أجنبي (على أساس فردي)، والنسبة المئوية للسكان المولودين في بلد أجنبي الذين يرسلون تحويلات، ودخل السكان المولودين في بلد أجنبي، والنسبة المئوية للدخل المرسل من السكان المولودين في بلد أجنبي في صورة تحويلات. وتستند بيانات السكان المولودين في بلد أجنبي وبيانات دخلهم إلى البيانات المصدرية المستمدة من المسح السنوي للمجتمع الأمريكي الذي يجريه مكتب التعداد الأمريكي، وهو مسح تفصيلي للأسر المعيشية. ويقوم مكتب التحليل الاقتصادي بتقدير نسبة مرسل التحويلات من السكان المولودين في بلد أجنبي ونسبة الدخل المرسل استناداً إلى دراسات متعددة. وتلقي هذه الدراسات الضوء على مجموعة متنوعة من الخصائص الديمغرافية ذات التأثير الواضح على سلوك إرسال الأموال.

يفترض نموذج مكتب التحليل الاقتصادي أن بعض خصائص السكان المولودين في بلد أجنبي (أي مدة الإقامة في الولايات المتحدة، ونوع الأسرة، والبلد الأصلي، ونوع الجنس) تؤثر على

إذا لم تتوافر هذه البيانات لدى البلد المعني. ويتناول هذا القسم في البداية المزايا والتحديات المرتبطة باستخدام هذا المنهج في تقدير تحويلات المغتربين، ثم يتناول بعض المتغيرات الديمغرافية المرتبطة بسلوك العطاء. ويحتوي هذا القسم أيضاً على دراسات حالة توضح الطريقة التي يستخدم بها معدو البيانات من بلغاريا والولايات المتحدة النماذج الديمغرافية لتقدير تحويلات المغتربين (راجع الإطارين ٤-٦ و ٤-٧).

٤-١٢٧ وكما أشرنا في الفصول السابقة، يصعب قياس التحويلات الشخصية لعدة أسباب، منها أن هذه التحويلات تتسم عادة بعدد كبير يصعب حصره من المتعاملين الذين يجرون معاملات بمبالغ صغيرة وإن كانت متكررة. ومن العسير قياس هذه المعاملات باستخدام المسوح، نظراً لصعوبة تحديد مكان المتعاملين والحصول منهم على إجابات موثوقة. وهناك سبب آخر

٤-١٢٥ ويصف هذا القسم كلا من هذه المناهج الثلاثة القائمة على النماذج، ويوضح دراسات الحالة ذات الصلة بالنماذج الموجودة التي يستخدمها معدو بيانات ميزان المدفوعات، ويشير إلى الفرص المتاحة لوضع نماذج ومناهج جديدة لتقدير البيانات حسب الظروف المحلية. وفي كل من هذه المناهج الثلاثة، يستطيع معد البيانات التمييز بين نماذج تحويلات المغتربين المقبوضة من بلد معين (الجانب الدائن) ونماذج تحويلات المغتربين المدفوعة إلى بلد معين (الجانب المدين).

النماذج الديمغرافية

٤-١٢٦ يستطيع البلد القائم بإعداد البيانات تقدير التحويلات الشخصية بضرب عدد أفراد المجتمع المرسل للتحويلات في متوسط نصيب الفرد من المبلغ المرسل. غير أنه يمكن أن يستخدم البيانات الديمغرافية المرتبطة بالتحويلات الشخصية لتقدير هذه المتغيرات

التحويلات النقدية والعينية من المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية ومن الشركات.

٤-١٣١ وباختصار، تعتمد دقة هذا المنهج اعتمادا كبيرا على دقة البيانات المبلّغة في مسح الأسر المعيشية. وتتوقف دقة نتائج المسوح على مدى تمثيل العينة لعموم السكان ومدى دقة المعلومات التي يقدمها المجيبون عن سلوكهم المعتاد في العطاء. وهناك عدة خصائص ديمغرافية يُعتقد أنها ترتبط بالتحويلات الشخصية، كما يوجد اتفاق عام على أثر العديد من هذه المتغيرات على المبالغ المرسلة. ومن هذه المتغيرات بلد المولد، والأصل العرقي، ومدة الإقامة في الخارج، والدخل، ونوع الجنس، والوضع القانوني، ووجود أطفال في الأسرة المعيشية. وقد ترى البلدان المعدة للبيانات التي لا تجمع هذا النوع من المعلومات الديمغرافية أن استخدام المعلومات الديمغرافية التي تجمعها البلدان الشريكة يصلح بديلا للخصائص الديمغرافية التي يتسم بها المجتمع المرسل للتحويلات. ونموذج الولايات المتحدة الذي يرد وصفه في دراسة حالة هو مثال لمنهج تقدير التحويلات الشخصية التي تُرسل إلى أسر معيشية في بلدان أخرى.^{٤٩}

بلد المولد أو الخلفية العرقية

٤-١٣٢ يُفترض بوجه عام أن الأرجح بالنسبة للتحويلات الشخصية هو أن يقوم بها السكان المولودون في بلدان أجنبية. وبالتالي فإن حجم هؤلاء السكان غالبا ما يشكل أهم المعلومات الديمغرافية التي تستخدم في نماذج التقدير وكثيرا ما يتاح الحصول عليها من بيانات مصدرية. وقد تحتاج البلدان المعدة إلى إجراء تعديل في البيانات إذا كانت هناك تحويلات كبيرة من مهاجري الجيلين الثاني والثالث الذين ينتمون لمجموعات عرقية معينة، أو إذا كانت هناك مجموعات معينة من السكان المولودين في بلدان أجنبية لا تمارس هذا النشاط. وعادة ما يُقدر حجم مرسلي التحويلات في أي نموذج على أساس نسبتهم المئوية من مجموع السكان المولودين في بلدان أجنبية. غير أنه يمكن إنشاء نموذج يطبق البيانات المتعلقة بمتوسط التحويلات الشخصية (شاملة من لا يعطون أي أموال) على مجموع السكان المولودين في بلدان أجنبية. ويمكن أن يستخدم معدو البيانات الأسر المعيشية أو الأفراد كوحدة أساسية لقياس حجم السكان المولودين في بلدان أجنبية (أو

هو تدفق نسبة كبيرة من التحويلات الشخصية عبر القنوات غير الرسمية، كتسليم النقود باليد، بدلا من القنوات الرسمية كالبنوك.

٤-١٢٨ وتمثل إمكانية رصد التحويلات الشخصية المرسلة في أي بلد عن طريق القنوات الرسمية وغير الرسمية ميزة من مزايا المناهج القائمة على النماذج والتي يتم فيها ضرب العدد المقدر للأفراد مرسلي التحويلات في القيمة المقدرة لتحويلات الفرد الواحد. وهناك ميزة أخرى هي أن التقديرات يمكن أن تستند إلى البيانات الديمغرافية التي تكون في الغالب مفصلة وحديثة. وتأتي عيوب هذا المنهج من التحديات التي تواجه قياس حجم المجتمع الإحصائي لمرسلي التحويلات - الذين قد لا يكونون مقيمين شرعيين في كل الأحوال - ومن البيانات التي يتم الحصول عليها بشأن المتغيرات الأخرى، والتي تُجمع عادة من مسح الأسر المعيشية وقد تكون البيانات المبلّغة بشأنها من الأسر المعيشية بيانات غير موثوقة.

٤-١٢٩ وفيما يتعلق بالعبء الأول، يوجد في كثير من البلدان عدد كبير من السكان المولودين في بلدان أجنبية يصعب تحديدهم وقياسهم بدقة، وخاصة في حالة الإقامة غير الشرعية للمهاجرين والعمال المستخدمين لأجل قصير. فكثير من هؤلاء المهاجرين والعمال لا يمتلكون تصريحًا بالعمل في البلد الذي يقيمون فيه، وهو ما ينشئ مشكلات عديدة عند محاولة قياس حجم السكان المولودين في بلدان أجنبية، ومتوسط دخلهم، وفي النهاية تحويلاتهم الشخصية. ومن الصعب تحديد مكان هؤلاء السكان وتقدير عددهم بدقة، لأنهم قد يكونون مهاجرين بلا عنوان ثابت، وقد يعيشون في بيوت جماعية يقطنها عدد غير واضح من المقيمين، وقد تكون لديهم أسر كبيرة مسجلة بأقل من عدد أفرادها الحقيقي، وقد يتجنبون أي تواصل مع القائمين بالمسح خشية الترحيل.

٤-١٣٠ وفيما يتعلق بالعبء الثاني، يواجه معدو البيانات تحديا يتمثل في احتمال عدم تقديم المهاجرين والعمال المستخدمين لأجل قصير تقديرات موثوقة سواء للمبالغ التي يرسلونها إلى بلدانهم الأصلية أو لمقدار دخلهم. ففي مسح السكان ذوي الدخل المنخفض، على سبيل المثال، كثيرا ما يكون هناك نقص في البيانات المبلّغة من المهاجرين والعمال المستخدمين لأجل قصير عن الدخل الذي يحصلون عليه. وإلى جانب ذلك، قد يغلب طابع المبالغة على بيانات المهاجرين المتعلقة بتحويلاتهم إلى بلدانهم الأصلية في محاولة لإظهار مراعاتهم للأعراف الاجتماعية أو تمشيا مع تقديرهم الخاص لما ينبغي لهم إرساله. وهناك تحد آخر يتمثل في أن هذا المنهج القائم على استخدام النماذج يستلزم إجراء مسح متواترة للسكان المهاجرين حول المبالغ التي يرسلونها إلى بلدانهم الأم - أو نسبة الدخل المرسل بتعبير أدق - ونسبة السكان مرسلي التحويلات، للتأكد من حساسية التقديرات لأي تغيرات في سلوك العطاء بمرور الوقت أو للزيادات الكبيرة المفاجئة والانخفاضات التي قد تعقبها بسبب أحداث خارجية مؤثرة كالكوارث الطبيعية. وقد تحدث أيضا عند وقوع الكوارث زيادات كبيرة مفاجئة في

^{٤٩} يقوم نموذج الولايات المتحدة على المتغيرات التي تجمعها الولايات المتحدة. ويمكن أن تستخدم البلدان المعدة للبيانات صيغة موسعة من هذا النموذج بإدراج متغيرات إضافية يمكن أن تؤثر على التحويلات الشخصية، مثل عدد ونوع أفراد الأسرة في البلد الأصلي. أما البلدان التي لا يتوافر لها نطاق البيانات المستخدمة في الولايات المتحدة فيمكنها استخدام نموذج يقوم على منهج الولايات المتحدة مع عدد أقل من المتغيرات.

بلد المنشأ

٤-١٣٧ يرجح أن تختلف نسبة الدخل المحوّل باختلاف القائمين بالتحويل من حيث أصولهم العرقية والبلدان الأجنبية المولودين فيها. وتشكل هذه المعلومات بوجه عام عنصراً أصيلاً في أي منهج للتقدير يقوم على استخدام النماذج. فنسبة الدخل المرسل ممن ينتمون إلى بلدان نامية تكون أعلى بكثير من النسبة التي يرسلها القادمون من البلدان المتقدمة، وتكون أعلى أيضاً إذا كان المرسلون من بلدان مجاورة للبلد المضيف. ويمكن الحصول على نسب الدخول المحولة حسب بلد الموطن من المسوح الكبيرة للأسر المعيشية أو من الدراسات ذات الهدف المحدد والنطاق الضيق التي تكون أكاديمية في معظمها.

٤-١٣٨ ويمكن أن ينشئ معدو البيانات نماذج خاصة بهم بعد تطويع المبادئ الواردة في القسم السابق والموضحة في دراسات الحالة لتلائم احتياجاتهم. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يعدل معد البيانات نموذج التحويلات الصادرة ليصبح نموذجاً للتحويلات الواردة باستخدام البيانات المتوافرة لديه - أو التي يحصل عليها من البلد الشريك - عن السكان البالغين المولودين في بلدان أجنبية ويقيمون في الخارج وعن متوسط الدخل الذي يحصلون عليه. وإذا اختار البلد القائم بإعداد البيانات استخدام بيانات البلد الشريك، قد يتبين له أن نسبة كبيرة من التحويلات الشخصية تتدفق من عدد محدود من البلدان الشريكة. كذلك يمكن أن ينظر معدو البيانات في استخدام بيانات مرجعية مستمدة من بلدان أخرى مشابهة من حيث أنماط الهجرة. وهكذا، يمكن أن يستوفي البلد المعني بيانات النموذج باستخدام البيانات الديمغرافية المتعلقة بنسبة المغتربين مرسل التحويلات من مجموع السكان ونسبة المبالغ المحولة من دخولهم - بعد تعديلها لتناسب مع خصائص المجتمع المستهدف.^{٥٠}

نماذج الاقتصاد القياسي

٤-١٣٩ نموذج الاقتصاد القياسي هو تمثيل رياضي مبسط للعلاقات القائمة في الاقتصاد معبر عنه في شكل معادلات. وتفسر هذه المعادلات كيف يمكن أن يتغير أحد المتغيرات الاقتصادية نتيجة حدوث تغيرات في متغيرات أساسية أخرى. وكمثال بسيط في هذا الخصوص، يمكن لخبير الاقتصاد القياسي أن ينشئ نموذجاً لإثبات العلاقات القائمة بين متغيرات مثل تحويلات المغتربين

^{٥٠} على سبيل المثال، استخدم معدو البيانات في الولايات المتحدة مجموعة متنوعة من الدراسات، بعضها أجري في الولايات المتحدة وبعضها خارجها، لتقدير نسبة مرسل التحويلات المنتظمة من السكان المولودين في بلدان أجنبية. وربما تكون التقديرات المستمدة من هذه الدراسات قابلة للتطبيق على المغتربين مرسل التحويلات في بلدان أخرى تشبه الولايات المتحدة في خصائصها الديمغرافية. وبالمثل، استخدمت الولايات المتحدة مجموعة متنوعة من الدراسات لتقدير النسبة التي تحول من الدخل. ويمكن أن ينظر البلد المعد للبيانات في تعديل النسب التي استخدمتها الولايات المتحدة حسب المعلومات المستمدة من هذه الدراسات وظروف البلد المعني. وعند استخدام بيانات بلد آخر، يجب أن يدخل معدو البيانات تعديلات على البيانات المعيارية لمراعاة الخصائص التي تفردها ببلدانهم وضمان الخروج من عملية التقدير بنتائج معقولة.

الحجم المعدل للسكان المولودين في بلدان أجنبية). ويعتمد اختيار الوحدة الأساسية بوجه عام على توافر البيانات، ولكن له انعكاسات أيضاً على تحديد مكونات النموذج.

الدخل

٤-١٣٣ الدخل هو أحد المحددات الأساسية للقدرة على إرسال تحويلات المغتربين. ولتقدير نصيب الفرد من التحويلات، قد تلجأ النماذج إلى استخدام افتراضات لنسبة التحويلات من الدخل، مطبقة على بيانات دخل السكان المولودين في بلدان أجنبية ممن ينتمون إلى بلدان أو مجموعات عرقية مختلفة. وتتأثر الافتراضات التي توضع لنسبة الدخل المحوّل بنوع بيانات الدخل المتاحة من خلال البيانات المصدرية والتي تستخدم في النموذج. فعلى سبيل المثال، إذا استخدم الدخل الإجمالي في النموذج، ينبغي أن تكون نسب الدخل المفترض تحويلها أقل من النسب التي تترتب على استخدام صافي الدخل المتاح. ومن المتغيرات الديمغرافية الأساسية الأخرى التي يمكن أن تؤثر على مستويات الدخل نوع الجنس ووجود أطفال في الأسرة المعيشية.

نوع الجنس

٤-١٣٤ عند تقدير التحويلات الشخصية على أساس فردي، يؤثر نوع الجنس على مستوى الدخل المقدر لمرسلي تحويلات المغتربين. فغالباً ما يكون متوسط الدخل أقل في حالة الإناث منه في حالة الذكور.

وجود الأطفال

٤-١٣٥ يؤدي وجود أطفال في الأسرة المعيشية إلى زيادة نفقاتها وبالتالي انخفاض الدخل المتاح الذي ترسل منه التحويلات. ويؤدي وجود الأطفال أيضاً إلى زيادة احتمالات الهجرة الدائمة، وإلى تحول التركيز الاقتصادي من بلد المنشأ إلى الأسرة المعيشية في البلد المضيف.

مدة الإقامة

٤-١٣٦ تؤثر مدة الإقامة في البلد المضيف تأثيراً سلبياً على نسبة المغتربين مرسل التحويلات وعلى قيمة المبالغ المحولة. فنظراً لأن الروابط مع الأسرة والأصدقاء في بلد المنشأ والتزامات مرسل التحويلات تجاههم غالباً ما تضعف بمرور الوقت، تكون احتمالات تحويل الأموال ممن أقاموا في البلد المضيف لسنوات عديدة أقل من الاحتمالات المتوقعة لحديثي الوصول إليها. ورغم أن الدافع وراء إرسال التحويلات من المغتربين المولودين في بلدان أجنبية يغلب عليه التراجع كلما طالت مدة الإقامة، فإنهم يصبحون أكثر قدرة على تحويل الأموال لأن دخولهم تميل إلى الارتفاع بمرور الوقت.

ودخل الأسرة، ثم يستخدم هذا النموذج في تقدير تحويلات المغتربين عند نقط زمنية مختلفة وفي مستويات دخل مختلفة.

٤-١٤٠ وقد تكون نماذج الاقتصاد القياسي المستخدمة في تحديد حجم تحويلات المغتربين أداة بالغة النفع في البلدان التي تفتقر نظم جمع البيانات فيها إلى الدقة. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن يستخدم معد البيانات نماذج الاقتصاد القياسي استكمالاً للمعلومات المستخلصة بأساليب أخرى لإعداد البيانات. ويمكن أيضاً أن يساهم نموذج الاقتصاد القياسي في الوصول إلى فهم أفضل للآليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحدد حجم تدفقات تحويلات المغتربين.

٤-١٤١ وحتى يتسنى إنشاء نموذج اقتصاد قياسي متين، ينبغي أن تتوافر لمعدي البيانات بيانات عن تدفقات تحويلات المغتربين (ربما من خلال مسح مخصص) وعن محددات هذه التحويلات، كما ينبغي أن تتوافر لديهم الخبرة الإحصائية المتخصصة لتحديد النموذج واختيار وتطبيق الأسلوب الملائم لتقديره وتفسير نتائجه.

٤-١٤٢ وبوجه عام، يُعرض المتغير الاقتصادي قيد الدراسة (الذي يعرف بالمتغير التابع أو الداخلي) باعتباره دالة لعدد من المتغيرات التفسيرية (أو الخارجية):

$$Y = f(X_1, X_2, \dots, X_k), \quad (1)$$

حيث Y هي المتغير التابع (تدفقات تحويلات المغتربين مثلاً)، و X_i ($i = 1, \dots, k$) هي المتغيرات التي تفسر التغيرات في المتغير التابع، و f تشير إلى نوع الدالة التي تصف العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية.

٤-١٤٣ وقد يعتمد خبير الاقتصاد القياسي على معرفته بالعلوم الاجتماعية كعلم الاقتصاد أو الاجتماع لاختيار محددات لتحويلات المغتربين بغية وضع نموذج اقتصادي قياسي يصور تدفقاتها. ومن الضروري أن تتوافر لديه المعرفة بالرياضيات والإحصاء لتحديد نوع الدالة (f) والأسلوب الذي ينبغي استخدامه لتقديرها.

المتغيرات المحددة لتدفقات تحويلات المغتربين (المتغيرات التفسيرية)

٤-١٤٤ يمكن الاسترشاد بدراسات سابقة لتحديد المتغيرات التفسيرية الممكنة عندما يكون معد البيانات بصدد إنشاء نموذج اقتصادي قياسي لتدفقات تحويلات المغتربين.^{٥١} وعادة ما يعتبر الوضع الاقتصادي النسبي في بلد الموطن والبلد المضيف وكذلك

المتغيرات الديمغرافية المتعلقة بالهجرة متغيرات تفسيرية مهمة. ونورد أدناه قائمة ببعض هذه المتغيرات الممكنة. وكما هو الحال في أنواع النماذج الأخرى، يعتمد توافر البيانات اللازمة لإنشاء المتغيرات التفسيرية اعتماداً جزئياً على ما إذا كان خبير الاقتصاد القياسي ينشئ نموذجاً لتقدير مجموع تدفقات تحويلات المغتربين إلى العالم الخارجي أو منه، أم ينشئه لتقدير تحويلات المغتربين إلى بلد معين أو منه (التدفقات الثنائية).

- **فرق الدخل:** قد يساعد فرق الدخل بين البلد المرسل والبلد المتلقي على تفسير تدفقات تحويلات المغتربين. ويتوقع إدراج هذا المتغير في النموذج بعلامة موجبة؛ فكلما زاد الفرق، زادت التدفقات. ويمكن استخدام نسبة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي كبديل لفرق الدخل بين البلد المرسل والبلد المتلقي.

- **الفرق في نمو إجمالي الناتج المحلي:** قد يساهم الفرق في نمو إجمالي الناتج المحلي بدور مهم أيضاً في تحديد تدفقات تحويلات المغتربين، لأن هذا المتغير يمكن أن يعمل كبديل لإمكانات النمو النسبية في الاقتصاد المرسل والاقتصاد المتلقي. ويتوقع إدراج هذا المتغير في النموذج بعلامة موجبة؛ فكلما زاد الفرق في نمو إجمالي الناتج المحلي، زادت تدفقات تحويلات المغتربين، لأن الأفراد في البلد المرسل قد يعطون مبالغ أكبر إذا رأوا أن الاحتمالات التي يحملها لهم المستقبل تبدو مواتية نسبياً.

- **الهجرة والإحصاءات الديمغرافية ذات الصلة:** البيانات الثنائية عن مجموع عدد المهاجرين والعمال المستخدمين لأجل قصير في كل زوج من البلدان والإحصاءات الديمغرافية ذات الصلة. كمتوسط مدة الإقامة، ونوع الجنس، والمستوى المهاري. كلها من المحددات الممكنة لتدفقات تحويلات المغتربين. فلما كان الدخل، على سبيل المثال، يرتبط ارتباطاً وثيقاً برأس المال البشري، تبرز أهمية المعلومات المتعلقة بمستوى مهارات المهاجرين والعمال المستخدمين لأجل قصير.

- **تكلفة تحويلات المغتربين:** هناك تفاوت كبير في التكاليف بين البلدان وبين المؤسسات المشاركة في عملية التحويل. ومن الطبيعي إدراج هذا المتغير في النموذج بعلامة سالبة؛ فكلما قلت التكلفة، زادت تدفقات تحويلات المغتربين.

- **معدل العائد على العقارات:** يمثل الفرق الثنائي في معدل تغير أسعار المساكن أحد البدائل الطبيعية لفرق العائد على الأصول

أو مجموعة من البلدان. أما إنشاء النماذج للجانب المدين فلم يلق إهتماماً واسع النطاق، باستثناء دراسة Faini (1994) التي تحلل المتغيرات المحددة لتحويلات المغتربين المدفوعة من مجموعات متنوعة من المهاجرين المقيمين في ألمانيا. وقد تختلف المتغيرات المحددة لتدفقات تحويلات المغتربين في النماذج المعنية بالقنود الدائنة والمدينة.

^{٥١} راجع، على سبيل المثال، دراستي Schiopu and Siegfried (2006) و Bouhga- Hagbe (2004). وقد ركزت معظم الدراسات في الأدبيات المعنية بتحويلات المغتربين على تقدير نماذج الاقتصاد القياسي المتعلقة بالقنود الدائنة (المقبوضات) في "تحويلات العاملين في الخارج" (حسب مفهوم التحويلات المستخدم في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات)، سواء في بلد واحد

نماذج تحليل البواقي

٤-١٤٧ يمكن أيضا تقدير تحويلات المغتربين باستخدام نماذج تقيس كافة التدفقات المنشئة لتدفقات داخلية وخارجة بالعملة الأجنبية عدا تحويلات المغتربين. ويمكن أن يستند النموذج إلى بنود ميزان المدفوعات ذات الصلة أو البيانات النقدية وما يرتبط بها من متطابقات محاسبية. وبالتالي، يقوم هذا المنهج على افتراض مفاده أن الفروق المتبقية بعد تسجيل كافة التدفقات الداخلة والخارجة المشاهدة (بما في ذلك تحويلات المغتربين المبلغة من خلال الوسطاء الرسميين)، هي على الأرجح تحويلات غير مشاهدة من مغتربين.

٤-١٤٨ وهكذا، يمكن لمثل هذا النموذج في أبسط صورته أن يشق تحويلات المغتربين كقيمة باقية بافتراض أن تدفقات العملات الأجنبية الداخلة تساوي تدفقات العملات الأجنبية الخارجة وأن كل تدفقات العملات الأجنبية الداخلة تحول إلى عملة محلية لاستخدامها في السوق المحلية (راجع الإطار ٤-٨ حول نموذج تحليل البواقي المستخدم في ألبانيا). ويمكن التوسع في هذه الصيغة البسيطة للنموذج بحيث ترصد التغيرات في الأرصدة النقدية وغيرها من العوامل المشاهدة، فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام التغيرات في الأرصدة النقدية للقطاع المالي أو في تقديرات المدخرات النقدية للأسر المعيشية لرصد الاختلالات الظرفية بين التدفقات الداخلة والخارجة.

٤-١٤٩ وباستخدام نموذج تحليل البواقي الذي يعتمد على البيانات النقدية، يمكن مبدئياً رصد كافة تحويلات المغتربين المتلقاة في صورة مالية، بما في ذلك النقود ما دام تحويل عملاتها يتم محلياً. أما نموذج تحليل البواقي القائم على بيانات ميزان المدفوعات فيمكن أن يحدد كل تحويلات المغتربين ما دامت السلع والخدمات التي يتم الحصول عليها من هذه التحويلات (المتلقاة في صورة نقدية أو عينية) تسجل بالكامل في إحصاءات ميزان المدفوعات.

٤-١٥٠ وتمثل عمليات تقدير البواقي منهجا منخفض التكلفة لتقدير البيانات الناقصة. ويرصد هذا المنهج، مبدئياً، تحويلات المغتربين المرسله من خلال القنوات الرسمية وغير الرسمية، ومن ثم فهو يلقي إقبالا كبيرا من البلدان التي تمتلك موارد محدودة وقدرا ضئيلا من مصادر البيانات البديلة.

٤-١٥١ غير أن لهذا المنهج عيوب خطيرة. فهو يعتمد على دقة البيانات التي يقوم عليها التقدير، وأي خطأ أو نقص فيها يسجل باعتباره تدفقات لتحويلات المغتربين بينما يظل الخطأ أو النقص الحقيقي مستترا، مما يجعل التحقق من البيانات أكثر صعوبة. فعلى سبيل المثال، يؤدي نقص البيانات المبلغة عن الصادرات تلقائياً إلى المبالغة في تقدير تحويلات المغتربين؛ ولما كان رصيد الحساب الجاري يظل دون تغيير، فإن كلا الخطأين لا يمكن اكتشافه بسهولة.

المالية، لأن إرسال الأموال بغرض توفير المسكن لأسرة المرسل هو أحد الأسباب المهمة لإجراء التحويلات.

- فروق سعر الصرف: قد تؤثر تغيرات سعر الصرف في البلد المرسل أو المتلقي على حجم تدفقات تحويلات المغتربين.
- أسعار الصرف المزدوجة: قد يؤثر وجود أسعار صرف مزدوجة في بلد المنشأ أو المقصد على الاختيارات المتعلقة بمبالغ تحويلات المغتربين وقنوات المعاملات ذات الصلة.

إنشاء النموذج

٤-١٤٥ يمكن التعبير في الصيغة التالية عن نموذج اقتصاد قياسي بسيط يصف علاقة خطية بين تدفقات تحويلات المغتربين ومحدداتها:

$$Y = \alpha_0 + \alpha_1 X_1 + \alpha_2 X_2 + \dots + \alpha_k X_k + \varepsilon, \quad (2)$$

حيث Y تمثل تدفقات تحويلات المغتربين (إما الدائنة أو المدينة)، و X_i ترمز إلى المحددات المختارة لهذه التحويلات، و α_i إلى المعاملات التي توضح كيفية تأثير تغير المحددات على تدفقات تحويلات المغتربين، و ε إلى حد الخطأ الذي يوضح أن جزءاً من Y لا يمكن تقديره بواسطة المتغيرات التفسيرية. ويمكن أن يكون المتغير المرجعي (التابع) في النموذج هو مجموع تحويلات المغتربين التي يرسلها أحد البلدان أو يتلقاها في فترة معينة (تحليل السلاسل الزمنية) أو التي يرسلها بلد إلى مجموعة من البلدان أو يتلقاها منها خلال سنة أو فترة معينة (التحليل المقطعي أو تحليل السلاسل الزمنية المقطعية).

٤-١٤٦ وقد يكون من الضروري إجراء تحويلات رياضية لبعض المحددات، كتحويل المتغيرات إلى صيغة لوغاريتمية، للتأكد من حسن مطابقة النموذج. فالنماذج الخطية على غرار النموذج المبين في المعادلة (٢) قد لا يكون هو الخيار الأفضل في كل الأحوال. ويمكن النظر في استخدام أنواع أخرى من النماذج حسب مدى النقص في مشاهدات المتغير التابع وسكون المتغيرات التفسيرية. وحتى يتسنى اختيار المحددات ذات الصلة ونوع النموذج الذي ينبغي تطبيقه، يتعين إجراء تحليل إحصائي للمحددات (كتحليل أمور مثل الارتباط الخطي المتعدد، أو السكون، أو التأثير الداخلي، أو التغير) إلى جانب تحليل نوع العلاقة بين هذه المحددات وتدفقات تحويلات المغتربين. وبناء على ذلك، تتحدد الطريقة اللازمة لتقدير المعاملات (α_i) وتحديد مستوى تدفقات تحويلات المغتربين. ولتحديد النموذج الأمثل، ينبغي تحليل مجموعة متنوعة من الإحصائيات التي تصف مدى جودة المطابقة.

الإطار ٤-٨: تقدير تحويلات المغتربين كقيمة باقية في ألبانيا

تشكل تحويلات المغتربين في ألبانيا أكبر قيد دائن في الحساب الجاري، وإن كان عدد مصادر البيانات المباشرة محدودا. فهناك جزء من تدفقات تحويلات المغتربين الداخلة يأتي عن طريق الجهاز المصرفي، ولكن معظمها يصل من خلال قنوات غير رسمية. وتحول تدفقات العملة الأجنبية الداخلة إلى العملة المحلية - اليك الألباني - من خلال البنوك أو مكاتب الصرافة أو الأسواق غير الرسمية.

ويستخدم بنك ألبانيا المركزي نمودجا لتقدير تحويلات المغتربين كقيمة باقية من التدفقات الداخلة والخارجة بالعملة الأجنبية، حيث يكون باقي التدفقات الداخلة هو تقدير البنك لهذه التحويلات. وتعتمد منهجية التقدير على افتراضين: الأول هو أن المتلقين يحولون مقبوضاتهم من أموال المغتربين إلى "ليك" ألباني للاستخدام المحلي؛ والثاني هو أن التدفقات الداخلة تساوي التدفقات الخارجة بالعملة الأجنبية (لا يطرأ تغيير على صافي الحيازات من العملات الأجنبية خارج الجهاز المصرفي).

ويوضح الجدول التالي كيفية تقدير بنك ألبانيا المركزي لتحويلات المغتربين كقيمة باقية:

التدفقات الداخلة	التدفقات الخارجة
تحويلات المغتربين النقدية (غير معروفة) (CR)	الواردات النقدية ^٢ (CI)
الصادرات النقدية ^١ (CE)	المدفوعات النقدية مقابل السفر (مدين) ^١ (CTD)
المقبوضات النقدية مقابل السفر (دائن) ^١ (CTC)	الواردات النقدية الأخرى من الخدمات ^١ (OCI)
الصادرات النقدية الأخرى من الخدمات ^١ (OCE)	التدفقات الخارجة الأخرى من العملات الأجنبية ^٢ (OOFX)
التدفقات الداخلة الأخرى من العملات الأجنبية ^٢ (OIFX)	

^١ لا ترسل عبر الجهاز المصرفي.
^٢ الواردات النقدية هي مجموع الواردات (عدا السلع المستوردة على سبيل المعونة، أو المستوردة بغرض التجهيز، أو الممولة بانتظام تجاري) مطروحا منه الواردات التي تمول بمدفوعات من خلال الجهاز المصرفي.
^٣ صافي التغيير في مركز البنوك ومكاتب الصرافة من حيث حيازة العملات الأجنبية.

وبالتالي فإن $EPR = OOFX - OIFX + NetFX - OCE - CTC - CE - CI + CTD$. ويفترض أن ٨٠٪ من تحويلات المغتربين المتلقاة عن طريق البنوك والمؤسسات المالية (RB) تحول عملتها في السوق الموازية، ومن ثم تدرج في تحويلات المغتربين النقدية المقدرة (CR). أما النسبة الباقية وقدرها ٢٠٪ فلا تحول عملتها، ومن ثم تستبعد هذه التدفقات الداخلة من تحويلات المغتربين النقدية المقدرة (CR). وبالتالي، تضيف طريقة بنك ألبانيا المركزي ٢٠٪ إلى تحويلات المغتربين النقدية المقدرة (CR) لحساب التحويلات الشخصية المقدرة من العاملين في الخارج $EPR = CR + 0.2 * RB$.

وتتوافق EPR، مبدئيا، مع التحويلات الشخصية من العاملين في الخارج حسب مفهوم ميزان المدفوعات. لذلك، يقسم بنك ألبانيا المركزي هذه القيمة المقدرة إلى "تحويلات شخصية" و"صافي تعويضات العاملين" لتسجيل هذه العناصر في حسابات ميزان المدفوعات بافتراض أن ٩٠٪ من EPR هي تحويلات شخصية و ١٠٪ هي "صافي تعويضات العاملين".

$$EPR * 0.9 = \text{التحويلات الشخصية}$$

$$EPR * 0.1 = \text{تعويضات العاملين مطروحا منها ما يرتبط بها من ضرائب ومساهمات اجتماعية ونفقات انتقال وسفر}$$

ملحوظة: قدرت النسب المستخدمة (٩٠٪ و ١٠٪) استنادا إلى المسوح المخصصة التي أجراها بنك ألبانيا المركزي في مكاتب الصرافة والبنوك.

أفراد عائلاتهم أو إيداع الأموال في حساباتهم المصرفية أو شراء أصول كالعقارات على سبيل المثال. وقد ترتبط كافة التدفقات النقدية الداخلة أيضا بإعادة توطين الأرباح المحققة من مشروعات صغيرة وغير رسمية. وقد تبوب كل هذه التدفقات تبويبا خاطئا باعتبارها "تحويلات شخصية" في نموذج تحليل البواقي رغم أنها تنشأ في واقع الحال بفعل أنشطة استثمار جارية.

تسجيل تحويلات المغتربين حسب نوع المعاملة

٤-١٥٤ يمكن إنشاء مناهج ونماذج للتقدير من شأنها تغطية أي بند، لكن العائق الحقيقي هو مدى توافر البيانات المصدرية

٤-١٥٢ وإلى جانب ذلك، غالبا ما تكون الأرصدة النقدية للقطاعات المحلية صعبة التقدير لكنها تمثل عنصرا مهما في هذا النموذج. ففي كثير من البلدان، توجد عملات أخرى متداولة بخلاف العملة القانونية المحلية وهي مقبولة على نطاق واسع في المعاملات المحلية. لذلك، يحوز القطاع الخاص كميات غير معلنة من العملات الأجنبية. وما لم يكشف عن هذه الحيازات النقدية، تؤدي التقلبات التي تتعرض لها إلى اختلالات في نموذج تحليل البواقي.

٤-١٥٣ وربما يكون أهم عيوب النموذج هو عدم قدرته على التمييز بين الأغراض التي ترسل من أجلها الأموال. فالمهاجرون الذين يرسلون أموالا إلى بلدانهم الأصلية قد يكون هدفهم هو إعالة

الجدول ٤-٥: تغطية مجملات تحويلات المغتربين من خلال البيانات غير المباشرة

مجملات تحويلات المغتربين	البيانات المتاحة عادة من خلال البيانات غير المباشرة
التحويلات الشخصية	محور التركيز الأساسي في العديد من نماذج تحليل البواقي والنماذج الديمغرافية
التحويلات الشخصية من المغتربين	بعض المناهج يضع تقديرات للتحويلات الشخصية، وتعويضات العاملين، والنفقات المرتبطة بالعمل لأجل قصير في الخارج
مجموع تحويلات المغتربين	يمكن تقدير المزايا الاجتماعية والتحويلات المتعلقة بالمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، نظرا لأن بيانات المعاملات الفعلية قد تكون متوافرة ولكنها لا تسجل كبنود منفصل
مجموع تحويلات المغتربين والتحويلات المرسلّة إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	يمكن تقدير المزايا الاجتماعية والتحويلات المتعلقة بالمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، نظرا لأن بيانات المعاملات الفعلية قد تكون متوافرة ولكنها لا تسجل كبنود منفصل

ملحوظة: يمكن مبدئيا تقدير أي معاملة بشكل غير مباشر.

أساليب تقدير تسمح بقياس نوع محدد من تحويلات المغتربين يتوافق مع تعريف ميزان المدفوعات، مثل التحويلات الشخصية أو تحويلات المغتربين الشخصية.

إمكانية الحصول على بيانات ثنائية

١٥٨-٤ إذا كانت بيانات الاقتصاد الأصلي الذي ينتمي إليه المغتربون مرسلو الأموال متاحة من خلال التعدادات أو المسوح، قد يتسنى الحصول على تقديرات عالية الجودة عن الإقليم والبلد الشريك.

مساهمة نماذج الاقتصاد القياسي في إيجاد فهم أعمق لتحويلات المغتربين

١٥٩-٤ تسمح المعاملات المقدّرة في نماذج الاقتصاد القياسي بإرساء فهم أفضل للعلاقة بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ذات الصلة وتدفقات تحويلات المغتربين. وتمثل هذه العوامل في النموذج من خلال المتغيرات التفسيرية المدرجة فيه. غير أن نماذج الاقتصاد القياسي تعتمد على توافر بيانات أولية عالية الجودة، وهو ما قد يصعب الحصول عليه.

معقولة التقديرات

١٦٠-٤ غالبا ما يمكن للمناهج القائمة على النماذج أن تضمن وضع تقديرات لتحويلات المغتربين لا تتجاوز حدود المعقول. فعلى سبيل المثال، يمكن ضمان معقولة التقدير الموضوع لنصيب الفرد من تحويلات المغتربين بالاعتماد على النماذج التي تستند في التقدير إلى معلومات تغطي مجتمع البحث من المغتربين محولي الأموال والدخول التي يحصلون عليها، كما تقوم على افتراض يتعلق بميلهم لتحويل الأموال.

عيوب التقديرات القائمة على بيانات غير مباشرة

البيانات المصدرية تظل عنصرا حاسما

١٦١-٤ لا يمكن الحصول على تقديرات سليمة إلا إذا كانت المدخلات تمثل بيانات موثوقة، مهما بلغ تطور أسلوب التقدير أو نموذج الاقتصاد القياسي المستخدم. فالنماذج الديمغرافية

وموثوقيتها (راجع الجدول ٤-٥). ومن الناحية العملية، يكثر استخدام التقديرات في الحصول على بيانات البنود التي يصعب قياسها بصورة مباشرة (يوصي المرشد باستخدام قياسات مباشرة متى أمكن). أما استخدام التقديرات استنادا إلى بيانات غير مباشرة فربما تتحقق أقصى استفادة منه في حالة المعاملات المتعلقة بالأسر المعيشية والأفراد، نظرا لأن المعاملات التي تجريها الأسر والأفراد يكون قياسها أصعب بالطرق المباشرة، وخاصة عندما تنفذ من خلال قنوات غير رسمية.

مزايا التقديرات القائمة على بيانات غير مباشرة

التغطية الشاملة

١٥٥-٤ يمكن أن تغطي التقديرات تحويلات المغتربين المرسلّة عن طريق القنوات الرسمية وغير الرسمية.

انخفاض التكاليف بفضل استخدام البيانات القائمة

١٥٦-٤ غالبا ما تتوافر البيانات غير المباشرة دون تكاليف إضافية (لا سيما إذا كانت تعتمد اعتمادا حصريا على البيانات الإدارية الحكومية المتاحة بسهولة)، وعادة ما تكون إجراءات التقدير غير مكلفة. ويمكن أن تستند التقديرات إلى البيانات الديمغرافية التي تتكون مفصلة وحديثة في بعض البلدان. غير أن التكاليف قد تكون باهظة إذا لزم الحصول على بيانات إضافية بوسيلة محددة (من خلال المسوح على سبيل المثال).

المرونة في مواصفات البيانات

١٥٧-٤ تتسم المناهج القائمة على النماذج بطابعها المرن، حيث تتيح لمعدي البيانات تصميم نماذج لسد الثغرات في مصادر البيانات أو الحصول على مجاميع كلية شاملة. فعلى سبيل المثال، قد تتوافر للمعدين بيانات موثوقة عن تحويلات المغتربين المرسلّة عن طريق المؤسسات المالية دون المرسلّة من خلال قنوات أخرى، وهنا يمكن إنشاء نموذج لتقدير تحويلات المغتربين من خلال تلك القنوات. وفي حالة أخرى، قد تتوافر للمعدين بيانات تغطي تحويلات المغتربين المرسلّة إلى أحد البلدان الشريكة وليس إلى كل البلدان الأخرى، وهنا يمكن إنشاء نموذج لتقدير تحويلات المغتربين المرسلّة إلى كل البلدان الأخرى. وإلى جانب ذلك، يمكن تصميم

لفترات زمنية طويلة في أغلب الأحوال، ومن ثم لا تعكس التغيرات التي تحدث مع مرور الوقت.

عدم إمكانية التحقق من صحة النتائج في أغلب الأحوال

١٦٣-٤ كثيرا ما يصعب التحقق من نتائج النماذج المستخدمة، لأنها توضع بمواصفات محددة تجعل التقديرات المستخلصة منها مقبولة.

نماذج تحليل البواقي

١٦٤-٤ تتميز نماذج تحليل البواقي بالحساسية الشديدة تجاه الأخطاء في قياس التدفقات الأخرى وفي توصيف الافتراضات الأساسية. فتغيير الافتراضات وحدها يمكن أن يؤدي في الغالب إلى تغير كبير في تقديرات تحويلات المغتربين (وقد لا يوجد أساس متين للمفاضلة بين مختلف الافتراضات). ويرجح أن تنشأ أيضا

التي تعتمد في الغالب على تقديرات عدد المهاجرين - تشوبها مواطن ضعف في المدخلات من البيانات الديمغرافية. وتعتمد نماذج الاقتصاد القياسي على جودة البيانات الخاصة بتحويلات المغتربين (المتغير التابع على سبيل المثال). وقد تؤدي عيوب المتغيرات التفسيرية في نموذج الاقتصاد القياسي - كأخطاء القياس ودرجة الارتباط فيما بينها - إلى عدم دقة المعاملات وتأثر دلالتها الإحصائية. أما نماذج تحليل البواقي فهي الأكثر تعرضا لجوانب الضعف في مدخلات البيانات وتتسبب في تشويه البيانات إذا كانت هناك أخطاء أو محذوفات.

عدم إمكانية التحقق من صحة الافتراضات

١٦٢-٤ تُحوّل البيانات غير المباشرة إلى تقديرات لتحويلات المغتربين باستخدام مجموعة من الافتراضات. ويُتوقع أن تكون هذه الافتراضات معقولة، لكن اختبارها أو التحقق من صحتها كثيرا ما يتعذر في الواقع العملي. وإضافة إلى ذلك، تظل الافتراضات ثابتة

الجدول ٤-٦: ملخص لخصائص مصادر البيانات

البيانات الثانوية	المسوح	الإبلاغ المباشر	نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية	فعالية التكلفة
كثير من البيانات الثانوية يتاح مجاناً، لكن إعداد البيانات قد يتطلب مسوحاً إضافية	مسوح الأسر المعيشية مكلفة؛ المناهج الأقل تكلفة يمكن أن تتيح بيانات مفيدة تشكل مصدراً مكملًا للمصادر الأخرى	تكاليف معقولة إذا كان عدد المبلغين المطلوبين محدوداً	تكاليف منخفضة إذا كان هناك نظام كفاء مطبق بالفعل لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية	الحدائق
بيانات على درجة عالية من الدقة إذا كانت البيانات المستخدمة حديثة	عادة ما تستغرق المسوح وقتاً لإجرائها ومعالجة بياناتها	بيانات على درجة معقولة من الدقة، حسب البنية التحتية لإبلاغ البيانات	بيانات على درجة عالية من الدقة إذا كانت الآليات المستخدمة في إبلاغ ومعالجة البيانات ملائمة	التواتر
معدل التواتر يعتمد على البيانات المصدرية المختارة	معدل التواتر لا يكون هو الأمثل في الغالب، وهو ما يرجع إلى التكاليف بصفة أساسية	الإبلاغ الفصلي ممكن في وجود بنية تحتية سليمة لإبلاغ البيانات	معدل تواتر مرتفع إذا كانت الآليات المستخدمة في إبلاغ ومعالجة البيانات ملائمة	الدقة
مستوى الدقة قد يكون أدنى من الطرق الأخرى؛ هناك افتقار للقياس المباشر ولعمليات التحقق من صحة البيانات	غالباً ما يكون مستوى الدقة مخيباً للآمال؛ مع نقص البيانات المبلّغة بسبب صعوبة التذكّر وغير ذلك من المشكلات	مستوى جيد من الدقة في المعاملات المغطاة إذا كان تبويبها سليماً	دقيق ضمن الحدود التي يتيحها نطاق التغطية (مع وجود إجراءات ملائمة للترميز والمعالجة)	التغطية
التغطية متفاوتة؛ تعتمد على نوع البيانات والظروف المحلية	نطاق التغطية يعتمد على تصميم المسح؛ يشمل تحويلات المغتربين بكل أنواعها في حالة التصميم الجيد؛ التغطية الجيدة يصعب تحقيقها	مستوى جيد من التغطية لما يتم من معاملات عن طريق القناة المعنية	لا يغطي إلا المعاملات التي تتم من خلال بعض القنوات؛ تغطية ضعيفة مع ارتفاع الحد الإلزامي لإبلاغ البيانات؛ تغطية ضعيفة لتعويضات العاملين والبنود المرتبطة بالسفر	التوافق مع التعاريف
ما بين متوسط إلى منخفض لأن مصادر البيانات الثانوية غالباً ما تقوم على مفاهيم مختلفة	جيد جداً، إنما يعتمد على أسئلة المسح وعمليات العد	جيد، إنما قد يصعب تحقيق التبويب السليم للمعاملات	معقول، إنما قد يصعب تحقيق التبويب الجيد للمعاملات	مخاطر وقيود أخرى
استخدام البيانات في نماذج التقدير يعتمد على افتراضات لا يمكن التحقق من صحتها؛ لا تحدث مضاهمة لأغراض التحقق	لا توجد منهجية مُجرّبة؛ معدلات الإجابة منخفضة؛ نقص البيانات المبلّغة	البيئة القانونية يجب أن تدعم متطلبات الإبلاغ	أعباء كبيرة على البيئة التنظيمية والمؤسسية؛ مخاطر مرتبطة بتحرير سعر الصرف	

صعباً أمام استخدام القياس المباشر، يمكن اعتبار التقدير وإنشاء النماذج منها أكثر تميزاً بطابعه العملي.

٤-١٦٧ وفي الواقع العملي، لا يعتمد معدو البيانات إلى المفاضلة بين المصادر المختلفة التي تُستمد منها بيانات تحويلات المغتربين، وإنما يجمعون بين مختلف المصادر وطرق التقدير لتحقيق تغطية أفضل. ويعني هذا أن عمليات القياس المباشر تُستخدم حينما كانت عملية وتُستكمل بقيم تقديرية حينما كانت غير ذلك.

٤-١٦٨ ولإرشاد معدّي البيانات في اختيارهم للمناهج وإرشاد مستخدمي البيانات في تفسيرهم للنتائج، يلخص هذا القسم المزايا والعيوب التي تتسم بها كل المناهج ويقارن بينها في شكل جدولي (الجدول ٤-٦). ويبين الجدول الخصائص النمطية الأكثر توصيفاً لمختلف المناهج المعنية بمصادر البيانات، استرشاداً بمجموعة من المعايير المهمة. وينبغي ملاحظة أن هذا الملخص يُغفل كثيراً من التفاصيل المفيدة وأن الجدول لا يمكن أن يغطي كل الظروف والأمثلة المتعلقة باستخدام مصادر البيانات المختلفة. لذلك يُنصح مستخدمو المرشد بالرجوع إلى الفصول التي تتناول كل مصدر للبيانات واستخدام هذا الجدول لمجرد التذكير بأهم النتائج المستخلصة.

أخطاء في التبويب، لأن نموذج تحليل البواقي يقدّر حجم التدفقات التي ترصدها المشاهدات لكنه لا يتيح معلومات عن الغرض من المعاملة أو الأطراف المشاركة فيها.

البيانات الثنائية ليست موثوقة في كل الأحوال

٤-١٦٥ إذا كانت النماذج تعتمد على البيانات المستمدة من نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية، فمن المرجح حدوث تشوه في تقسيم البيانات حسب المنطقة والبلدان الشريكة بسبب إجراء عمليات التسوية من خلال المراكز المالية.

هاء- الجدول الموجز

٤-١٦٦ يمكن تفضيل القياس المباشر لتحويلات المغتربين - من خلال البيانات المبلّغة عن المعاملات أو باستخدام المسوح - على تقدير البيانات باستخدام مصادر غير مباشرة، مادام القياس مجدياً. ويتحدد مدى جدوى القياس المباشر استناداً إلى عوامل مثل تكاليف القياس، وحسن توقيت الحصول على البيانات، والعوامل القانونية والمؤسسية.^{٥٢} فإذا كانت هناك أي عوامل تشكل عائقاً

^{٥٢} على سبيل المثال، تحدد العوامل القانونية ما إذا كان إبلاغ بيانات المعاملات ملزماً أم لا، بينما تحدد العوامل الثقافية ما إذا كان من المرجح أن تنتج المسوح بيانات موثوقة.

قضايا إعداد البيانات ومعالجتها

٣-٥ ويحدد "إطار تقييم جودة البيانات" (DQAF) ممارسات الإعداد السليمة القابلة للتطبيق على كافة البنود، بما فيها البنود المتعلقة بتحويلات المغتربين.^{٥٣} ويشكل اختيار مصادر البيانات الملائمة وتقييم البيانات المصدرية جانبيين مهمين لضمان الدقة والموثوقية في بيانات ميزان المدفوعات. ومن العوامل الأخرى في هذا المجال اختيار الأساليب الإحصائية الملائمة، والتحقق من صحة النتائج الوسيطة والمخرجات، وإجراء دراسات حول تعديلات البيانات. وإضافة إلى ذلك، يعتمد مدى المنفعة التي يمكن أن تحققها الإحصاءات على عدة عوامل، منها دورية البيانات وحدائتها واتساقها، والسياسة والممارسات المتبعة في تعديلها.

٤-٥ وتُقاس سلامة البيانات المصدرية عن طريق عوامل مختلفة، منها أن يتم الحصول على البيانات من خلال برنامج شامل لجمع البيانات تراعى فيه الظروف القطرية؛ وأن يتم إعداد هذه البيانات على نحو يقترب بها اقتراباً معقولاً من المعايير اللازمة فيما يتصل بالتعاريف والنطاق وكيفية التبويب والتقييم وتوقيت التسجيل؛ وأن تكون البيانات حديثة. وإلى جانب ذلك، يستلزم إطار تقييم جودة البيانات تقييم البيانات المصدرية بصورة منتظمة حتى يمكن الكشف عن حالات الخطأ والسهو والمشكلات الأخرى ومعالجتها.

٥-٥ وتشمل الأساليب الإحصائية إجراءات إعداد البيانات والتعديلات التي يتم إدخالها على البيانات الأولية. وينبغي أن تضمن إجراءات الإعداد الحد من الأخطاء واستخدام المعلومات الإضافية والمرجعية متى أمكن ذلك. كذلك يجب تعديل البيانات المصدرية على نحو سليم حتى تتسق مع متطلبات ميزان المدفوعات، وهو ما قد يشمل التعديلات التي تجرى لمراعاة اختلاف التعاريف (كأن يسجل "نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية" بيانات المعاملات على أساس التسوية الصافية بدلاً من الأساس الإجمالي المطلوب على سبيل المثال) أو تقدير المشاهدات الناقصة (كنقص البيانات المبلغ في مسح الأسر المعيشية مثلاً). ويشمل ذلك أيضاً الإجراءات المستخدمة في رصد الأنشطة غير المسجلة، بما في ذلك تحويلات المغتربين التي تتم عبر القنوات غير الرسمية.

^{٥٣} يوصى القراء بالرجوع إلى "إطار تقييم جودة البيانات" للاطلاع على مزيد من التفاصيل، لأن هذا المرشد يقتصر على تلخيص أهم النقاط. راجع الملحق ٢ للاطلاع على الإطار الشامل لتقييم جودة البيانات.

١-٥ يتناول هذا الفصل عيوب الاعتماد على مصدر بيانات واحد، والجمع بين مصادر بيانات متعددة لإعداد كافة الجملات المطلوبة عن تحويلات المغتربين، واستخدام بيانات ثانوية في تقدير عناصر ناقصة كبعض التدفقات غير الرسمية من تحويلات المغتربين أو التعديلات عليها. كذلك يحدد الفصل منهجاً شاملاً لتحسين جودة البيانات المتعلقة بتحويلات المغتربين ويناقش المشكلات الناشئة عن عدم توافر التعاريف مع المعايير المتبعة في تبويب البيانات. ولا يوجد اختلاف كبير في معظم الجوانب بين إعداد بيانات عن تحويلات المغتربين وإعداد بيانات عن بنود ميزان المدفوعات الأخرى (حيث يشكل الحصول على بيانات كافية جوهر المشكلات ذات الخصوصية في حالة تحويلات المغتربين). لذا يعرض هذا الفصل في عجالة إلى قضايا الإعداد التي تنطبق على نطاق أشمل، وإن كان يلفت الانتباه أيضاً إلى متطلبات استخدام قواعد البيانات والحاسب الآلي التي ترتبط ببعض المناهج.

الف - قضايا الإعداد العامة

٢-٥ تتضمن مهمات إعداد البيانات استخراج البيانات المطلوبة من مجموعات بيانات متنوعة (كبيانات الهجرة، والبيانات الإدارية الحكومية، والمسوح ونظم الإبلاغ)، ومعالجة وإعداد حسابات ميزان المدفوعات وسلاسل البيانات التكميلية، وإدارة البيانات، وكذلك الفحص التقييمي للمصادر وتقييم جودة البيانات. ويستلزم استخراج البيانات الاعتماد على التقدير الاستنبابي؛ فرغم تحكم معدي البيانات في بعض مصادرها (مثل نظام الإبلاغ المباشر من مشغلي خدمات تحويل الأموال) فهم يحتاجون أيضاً إلى تقييم مدى منفعة مصادر البيانات التي لا يتحكمون فيها (مثل البيانات الإدارية الحكومية). وهناك أهمية تعلق على كل من المهمات الفنية ذات الصلة بتخزين البيانات وإجراء معالجات فيها، ومهمات الفحص التقييمي لجودتها. ويتطلب إعداد البيانات مراعاة التقدير الاستنبابي الصائب في تقييم المصادر وطرق تقدير البيانات الناقصة. وللتقدير الاستنبابي أهمية خاصة في إعداد البيانات المتعلقة بتحويلات المغتربين نظراً لعدم وجود مصدر موثوق وحيد تُستمد منه البيانات.

فقد لا يتسق نطاق تغطيتها ولا التعاريف المستخدمة فيها اتساقا جيدا مع متطلبات البيانات اللازمة لإعداد ميزان المدفوعات.

٥-١١ ونظرا لأوجه القصور في مصدر من مصادر البيانات، يمكن الجمع بين البيانات المستمدة من مصادر مختلفة. وقد يتطلب الأمر بيانات أو تقديرات إضافية لرصد المعاملات التي تمر عبر قنوات لا يرصدها مصدر البيانات الرئيسي (يسوق الإطار ٥-١ مثلا يقوم على الجمع بين الإبلاغ المباشر ونظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية). كذلك يمكن إعداد بيانات أولية منتظمة باستخدام مصدر للبيانات المتواترة والحديثة على غرار نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية، بينما يفيد في تعديل هذه البيانات استخدام مصدر أقل حداثة ولكنه قد يكون أكثر دقة، كالمسوح السنوية على سبيل المثال. وعلى ذلك يحتاج المعدون إلى بيانات من مصادر متعددة تضمن درجة كافية من الدقة والتغطية والحداثة والتواتر في مخرجات البيانات النهائية. وقد تكون متطلبات الإعداد أكبر في حالة تحويلات المغربيين مقارنة بمتطلبات إعداد الكثير من بنود ميزان المدفوعات الأخرى.

٥-١٢ ويمكن استخدام البيانات الثانوية في تقدير بنود البيانات غير المتوافرة في حينه (راجع الفصل الرابع). وقد تشمل هذه التقديرات مجمل أحد البنود (كالتحويلات الشخصية مثلا) أو مجرد مجموعة فرعية من المعاملات التي لا يغطيها مصدر آخر من مصادر البيانات. فعلى سبيل المثال، قد يفضل أحد البلدان أن يعتمد على البيانات الثانوية اعتمادا كلياً في تقدير التحويلات الشخصية، لعدم إمكانية تطبيق أي منهج للقياس المباشر. وقد يحصل بلد آخر على بيانات التحويلات الشخصية من نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية المطبق فيه، مع تكملة هذه البيانات بتقديرات للتحويلات الشخصية التي تتم عبر قنوات غير رسمية ولا يغطيها نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية. وهناك بلد ثالث يستخدم مسوح الأسر المعيشية كمصدر أساسي للبيانات لكنه يستخدم التقديرات في تعديل النتائج لمراعاة نقص البيانات المبلغة من الأسر المعيشية عن مقبوضات تحويلات المغربيين. ويحتوي الإطار ٥-٢ على مثال لاستخدام بيانات جزئية يتم الحصول عليها من خلال الإبلاغ المباشر ضمن نموذج للبيانات.

٥-١٣ وهكذا يمكن للتقديرات إما أن تحل محل القياس المباشر أو تكمله. وفي الحالتين، يتعين التأكد من عدم حدوث حساب مزدوج لأي بند تستخدم فيه بيانات من مصدرين. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يستخدم البلد بيانات من نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية الخاص به كمصدر رئيسي لكل بنود ميزان المدفوعات، لكنه يكمل هذه البيانات باستخدام الإبلاغ المباشر من جانب مشغلي خدمات تحويل الأموال لتقدير التحويلات الشخصية. ورغم أن مشغلي خدمات تحويل الأموال يقومون في هذه الحالة بإبلاغ بيانات كل معاملاتهم ذات الصلة، فإن نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية يظل يرصد بيانات التسويات الصافية لأنشطة مشغلي خدمات تحويل الأموال. ويجب إدخال التعديلات الملائمة على البيانات المأخوذة من نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية حتى يتسنى

٥-٦ ويضمن التحقق من صحة النتائج الوسيطة والنواتج النهائية أن تكون البيانات معقولة ومتسقة مع البيانات الأخرى والمعلومات ذات الصلة. وبالتالي، يوصى معدو البيانات باستخدام أي بيانات متاحة عن الهجرة للتحقق من معقولية تقديرات تحويلات المغربيين، إذا كانوا لا يستخدمون البيانات الديمغرافية باعتبارها المدخل الرئيسي. ويمكن استخدام مجموعات أخرى من البيانات، كالبيانات النقدية، للتحقق من صحة تقديرات تحويلات المغربيين المشتقة من بيانات أخرى. وينبغي دراسة أي تفاوت في البيانات أو أي نتائج تتعارض مع المنطق السليم.

٥-٧ ومن حين إلى آخر، قد يتعين على المعدين تعديل البيانات المنشورة سابقا (بما في ذلك البيانات الأولية). وينبغي مراجعة هذه التعديلات لضمان خلوها من أي اتجاه عام. فإذا كان هناك اتجاه عام يمكن تمييزه في هذه التعديلات (كان يغلب عليها تسجيل تحويلات المغربيين تسجيلاً منقوصاً في البيانات الأولية)، ينبغي تعديل أساليب التقدير.

٥-٨ وينبغي أن تكون بيانات تحويلات المغربيين متسقة مع حيث الدورية والحداثة مع إعداد بيانات ميزان المدفوعات بوجه عام في كل بلد، وهو ما يعني الالتزام بمتطلبات معيار النشر المعمول به.^{٥٤} ومن المرجح أن تظهر مشكلات في الحصول على بيانات حديثة ومتواترة بالقدر الكافي إذا كانت نظم الإعداد تعتمد على مسوح الأسر المعيشية في الحصول على بيانات تحويلات المغربيين. وبالتالي يمكن استخدام التقديرات في إعداد البيانات الأولية، على أن تعدل لاحقا بعد معالجة بيانات مسوح الأسر المعيشية

٥-٩ وينبغي أن تتسق بيانات تحويلات المغربيين مع أسلوب العرض المعتاد لبيانات ميزان المدفوعات. وينطبق ذلك على البنود الأساسية إلى جانب العناصر التكميلية التي "تنشأ" من عناصر المكونات الأساسية. كذلك ينبغي أن تتسق بيانات تحويلات المغربيين مع بيانات الحسابات القومية ومع البيانات الديمغرافية ذات الصلة، مع ضرورة بحث حالات عدم الاتساق.

باء- استخدام بيانات من مصادر متنوعة

٥-١٠ وتتسم معاملات تحويل أموال المغربيين بعدم التجانس وليس هناك مصدر بيانات واحد يمكنه ضمان الإبلاغ الوافي بكل هذه المعاملات. فالبيانات التي يتم الحصول عليها سواء عن طريق نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية أو الإبلاغ المباشر من مشغلي خدمات تحويل الأموال لا ترصد إلا المعاملات التي تمر عبر المؤسسات الرسمية. وتخضع المسوح لاحتمالات الإبلاغ الناقص وأخطاء التبويب، وقد تكون بياناتها أقل حداثة وتواترا من البيانات المأخوذة من مصادر أخرى. أما البيانات الإدارية فيتم جمعها لأغراض أخرى بخلاف إعداد بيانات تحويلات المغربيين، وبالتالي

^{٥٤} غير أنه يمكن إعداد بنود تكميلية (لا سيما "مجموع تحويلات المغربيين" و "مجموع تحويلات المغربيين والتحويلات المرسله إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية") بدرجة أقل من التواتر والحداثة لأن هذه البيانات أقل أهمية في إدارة الاقتصاد الكلي ومراقبته.

الإطار ٥-١: الجمع بين الإبلاغ المباشر ونظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية

الحساب إذا لم تُستبعد معاملات التسوية الخاصة بمشغلي هذه الخدمات من البيانات المتعلقة بمعاملات البنوك، فالبيانات المبلغه من مشغلي خدمات تحويل الأموال ينبغي أن تحل محل (ولا تُضاف إلى) بيانات المعاملات التي يبدأها هؤلاء المشغلون وتتولى البنوك تليغها لنظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية، وتيسيرا للتحقق من صحة البيانات مقارنة بتقارير البنوك، ينبغي أن يُقيد مشغلو خدمات التحويل معاملاتهم التي تسوّى عبر البنوك المقيمة في بلد منفصل، مع توفير بيانات كافية لإجراء المطابقة بين مجموعتي البيانات.

وإذا أراد معدو البيانات تحديد البلدان الشريكة في معاملات تحويل أموال المغتربين بغية استخدامها في إعداد بيانات ثنائية، يمكن أن يكون الإبلاغ المباشر مكملا مفيدا للبيانات المستمدة من نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية أو غيره من المصادر. فقد لوحظ أن بيانات البلد الشريك المستمدة من هذا النظام غالبا ما تخص البلد الذي تتم فيه التسوية وليس البلد الشريك الحقيقي. وعن طريق الإبلاغ المباشر، يمكن أن يحصل معدو البيانات على بيانات مرجعية بغرض عزو المعاملات إلى البلد الشريك، وهو ما يمكن تطبيقه على البيانات المأخوذة من مصادر أخرى، فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام البيانات المستمدة من مشغلي خدمات تحويل الأموال في تعديل توزيع البلدان المسجل حسب نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية.

^١ يعرض تقرير بنك إسبانيا المركزي (٢٠٠٦) مثلا للتنبؤ باستخدام الاقتصاد القياسي.

هناك عدة عيوب تشوب استخدام نظم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية في إعداد بيانات تحويلات المغتربين، وذلك بسبب تغطيتها المحدودة للمعاملات التي لا تسوّى إلا على أساس صاف أو لا تمر من خلال هيكل التسوية الرسمية على الإطلاق. وينبغي لمعدي البيانات الذين ينوون الاعتماد على نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية كمصدر أساسي تستمد منه بياناتهم أن ينظروا في استخدام مصادر بيانات تكميلية لتعويض أوجه القصور في هذا النظام. كذلك يمكن الحصول عن طريق الإبلاغ المباشر الذي يضطلع به مشغلو خدمات تحويل الأموال على بيانات عن معاملات تحويلات المغتربين على أساس إجمالي، مع وجود توزيع جغرافي موثوق، بدلا من بيانات التسويات الصافية. ويمكن أن تتيح مسوح الأسر المعيشية بيانات عن المعاملات التي لا يستطيع نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية قياسها، كتعويضات الموظفين المكتسبة في الخارج أو المعاملات عبر قنوات غير رسمية. كذلك يمكن استخدام البيانات الإدارية الحكومية وغيرها من البيانات الثانوية في تقدير أي عناصر ناقصة. ويمكن أيضا استخدام نماذج التقدير (Models) كوسيلة مساعدة في مراقبة دقة البيانات المستمدة من نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية. ويمكن التحقق من معقولية هذه البيانات في ضوء تحويلات المغتربين التي توضع تنبؤاتها بأساليب الاقتصاد القياسي. ونظرا لأن البيانات المستمدة من نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية تتميز بدرجة عالية من الدقة، فغالبا ما لا تتوافر مصادر واقعية أخرى يمكن استخدامها في التحقق من صحتها^١.

وعند الجمع بين البيانات المأخوذة من مشغلي خدمات تحويل الأموال والمأخوذة من نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية، يحدث ازدواج في

والتحويلات الشخصية. غير أن إعداد بيانات "التحويلات الشخصية" يستلزم أيضا تقدير بنود السفر والنقل والمساهمات الاجتماعية والضرائب المرتبطة بالعمل لأجل قصير في الخارج. وقد يكون القياس المباشر لهذه البنود ممكنا في عدد قليل من الحالات. فعلى سبيل المثال، قد تكون البيانات الإدارية الحكومية المفصلة عن العمال المستخدمين لأجل قصير في بعض البلدان مشتملة على بيانات المساهمات الاجتماعية من العمال غير المقيمين. غير أن القياس المباشر لا يتييسر في معظم الحالات.

١٦-٥ وتشكل كل هذه البيانات، بطبيعة الحال، مجموعات فرعية من بنود أكبر. فالسفر والنقل المرتبطان بالعمل لأجل قصير يشكلان جزءا من خدمات السفر والنقل الكلية، كما أن المساهمات الاجتماعية والضرائب يشكلان جزءا من مجاميع كلية أكبر. وبالتالي يصعب تقدير حصة السفر والنقل والتحويلات التي تُعزى إلى العمال المستخدمين لأجل قصير. وفي معظم الحالات، يمكن التوصل إلى تقدير أدق عن طريق تقديرات عدد العمال غير المقيمين الذين يغادرون أو يدخلون البلد المعني، ومدد إقامتهم، ودخلهم، وتكاليف إعاشتهم. ورغم أن هذه البيانات غالبا ما تكون هي نفسها تقديرات، فإن العديد من مصادر البيانات غالبا ما تكون متوافرة، بما فيها بيانات البلد الشريك. وربما يرغب معدو البيانات في الرجوع إلى مصادر بيانات غير معتادة.^{٥٥} وفي هذه الحالة ينبغي

استبعاد معاملات التسوية التي يجريها مشغلو خدمات تحويل الأموال (راجع الإطار ٥-١).

١٤-٥ ويمكن تصميم مناهج التقدير بما يتناسب مع احتياجات وإمكانات كل اقتصاد يقوم بإعداد البيانات، استنادا إلى طبيعة البيانات الثانوية ومدى توافرها. ويمكن أن تعتمد تقديرات المعاملات المتعلقة بتحويلات المغتربين على بيانات مثل سجلات الهجرة، أو المتغيرات الديمغرافية الأخرى، أو إحصاءات العمالة، أو سجلات الضمان الاجتماعي، أو بيانات السفر والنقل، أو أي مجموعة بيانات أخرى تتوافر بسهولة وتتحقق فيها الموثوقية. ويمكن استخدام منهجيات التقدير في تقدير كافة بنود تحويلات المغتربين ذات الصلة أو سد الثغرات عندما يتبين عدم اكتمال البيانات المأخوذة من المشاهدات المباشرة (فعلى سبيل المثال، قد يقرر أحد معدي البيانات استخدام منهجية لتقدير البيانات مع كافة المعاملات المسجلة تحت بند "التحويلات الشخصية"، بينما يعتمد نظراؤه في بلد آخر على البيانات المستمدة من مشغلي خدمات تحويل الأموال مع تقدير بيانات "التحويلات الشخصية" التي تمر عبر قنوات بخلاف هؤلاء المشغلين). ورغم أن تقديرات المنهجين قد تكون مقبولة الجودة، فإن معدي البيانات ينبغي أن يسعوا لاستخدام البيانات الناتجة عن القياس المباشر متى أمكن ذلك. على الأقل للتحقق من معقولية التقديرات القائمة على النماذج. وأن يعدلوا هذه البيانات ويعملون على إكمالها عند الحاجة.

^{٥٥} تعرض دراسة الحالة التي أعدتها بلغاريا بعض الأمثلة، فعلى سبيل المثال، قدر معدو البيانات البلغاريون تكاليف معيشة العمال الموسمين البلغاريين

١٥-٥ وغالبا ما تركز خطط العمل اللازمة لتحسين جودة بيانات تحويلات المغتربين على قياس أو تقدير تعويضات العاملين

الإطار ٥-٢: الإبلاغ المباشر كمدخل في نموذج بيانات

N_i هي حجم مجتمع الأسر المعيشية من الجنسية المعنية التي تعيش في بلد ما. ويمكن الحصول على هذه المعلومات من التعدادات أو السجلات السكانية.

وبالمثل، يمكن الجمع بين المعلومات المتعلقة بالمبلغ المحوّل من بلد معين عن طريق مشغلي خدمات تحويل الأموال والمعلومات الإضافية التالية التي يمكن الحصول عليها من أحد مسوح الأسر المعيشية (حيث يتيح المصدران معا تحديد "الميل إلى استخدام قناة مشغلي خدمات تحويل الأموال"):

- نسبة الأفراد الذين يرسلون تحويلات، وكذلك، داخل هذه الفئة:
- نسبة الأفراد الذين يستخدمون قناة مشغلي خدمات تحويل الأموال.

ومن شأن ذلك أن يتيح تقدير مجموع تحويلات المغتربين المرسلّة من بلد معين عبر أي قناة، رسمية كانت أم غير رسمية. ويمكن استخدام بيانات "الميل إلى استخدام قناة مشغلي خدمات تحويل الأموال" كمقياس مرجعي (مع تحديثها من حين إلى آخر)، بينما يمكن تقدير إجمالي البيانات المأخوذة من مشغلي خدمات تحويل الأموال بصورة دورية من العينات للحصول على تقديرات حديثة ومتواترة لمجموع تحويلات المغتربين. ومن خلال البيانات المرجعية الملائمة المستمدة من مسح الأسر المعيشية، يمكن استخدام النموذج أيضا في تقدير التدفقات الداخلة الكلية من تحويلات المغتربين.

يمكن استخدام البيانات المأخوذة من مشغلي خدمات تحويل الأموال لتقدير نموذج لتحويلات المغتربين يستند إلى البيانات المستمدة م المسوح، والتعدادات السكانية، والسجلات السكانية. وفيما يلي، على سبيل المثال، نموذج بسيط لتقدير تدفقات تحويلات المغتربين الخارجة:

$$R = \sum_{i=1}^J r_i a_i n_i N_i,$$

حيث R هي القيمة المقدرة لمجموع تدفقات تحويلات المغتربين الخارجة؛ r_i هي متوسط قيمة تحويلات المغتربين التي ترسلها أسر معيشية من جنسية معينة i ($i = 1, \dots, J$)، خلال فترة مرجعية معينة. ويمكن الحصول على هذه المعلومات عن طريق تقارير الإبلاغ المباشر من مشغلي خدمات تحويل الأموال (بافتراض تساوي متوسط مبالغ التحويلات بصرف النظر عن القناة المستخدمة في التحويل)؛ a_i هي نسبة الأسر المرسلّة للتحويلات من الجنسية المعنية. ويمكن الحصول على هذه المعلومات من أي مسح للأسر المعيشية يتعلق بمرسلي التحويلات؛ n_i هي متوسط عدد التحويلات التي ترسلها الأسر المعيشية من الجنسية المعنية (باستثناء الأسر التي لا ترسل أي تحويلات). وهذه المعلومات أيضا يمكن الحصول عليها من مسوح الأسر المعيشية:

هما تحديد القنوات الممكنة لتحويل أموال المغتربين والتعرف على السائد منها في البلد المعني. فإذا لم يكن معد البيانات على دراية بالوضع الراهن، يتعين عليه فهمه عن طريق إجراء مسح بالعينة، أو مقابلات مع مسؤولي البنوك و مشغلي خدمات تحويل الأموال وشركات بطاقات الائتمان التي تمارس نشاط تحويل الأموال والسلطات التنظيمية، أو عن طريق وضع تقديرات تستند إلى الإحصاءات ذات الصلة. وغالبا ما تفيد مسوح الأسر المعيشية في تحديد الأهمية النسبية لقنوات التحويل. وفي بعض الأحيان يمكن الحصول على معلومات قيّمة من المسوح والدراسات الاستقصائية التي تجريها جهات أخرى كالمنظمات الدولية أو الباحثين الأكاديميين.

٥-١٩ وتفيد المقابلات مع البنوك ومشغلي خدمات تحويل الأموال، أو الجهات الأخرى التي تتولى تسليم تحويلات المغتربين، في تحديد دور الوساطة الذي تقوم به هذه الكيانات في معاملات تحويل أموال المغتربين في البلد المعني. كذلك تتيح المقابلات مع السلطات الرقابية سبلا لفهم أهمية البنوك ومشغلي خدمات تحويل الأموال في البلد المعني من المنظور المؤسسي. وللوصول إلى فهم أشمل لأهمية كل منها، ينبغي الاستعانة أيضا بالإحصاءات المتاحة التي قد تعطي مؤشرا عن حجم القنوات المستخدمة في هذه التحويلات.

مقارنة أي تقديرات بالبند الأكبر الذي تدرج تحته. ومن المستصوب أيضا استخدام وسائل أخرى للتحقق من معقولية التقديرات، وكذلك إجراء مقارنات مع البلدان الشريكة المهمة.

جيم- منهج شامل لتحسين جودة بيانات تحويلات المغتربين

٥-١٧ يصعب إعداد إحصاءات شاملة مع كثرة معاملات تحويل الأموال من المغتربين وتعدد القنوات التي تتم من خلالها. وي طرح هذا القسم منهجا عمليا لوضع برنامج عمل يستهدف تحسين جودة البيانات المتعلقة بتحويلات المغتربين، مع توجيه اهتمام كاف لأعباء الإبلاغ وتكلفة الإعداد.

الخطوة الأولى: فهم الوضع الراهن

٥-١٨ على المعدّين الراغبين في تحسين جودة البيانات المتعلقة بتحويلات المغتربين أن يحيطوا بالوضع الراهن لمعاملات التحويلات الشخصية، مع التركيز على عاملين اثنين،

في بلدان الاتحاد الأوروبي على أساس تكاليف المعيشة المقدّرة للطلاب والتي تنشرها الجامعات في البلدان التي توجد فيها العمالة البلغارية.

الخطوة الثانية: تقييم النظام القائم لجمع البيانات

٥-٢٠ بعد ذلك، ينبغي أن يجري معدو البيانات تقييمًا لنظام جمع البيانات المستخدم مع تحويلات المغتربين التي تُدرج في إحصاءات ميزان المدفوعات. ويمكن أن يتحقق المعدون من التوافق بين قنوات التحويل المهمة ومصادر البيانات التي تغطيها عن طريق المقارنة بين القنوات الرئيسية ونظام جمع البيانات المعمول به، مع تحديد أهم البيانات التي أغفلت. وبالنسبة للقنوات التي تفتقر إلى التغطية الكافية في نظام جمع البيانات المعمول به، يمكن أن يحدد معدو البيانات أهميتها النسبية.

الخطوة الثالثة: تحديد الأولويات

٥-٢١ تقتضي الاستراتيجية السليمة لإعداد البيانات تحديداً للمهام حسب ترتيب الأولوية، مع الاسترشاد في ذلك بمتطلبات البيانات، بما فيها نطاق تغطية البيانات ومدى دقتها ودرجة حدائتها ودوريتها، إلى جانب تكاليف تحسين جودتها (وهو مايشمل تقديراً لمدى الحاجة إلى تحسين جودة البيانات المتعلقة بتحويلات المغتربين مقارنة بمتطلبات البيانات الأخرى وقدرة الجهة المُعدة على تنفيذ التحسينات). وتكون القنوات التي يتبين في الخطوة الثانية افتقارها للتغطية الكافية هي القنوات التي يستهدف التوسع في تغطيتها.

٥-٢٢ وترسل تحويلات المغتربين عبر قنوات عديدة. وتختلف تكاليف تحسين التغطية باختلاف القناة المستخدمة، ويمكن أن تكون كبيرة من حيث أعباء الإبلاغ والموارد البشرية والمالية اللازمة. ورغم أن الوضع المثالي هو التغطية الكاملة لكافة القنوات التي تحول من خلالها أموال المغتربين، فربما يكون من غير الواقعي السعي لتحقيقها. وبالتالي، ينبغي أن يحدد معدو البيانات القنوات المهمة وأن يعملوا على توسيع مصادر البيانات من منطلق استراتيجي. وإذا تعذر الحصول على البيانات من خلال القنوات المهمة، ينبغي تقديرها استناداً إلى أفضل المعايير والمؤشرات المتاحة.

٥-٢٣ وإلى جانب تكلفة الإبلاغ، ينبغي دراسة جوانب أخرى في جودة الإحصاءات، مثل دقة البيانات المصدرية ودرجة حدائتها ودوريتها. ويتعين التشاور المسبق لتحديد متطلبات الحد الأدنى لجودة البيانات. فإذا كان معظم مرسلي التحويلات في البلد المعني يغلب عليهم استخدام قناة معينة، ينبغي أن يحاول المعدّ تحسين جودة البيانات المستمدة من تلك القناة، مع بذل جهد محدود وحسب في تحسين جودة بيانات القنوات الأخرى الأقل أهمية.

الخطوة الرابعة: تحسين البيانات وتوسيع تغطيتها حسب قناة التحويل

٥-٢٤ هناك مصادر بيانات ومناهج مختلفة تغطي قنوات ومعاملات مختلفة. لذا، ينبغي أن يعمل معدو البيانات على تحسين برنامجهم الخاص بمصادر البيانات وتوسيع نطاقه، مع التركيز بوجه خاص على ثغرات ونواقص البيانات في المصدر الحالي والأولويات المشار إليها في الخطوة الثالثة. ويتم التوفيق بين

مصادر البيانات المختلفة والقنوات المختلفة (حسبما ورد في الفصل الرابع):

- قد يكون نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية والإبلاغ المباشر من البنوك مصدر بيانات فعال لمعاملات تحويلات المغتربين التي تتم عبر البنوك.
- الإبلاغ المباشر منهج جيد للحصول على البيانات من مشغلي خدمات تحويل الأموال بشرط وجود بيئة قانونية داعمة، بما في ذلك شرط التسجيل والإبلاغ بالنسبة لمشغلي خدمات تحويل الأموال.
- يمكن أن تكون مسوح الأسر المعيشية فعالة في رصد بيانات عن دخول العمال المستخدمين لأجل قصير في الخارج وعن تحويلات المغتربين الأخرى عبر القنوات غير الرسمية.
- تمثل مصادر البيانات الأخرى، بما فيها البيانات الإدارية والديمغرافية، أساساً جيداً لتقدير المعاملات التي لا يمكن قياسها بصورة مباشرة.

٥-٢٥ وتعتمد فعالية الطرق المستخدمة في رصد البيانات على قنوات تحويل الأموال الرئيسية وما إذا كان البلد المعني هو المرسل أم المتلقي. فعلى سبيل المثال، يسهل بوجه عام رصد تحويلات المغتربين ضمن بيانات "نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية" لدى البلد المرسل وليس البلد المتلقي، لأن البنوك لا يسهل عليها تحديد الغرض من المعاملة عند إضافة المبالغ المحولة إلى الحسابات المتلقية. ومن ناحية أخرى، قد يكون إجراء مسوح الأسر المعيشية حول تحويلات المغتربين أسهل بالنسبة للبلد المتلقي مقارنة بالبلد المرسل نظراً لمشكلات المعاينة المتعلقة بالأسر المرسلة للتحويلات. لذلك، ينبغي أن يفهم معدو البيانات الوضع القائم في البلد المعني، وأن يحددوا احتياجاتهم من البيانات على وجه التحديد، ويختاروا الطرق الفعالة لتحسين جودة بياناتهم المصدرية وتوسيع نطاق تغطيتها.

دال - متطلبات إدارة قواعد البيانات واستخدام الحاسب الآلي

٥-٢٦ تشكل البنية التحتية لإدخال البيانات ومعالجتها والتحقق من صحتها أساساً يقوم عليه إعداد البيانات على أساس من الدقة والكفاءة والموثوقية. وقد لا تنطوي بيانات تحويلات المغتربين على مصاعب غير مألوفة في هذه المجالات، لكن بعض مناهج الإعداد تزيد متطلباتها على ما تتطلبه المناهج الأخرى.

٥-٢٧ ويمكن أن يكون حجم البيانات المطلوب إدخالها ومعالجتها كبيراً للغاية إذا كانت بيانات تحويلات المغتربين تُستمد من نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية وكان إبلاغ تفاصيل كل معاملة يتم على حدة بصرف النظر عن قيمتها (أي ما لم تكن هناك قيمة حدية يبدأ عندها الإبلاغ). وقد فرضت بعض البلدان حدوداً لبدء الإبلاغ حتى تعالج ما يترتب عليه من أعباء كبيرة. ورغم ما تحققه

كثيفة ويكون عرضة للخطأ، فإن بعض معدي البيانات يستعينون بمتعاقدين من خارج الإدارات المسؤولة في أداء بعض الوظائف المتعلقة بالعد والترميز وإدخال البيانات. وفي معظم الحالات تتطلب المسوح كثيرا من العاملين والاستعدادات اللوجيستية، وغيرها من الموارد العينية.

٢٩-٥ ويمكن أن تتراوح نماذج البيانات اللازمة لتقدير تحويلات المغتربين استنادا إلى البيانات الثانوية من نماذج بسيطة إلى نماذج بالغة التعقد وكثيفة الاستخدام للبيانات. ولا تؤدي درجة التعقد المرتفعة نسبيا إلى ارتفاع مستوى الدقة بالضرورة. فمن الممكن تصميم نماذج ملائمة باستخدام أنواع بسيطة من تطبيقات الحاسب المكتبي. وتعتمد موثوقية نماذج البيانات اعتمادا كبيرا على جودة البيانات الأساسية والافتراضات ذات الصلة.

هذه الحدود من تقليص لحجم البيانات المبلّغة، فهي تتسبب أيضا في استبعاد كثير من البيانات المهمة عن تحويلات المغتربين. ومن النظم الملائمة لإعداد البيانات عن هذه التحويلات نظم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية التي لا تفرض حدودا لبدء الإبلاغ ولكنها تتطلب إبلاغا مفصلا بالقدر الكافي وتستخدم وسائل إلكترونية سريعة وموثوقة لنقل البيانات. أما النظم التي تفتقر إلى هذه الخصائص فهي أقل ملاءمة لهذا الغرض. وهناك عدة خصائص مشتركة بين نظام الإبلاغ المباشر التفصيلي من خلال مشغلي خدمات تحويل الأموال ونظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية في صورته الكاملة. ويمكن بذلك إبلاغ كم كبير من البيانات، لكن استخدام النظام الآلي يضمن لهذه البيانات معالجة سريعة وموثوقة.

٢٨-٥ ويمكن أيضا جمع كميات كبيرة من البيانات م خلال مسوح الأسر المعيشية. ونظرا لأن ترميز البيانات وإدخالها يتطلب موارد

قضايا النشر

٦-١ يستعرض هذا الفصل الممارسات السليمة في مجال نشر البيانات المتعلقة بتحويلات المغتربين. ونظرا لأن هذه البيانات جزء من إطار ميزان المدفوعات، تنطبق عليها الإرشادات العامة المتعلقة بنشر بيانات ميزان المدفوعات ونعرض بعض جوانبها المهمة بإيجاز. غير أن هذا الفصل يلفت الانتباه أيضا إلى قضايا ذات أهمية خاصة تتعلق ببيانات تحويلات المغتربين، ومنها نشر المعلومات التكميلية، وأهمية البيانات الثنائية لبعض المستخدمين، ونشر البيانات لاطلاع المستخدمين غير المعنيين بإحصاءات ميزان المدفوعات على وجه العموم (والذين قد لا يكونون من المتخصصين في الاقتصاد)، ونشر البيانات العامة والوصفية المستقاة من عمليات الإعداد التجريبية.

٦-١ تحديد تواريخ نشر البيانات مسبقا وإبلاغ المستخدمين المعنيين بها (من خلال إصدار جدول بمواعيد النشر، على سبيل المثال) وتمكين جميع المستخدمين من الاطلاع على البيانات في نفس الوقت لمنع الأطراف الداخلية من استغلال ما لديهم معلومات. وتقوم معظم البلدان بإبلاغ بياناتها أيضا لإدراجها في تقرير الإحصاءات المالية الدولية (IFS) والكتاب السنوي لإحصاءات ميزان المدفوعات (BOPSY) اللذين ينشرهما صندوق النقد الدولي. ورغم أن هذه المطبوعات تكون في الغالب أقل حداثة من مطبوعات البيانات المحلية، فإنها تتيح بيانات قابلة للمقارنة بين بلدان عديدة وتصل إلى شريحة عريضة من الجمهور.

الإطار ٦-١: نشر بيانات سهلة الاستخدام: مثال بنك البرتغال

في يناير ٢٠٠٦، قام بنك البرتغال المركزي بتحسين نظامه المستخدم في نشر البيانات. ومنذ ذلك الحين، أصبح الوصول المباشر إلى قاعدة البيانات التفاعلية لإحصاءات البنك متاحا لجميع المستخدمين عبر الإنترنت. وتتسم هذه الخدمة ("estaticas online") بسهولة استخدامها والحصول عليها من خلال مواقع إلكترونية باللغتين البرتغالية والإنجليزية. وتتيح هذه الخدمة التنقل عبر الموقع بسهولة والوصول إلى البيانات التالية:

- بيانات في شكل سلسلة زمنية؛
- بيانات في شكل متعدد الأبعاد؛
- بيانات عامة وبيانات وصفية عن الإحصاءات التي يحددها بنك البرتغال (ومؤسسات أخرى، مع روابط للمواقع ذات الصلة)؛
- إمكانية تحديد خيارات البحث حسب رغبة المستخدم والتسجيل في خدمة رسائل التنبيه (إخطارات) بالبريد الإلكتروني تشير إلى التحديثات التي أُجريت على سلاسل البيانات السابق اختيارها)؛
- مسرد مصطلحات، وجدول بمواعيد النشر، ووسيلة لتسهيل المساعدة في البحث.

وبالنسبة لتحويلات المغتربين، يتيح الموقع الإلكتروني الوصول بسهولة ليس إلى مجاميع المعاملات فحسب بل أيضا إلى البيانات الثنائية المتعلقة بعدد كبير من البلدان المقابلة. ويُطلق على قاعدة البيانات التفاعلية هذه اسم "Bpstat". ويمكن دخول الموقع الإلكتروني للبنك المركزي البرتغالي من خلال الرابط التالي: www.bpportugal.pt.

ألف- قضايا النشر العامة

٦-٢ يغطي المرشد البيانات المتعلقة بتحويلات المغتربين في إطار ميزان المدفوعات. وفيما يتعلق بإعداد البيانات ونشرها، نجد أن أفضل الممارسات التي تنطبق على بيان ميزان المدفوعات بوجه عام تنطبق أيضا على بيانات تحويلات المغتربين. ويقدم إطار تقييم جودة البيانات إرشادات حول الجوانب المتعلقة بالممارسات السليمة في مجال نشر البيانات.^{٥٦} ومن العناصر المهمة في ممارسات النشر السليمة سهولة الاطلاع على البيانات العامة، وسهولة الاطلاع على البيانات الوصفية، وتقديم العون الكافي لمستخدمي البيانات (راجع الإطار ٦-١).

٦-٣ وتشمل سهولة الاطلاع على البيانات اختيار وسائل الإعلام وأشكال النشر الملائمة، ونشر البيانات وفقا لجدول زمني معلن مسبقا، واطلاع جميع المستخدمين على البيانات في وقت واحد. وغالبا ما تنشر بيانات ميزان المدفوعات في شكل نشرات إحصائية دورية تصدرها المؤسسة القائمة بالإعداد، ويتاح الاطلاع عليها في شكل مطبوع أو عبر شبكة الإنترنت. وغالبا ما يتاح الاطلاع على النشرات الصحفية والإفادات الإعلامية التي تستهدف جمهورا محددًا في نفس تاريخ الإصدار. ومن المحبذ

^{٥٦} لا يلخص هذا الفصل إلا أهم النقاط الواردة في إطار تقييم جودة البيانات. ويوصى معدو البيانات الراغبين في وضع استراتيجية لنشر بيانات تحويلات المغتربين بالرجوع إلى هذا المرشد وإلى «إطار تقييم جودة البيانات» في نسخته الكاملة.

جيم- البيانات الثنائية

٦-٩ عادة ما يقوم الاقتصاد المبلّغ بإعداد ونشر بيانات ميزان المدفوعات في شكل يبين كافة معاملات المقيمين مع غير المقيمين، بصرف النظر عن بلد إقامة غير المقيمين. ويعكس ذلك القاعدة المتبعة عند إعداد بيانات الحسابات القومية، حيث يمثل حساب «العالم الخارجي» كافة الكيانات غير المقيمة.

٦-١٠ ويجب على معدي البيانات الثنائية تحديد إقامة الطرف غير المقيم - أي أن يعرفوا البلد الشريك في كل معاملة. وتشكل هذه البيانات الثنائية تحديا خاصا لعملية الإعداد. حيث يتعين تحديد مصادر البيانات المتعلقة بإقامة الطرف المقابل الأجنبي في كل معاملة، كما يتعين معالجة بيانات إضافية. وغالبا ما يصعب تحديد إقامة الطرف المقابل الأجنبي إذا تمت تسوية المعاملات عن طريق بلدان ثالثة أو إذا جرت المعاملات بالكامل ضمن نفس البلد (كخدمات السفر مثلا).

٦-١١ غير أن بعض سلاسل البيانات المهمة يتم إعدادها ونشرها في صورة بيانات ثنائية. وهناك سلسلة بيانات تحتوي على تفاصيل جغرافية، وهي إحصاءات وجهة التجارة الصادرة عن صندوق النقد الدولي والتي تتضمن تقديرات ربع سنوية وسنوية لبيانات التجارة الثنائية. كذلك تتيح بلدان عديدة بيانات ميزان المدفوعات مع البلدان الشريكة الرئيسية.^{٥٧} ولا تكون البيانات الثنائية مهمة لأغراض التحليل في كل الحالات، وقد تؤدي في بعض الأحيان إلى تضليل مستخدمي البيانات. غير أن تحويلات المغتربين غالبا ما ترتبط ارتباطا وثيقا بالهجرة بين بلدين، وبالتالي فإن التدفقات الثنائية لهذه التحويلات تمثل بندا مفيدا من الناحية التحليلية. والواقع أن مستخدمي البيانات غالبا ما يبحثون عن البيانات الثنائية باعتبارها مقياسا مفيدا للظواهر الديمغرافية والاقتصادية.

٦-١٢ ولذلك ينبغي أن يكون نشر البيانات الثنائية جزءا من برنامج عمل الهيئات المصدرة على المدى الأطول. وليس من الضروري أن تشمل البيانات الثنائية المتعلقة بتحويلات المغتربين جميع البلدان الشريكة، بل ينبغي أن تركز على الممرات المهمة لهذه التحويلات - أي أزواج البلدان التي تشهد تدفقات كبيرة فيما بينها. وغالبا ما يمكن تحديد الممرات المهمة باستخدام البيانات الديمغرافية (راجع الإطار ٦-٢). ومن المرجح في معظم البلدان أن يكون الجانب الأكبر من التدفقات التحويلات مركزا في عدد قليل من الممرات.

٦-١٣ وفي أغلب الأحيان، قد يكون من الضروري إجراء عمليات تقدير لإعداد البيانات الثنائية المتعلقة بتحويلات المغتربين، حتى إذا كانت البيانات الإجمالية متاحة من خلال القياس المباشر.

^{٥٧} يشير مصطلح "البلدان الشريكة الرئيسية" إلى البلدان المجاورة ذات التدفقات الكبيرة في حساباتها الجارية. ومن أمثلة هذه البلدان كندا والولايات المتحدة، والبلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والبلدان الأعضاء في الاتحاد الجمركي لدول جنوب إفريقيا.

٦-٤ وتستلزم سهولة الاطلاع على البيانات الوصفية توافر معلومات كافية عن المفاهيم، والتبويبات، والأساليب الإحصائية المستخدمة في إعداد بيانات ميزان المدفوعات. كذلك ينبغي أن توضح البيانات الوصفية أوجه القصور في البيانات، ومواطن السهو، والانحرافات عن المعايير والممارسات الدولية، لا سيما المتعلقة بالتعاريف والتبويبات. وينبغي أن تُمكن البيانات الوصفية مستخدمي البيانات من فهم محتوياتها وأوجه القصور فيها وأن تتيح لهم فرصة استخدامها بصورة تقييمية واعية وعلى أساس مستنير.

٦-٥ ومن المهم مساعدة مستخدمي البيانات إذا واجهوا مشكلات في الحصول على البيانات أو في استخدامها. وينبغي نشر بيانات مسؤولي التواصل مع المستخدمين، كما ينبغي أن يتمكن مستخدمو البيانات من الحصول على خدمة سريعة من ذوي الخبرة. وينبغي أيضا أن تتوافر معلومات عن سلاسل البيانات ذات الصلة من خلال فهارس المطبوعات.

باء- العناصر الأساسية والتكميلية

٦-٦ يناقش المرشد العديد من بنود البيانات (ويتناول الفصل الثالث تعاريفها). ويدخل بعض هذه البنود - لا سيما «تعويضات العاملين» و«التحويلات الشخصية» من المهاجرين - ضمن عناصر العرض الأساسي لميزان المدفوعات ومن ثم يرد في أي إحصاءات تُنشر عنه. أما البنود الأخرى التي يتناولها هذا الفصل فهي بنود تكميلية يحبذ إعدادها ونشرها، وإن ظل ذلك أمرا طوعيا. وفي حالة إعداد هذه البنود ينبغي نشرها من خلال القنوات المعتادة، كأن يكون ذلك من خلال النشرات الإحصائية.

٦-٧ وغالبا ما يتم التركيز على البنود الأساسية في البيانات الصحفية أو جلسات الإحاطة الإعلامية التي تستهدف جمهورا معيناً. ويتوقف إدراج بيانات عن تحويلات المغتربين على الجمهور المستهدف وعلى أهمية هذه التحويلات بالنسبة للاقتصاد المعني. فإذا كان ينبغي إدراجها، يمكن استخدام كل من البنود الأساسية والتكميلية في عرض أحدث التطورات في الاقتصاد المبلّغ، وإن كان ينبغي التأكد من أن الجمهور يفهم أن البنود التكميلية لا تشكل جزءا من العرض الأساسي.

٦-٨ ولا تدخل أي بنود تكميلية ضمن البيانات التي تُبلّغ للإدراج في الكتاب السنوي لإحصاءات ميزان المدفوعات وتقارير الإحصاءات المالية الدولية. غير أن كلا من البنود الأساسية والتكميلية قد يكون موضع اهتمام للعرض ضمن البيانات الأخرى التي تنشرها المنظمات الدولية. ومن المرجح أن تعمل النشرات الإحصائية الوطنية كقناة رئيسية لنشر للبيانات التكميلية، بما في ذلك البنود الخاصة بتحويلات المغتربين. كذلك يمكن نشر البيانات التكميلية المتعلقة بتحويلات المغتربين من خلال النشرات أو المواقع الإلكترونية المخصصة لبيانات تحويلات المغتربين أو ما يرتبط بها من موضوعات، كالهجرة مثلا.

الإطار ٦-٢: نشر البيانات الثنائية: بيانات من البنك المركزي الألماني (البوندزبانك)

من أمثلة النشر المنتظم للبيانات الثنائية عن تحويلات المغتربين المطبوعة الإحصائية الخاصة التي يصدرها البنك المركزي الألماني سنويا عن بيانات ميزان المدفوعات مقسمة حسب المنطقة (*Special Statistical Publication, Balance of Payments by Region*). وتهدف هذه المطبوعة إلى توفير بيانات أكثر تفصيلا عن ميزان المدفوعات بحسب البلدان الشريكة المهمة، والمناطق (كإفريقيا، وآسيا، وغيرها)، ومجموعات البلدان (كالبلدان الصناعية، والبلدان النامية) لكافة البنود الأساسية. كذلك يتم تنظيم فحواها وفقا لهيكل حسابات ميزان المدفوعات، كما تحتوي على بيانات وصفية، بما في ذلك المعلومات المنهجية العامة، ومصادر البيانات، وسياسة مراجعة البيانات. وتحتوي جداول التحويلات الجارية على معلومات عن التحويلات من القطاع العام والتحويلات الخاصة مع مزيد من التقسيمات الفرعية، بما في ذلك بيانات تحويلات العاملين في الخارج. وترد في المطبوعة أيضا بيانات عن المعاملات مع ٢٠ بلدا، و ٥ مناطق، و ٧ مجموعات بلدان خلال السنوات الأربع الماضية.

وفي حالة تقسيم البلدان على النحو الذي تعرضه مثل هذه المطبوعات العامة، لا يمكن التركيز على أهم أزواج البلدان بالنسبة لتحويلات المغتربين. ويرجع ذلك إلى أن ألمانيا، مثل العديد من البلدان الأخرى، ترى أن الأهم من ذلك بالنسبة للنتائج الكلية هو المعاملات من قبيل التجارة في السلع والاستثمارات المالية. وليست البلدان الشريكة المهمة هي نفس البلدان في حالة تحويلات المغتربين. غير أنه يمكن استخدام هذه المطبوعات كوسيلة لتنبئ المستخدمين إلى توافر بيانات تفصيلية عن تحويلات المغتربين وإلى إمكانية الحصول عليها عند الطلب.

٦-١٥ وينبغي أن تأخذ استراتيجية النشر في الحسبان هذه الفئات من مستخدمي البيانات. فمن المستبعد أن تحصل هذه الفئات على البيانات بانتظام من خلال القنوات المعتادة لنشر إحصاءات ميزان المدفوعات. ومن الأسهل الوصول إلى مستخدمي البيانات أصحاب الاهتمام الخاص بإحصاءات تحويلات المغتربين عن طريق النشرات الإخبارية المركزة، أو البيانات الصحفية، أو الأقسام الخاصة في الموقع الإلكتروني التابع للجهة المعدة والمخصص لهذا النوع من البيانات.

٦-١٦ وينبغي أن تتضمن أشكال النشر الخاصة المذكورة كلا من البيانات العامة والوصفية. وبالنسبة للبيانات الوصفية، سيكون من المهم شرح التعاريف، والأساليب الإحصائية، وأوجه القصور في البيانات بأسلوب يسهل على غير المتخصصين فهمه. وينبغي أيضا الربط بين البيانات والعوامل ذات الخصوصية القطرية التي تؤثر عليها، كالأنماط المعروفة للهجرة وتحويلات المغتربين.

هـ- البيانات والبيانات الوصفية التي يتم الحصول عليها من ممارسات الإعداد التجريبي

٦-١٧ يمكن القول عموما بأن الممارسات المتبعة في إعداد بيانات تحويلات المغتربين ليست مستقرة ومحددة بقدر الممارسات المتبعة في إعداد البنود الأخرى التي يتضمنها العرض المعتاد لميزان المدفوعات. وتقوم الآن بلدان عديدة بمراجعة بيانات تحويلات المغتربين، بينما تقوم بعض البلدان بتجربة مناهج جديدة للإعداد. وغالبا ما تختلف البيانات التي تنتجها المناهج التجريبية الجديدة عن تلك التي يتم الحصول عليها بالأساليب القائمة، كما

ذلك أن البيانات التي يتم الحصول عليها من نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية أو الإبلاغ المباشر من شركات تحويل الأموال لا تحدد البلد الشريك بصورة صحيحة في الغالب، بل إنها تبين التدفقات مع أحد مراكز التسوية الدولية. لذلك من المهم أن يقوم المعدون بتعديل هذه البيانات على النحو الملائم، وذلك، على سبيل المثال، بجعل تقديراتهم المتعلقة بالتدفقات الثنائية تقوم بشكل جزئي على المؤشرات الديمغرافية.

دال- نشر البيانات لفئات خاصة من المستخدمين

٦-١٤ هناك فئات عديدة من بين مستخدمي بيانات تحويلات المغتربين لا تستخدم بيانات ميزان المدفوعات الأخرى بانتظام. فعلى سبيل المثال، يحتاج صناع السياسات، والمحللون، والناشطون في مجال الهجرة إلى بيانات أفضل عن تحويلات المغتربين. لذلك نجد أن الدافع وراء وضع التعاريف الجديدة للبيانات، لا سيما البنود التكميلية (راجع الفصل الثالث) هو تيسير اطلاع هذه الفئات من المستخدمين على البيانات اللازمة في إطار ميزان المدفوعات.

الإطار ٦-٣: ما يحتاجه المستخدمون: أدوات لاستخدام البيانات بمنظور تقييمي

ينبغي لمعدي البيانات مراعاة الشفافية في نشرها، بالإضافة إلى تزويد مستخدميها بالأدوات التي تتيح لهم الحصول عليها وتقييمها واستخدامها بطريقة فعالة.

وفي هذا السياق، ينبغي أن تقدم الجهات المعدة بيانات وصفية وافية وحديثة عن كافة سلاسل البيانات، كما ينبغي أن يتمسك مستخدمو البيانات بالحصول عليها. فالبيانات الوصفية تتيح للمستخدمين تحديد مواطن القوة والضعف في البيانات من حيث نطاق تغطيتها، وصحة تقديراتها، ومدى دقتها. وبالتالي ينبغي أن تتضمن هذه البيانات الوصفية معلومات عن مصادرها، ومعالجتها، طرق تقديرها، والافتراضات الأساسية التي تقوم عليها، وأوجه القصور المحتملة في بيانات المخرجات، بما في ذلك السهو واختلاف التعريف.

كذلك ينبغي أن تقوم جهات الإعداد بتحديد البيانات الرسمية والتمييز بينها وبين سلاسل البيانات الأخرى التي قد تتضمن موضوعات ذات صلة، كما ينبغي أن يسعى مستخدمو البيانات للحصول عليها. فرغم الأغراض المفيدة التي يمكن أن تستخدم فيها التقديرات والتنبؤات غير الرسمية، ينبغي تجنب الخلط بينها وبين البيانات الرسمية أو تصويرها على أنها بيانات رسمية.

البيانات وأصحاب المصلحة المشروعة فيها. ولا توجد مخاطر تذكر في نشر بيانات وصفية أو أوراق عمل على نطاق أوسع. وينبغي إعمال التقدير لكي تكون مناقشة استراتيجيات الإعداد ومجموعات البلدان المختلفة مصدرا للمعلومات المفيدة بالنسبة للجمهور، وليس مثارا للبس عنده.

٦-٢٠ وينبغي أن يتأكد معدو البيانات أيضا من أن بإمكان معدّي البيانات أن يميزوا بوضوح بين البيانات الرسمية - أي إحصاءات ميزان المدفوعات - والبيانات الأخرى التي كثيرا ما تتوافر بشأن تحويلات المغتربين. وإذا أوردت وسائل الإعلام بيانات غير رسمية بصورة مضللة، ينبغي أن ينظر معدو البيانات في إصدار رد رسمي عليها. غير أن البيانات الرسمية لا تتسم بالكمال وهناك جهود مشروعة لتحسين جودة التقديرات الرسمية. ففي بعض الحالات، تفتقر البيانات إلى مستوى التفصيل أو التغطية الذي يتطلبه الكثير من المستخدمين على وجه التحديد، وهناك جهات أخرى بخلاف الجهات الرسمية المختصة بالإعداد تحاول تلبية هذه الاحتياجات عن طريق التعامل مع البيانات الرسمية. وينبغي ألا تنشر هذه البيانات أو يعاد إنتاجها على نحو قد يتسبب في الخلط بينها وبين البيانات الرسمية، كما يجب توفير بيانات وصفية ملائمة بحيث يستطيع مستخدمو البيانات فهم كيفية إعدادها وسبب اختلافها عن التقديرات الرسمية (راجع أيضا الإطار ٦-٣).

تنطوي في بعض الأحيان على تفاوتات كبيرة يتعذر معها اختبار مدى معقوليتها. وفي هذه الحالة، يحجم العديد من الهيئات المعدّة عن نشر هذه البيانات.

٦-١٨ غير أن الإعداد التجريبي يمثل خطوة أساسية نحو تحسين جودة بيانات تحويلات المغتربين، ليس على المستوى القطري فحسب، بل على المستوى الدولي أيضا. وسيكون من المفيد بالنسبة لكل معدّي ميزان المدفوعات أن تصبح تجارب الإعداد ونتائجها متاحة للاطلاع العام. ولا يوصى بإدراج البيانات المستمدة من ممارسات الإعداد التجريبية في العرض المعتاد لميزان المدفوعات، إلا في حالة وجود بيانات بديلة. بيد أن البيانات العامة والبيانات الوصفية وغيرها من التفاصيل ذات الصلة بالإعداد التجريبي يمكن نشرها كدراسات حالة أو أوراق عمل. ويمكن لمعدّي البيانات ممن لا تتوافر لديهم وسائل النشر الملائمة أن ينشروا المعلومات المتعلقة بعملهم من خلال المنظمات الدولية أو المؤسسات البحثية المتخصصة.

٦-١٩ وفي بعض البلدان، تعلق أهمية كبيرة على تحويلات المغتربين في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي. وفي هذه الحالة، ينبغي توخي الحذر البالغ عند التعامل مع الحالات التي تنشر فيها تقديرات مختلفة أو شديدة التقلب. غير أن معدّي البيانات يمكن أن يتبادلوا نتائج تجاربهم مع غيرهم من معدّي

مسرد المصطلحات

المصدر	التعريف	المصطلح
لجنة نظم الدفع والتسوية CPSS	مكان يستطيع المستخدم النهائي من خلاله إرسال التحويلات أو تلقيها. وقد يكون المنفذ مكانا ماديا (كفرع بنك، أو مكتب بريد، أو متجر) أو مكانا افتراضيا (كموقع إلكتروني، أو هاتف).	مَنفذ access point
مكتب مراقب العملة (الولايات المتحدة) OCC	منتجات تحويلات المغتربين التي تستلزم من المرسل والمتلقي استخدام حساب مصرفي.	تحويلات بين الحسابات account-to-account transfers
بنك التسويات الدولية BIS	نظام مقاصة إلكتروني يتم فيه تبادل أوامر الدفع بين المؤسسات المالية. غالبا من خلال وسائط مغناطيسية أو شبكات اتصال سلكية ولاسلكية. ومعالجتها عن طريق مركز لمعالجة البيانات.	غرفة مقاصة آلية automated clearing house
بنك التسويات الدولية BIS	جهاز إلكتروني ميكانيكي يتيح للمستخدمين المرخص لهم - عادة باستخدام بطاقات بلاستيكية قابلة للقراءة آليا - سحب نقود من حساباتهم والحصول على خدمات أخرى كالاستفسار عن الرصيد، أو تحويل الأموال أو الإيداع.	ماكينة صرف آلي/ماكينة صرف النقود automated teller machine (ATM)/cash dispenser
صندوق النقد الدولي IMF	نظام للحسابات يسجل فيه البلد معاملاته الدولية. وتتألف إحصاءات ميزان المدفوعات من الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي.	ميزان المدفوعات balance of payments
صندوق النقد الدولي IMF	عامل يقوم يعبر بانتظام (يوميا أو أسبوعيا) حدود أحد البلدان للعمل في بلد مجاور. ويبوب العامل العابر للحدود في ميزان المدفوعات باعتباره غير مقيم في البلد المضيف.	عامل عابر للحدود/عامل متنقل عبر الحدود border worker
صندوق النقد الدولي IMF	دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي، الطبعة الخامسة، ١٩٩٣.	الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات BPM5
صندوق النقد الدولي IMF	دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الصادر عن صندوق النقد الدولي، الطبعة السادسة، ٢٠٠٨.	الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات BPM6
صندوق النقد الدولي IMF	سجل للمعاملات الدولية يتضمن التحويلات الرأسمالية واقتناء الأصول غير المنتجة غير المالية والتصرف فيها.	الحساب الرأسمالي capital account
بنك التسويات الدولية BIS	منتجات إلكترونية للنقود تزود العميل بجهاز إلكتروني متخصص محمول، عادة ما يكون بطاقة ذات دائرة إلكترونية متكاملة تحتوي على شريحة معالج مصغر للبيانات.	المنتجات القائمة على استخدام البطاقات card-based products
بنك التسويات الدولية BIS	بطاقة لا تستخدم إلا في ماكينات الصرف الآلي (ATM) أو ماكينات صرف النقود.	بطاقة سحب مباشر cash card
بنك التسويات الدولية BIS	جهاز إلكتروني ميكانيكي يتيح للمستهلكين سحب النقود الورقية (العملة)، وفي بعض الحالات النقود المعدنية - عادة باستخدام بطاقات بلاستيكية قابلة للقراءة آليا. راجع أيضا "ماكينة الصرف الآلي".	ماكينة صرف النقود cash dispenser
مركز الدراسات النقدية لأمريكا اللاتينية CEMLA	تحويلات في شكل نقود وما في حكمها، على عكس التحويلات العينية. وفي عملية التحويل، يقوم المرسل أو من ينوب عنه بحمل العملة من بلد إلى آخر لتسليمها إلى فرد أو أسرة في بلد المتلقي. (راجع CEMLA, 2006).	تحويلات المغتربين النقدية cash remittances
مركز الدراسات النقدية لأمريكا اللاتينية CEMLA	الوسائل المختلفة لإرسال التحويلات عن طريق البنوك ومُشغلي خدمات تحويل الأموال والاتحادات الائتمانية ونظام "الحوالة"، على سبيل المثال، أو عن طريق إرسال شيك بالبريد أو إرسال الأموال مع صديق أو قريب أو حمل الأموال إلى المتلقي.	قنوات التحويلات channels of remittances
بنك التسويات الدولية BIS	عملية نقل وتسوية أوامر الدفع أو تعليمات تحويل أوراق مالية مالية قبل التسوية، وفي بعض الحالات تعزيز هذه الأوامر أو التعليمات، بما في ذلك تصفية الالتزامات وإنشاء المراكز النهائية لعمليات التسوية. ويستخدم المصطلح أحيانا (على نحو غير دقيق) بحيث يشمل التسوية.	مقاصة clearing/clearance
صندوق النقد الدولي IMF	الأجور والرواتب وغيرها من التعويضات النقدية أو العينية التي يحصل عليها غير المقيمين مقابل عمل يؤدونه للمقيمين، أو التي يحصل عليها المقيمون مقابل عمل يؤدونه لأرباب الأعمال غير المقيمين. ويعرف العاملون غير المقيمين بأنهم أفراد ظلوا، وتوافرت لديهم نية البقاء، في البلد المضيف لمدة تقل عن عام. راجع أيضا صافي تعويضات العاملين (الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات).	تعويضات العاملين compensation of employees

ملحوظة: يستند هذا المسرد إلى مسرد المصطلحات الوارد في دراسة (CEMLA 2006).

المصطلح	التعريف	المصدر
المراسلة المصرفية/ صيرفة المراسلة correspondent banking	ترتيب يحتفظ فيه أحد البنوك (البنك المراسل) بودائع تملكها بنوك أخرى (البنوك الأصلية) ويقدم لهذه البنوك الأصلية خدمة الدفع وغيرها من الخدمات (علما بأن المدفوعات العابرة للحدود تتم في العادة عن طريق البنوك المراسلة، لكنها قد تتم أيضا عن طريق نظم مدفوعات مترابطة أو روابط بين بنوك المركزي).	لجنة نظم الدفع والتسوية CPSS
ممرات تحويل أموال المغتربين corridors of remittances	مسارات بين بلدين أو مدينتين تتدفق بينهما التحويلات الدولية لأموال المغتربين.	مركز الدراسات النقدية لأمريكا اللاتينية CEMLA
بيانات متقابلة/ بيانات مقابلة counterpart data	إحصاءات من بلدين تربطها عمليات إرسال وتلقي لتحويلات المغتربين. وينبغي أن تتطابق بيانات التحويلات المدينة لدى البلد المرسل مع بيانات التحويلات الدائنة لدى البلد المتلقي.	صندوق النقد الدولي IMF
بطاقة ائتمان credit card	بطاقة تشير إلى منح حاملها خط ائتمان، مما يمكنه من إجراء عمليات شراء أو سحب نقود لا تتجاوز حدا أقصى محدد سلفا.	بنك التسويات الدولية BIS
نظام التصفية عبر الحدود cross-border netting scheme	ترتيب لتصفية المراكز أو الالتزامات بين أطراف في أكثر من بلد أو منطقة من مناطق الاختصاص.	بنك التسويات الدولية BIS
تسوية عبر الحدود/ عابرة للحدود cross-border settlement	تسوية تتم في بلد غير البلد الذي يوجد فيه أحد طرفي المعاملة أو كلاهما.	بنك التسويات الدولية BIS
الحساب الجاري current account	سجل في ميزان المدفوعات تقيّد فيه المعاملات الدولية التي تشمل معاملات التجارة في السلع والخدمات، والدخل الأولي، والدخل الثانوي.	صندوق النقد الدولي IMF
بطاقة خصم فوري debit card	بطاقة تمكن حاملها من تسديد المبلغ المقابل لمشترياته بالخصم المباشر على حسابه لدى إحدى مؤسسات قبول الودائع (وقد تجمع البطاقة في بعض الأحيان بين هذه الوظيفة ووظيفة أخرى، مثل وظيفة بطاقة السحب المباشر أو بطاقة ضمان الشيكات).	بنك التسويات الدولية BIS
مشارك مباشر direct participant	مشترك في نظام لتحويل الأموال بين البنوك يكون مسؤولاً أمام وكيل التسوية (أو أمام جميع المشاركين المباشرين الآخرين) عن تسوية مدفوعاته، ومدفوعات عملائه، ومدفوعات المشاركين غير المباشرين الذين يتولى إجراء التسوية نيابة عنهم.	بنك التسويات الدولية BIS
حوالة draft	أمر كتابي من طرف (الساحب) إلى آخر (المسحوب عليه) بدفع مبلغ معين إلى طرف يحدده الأمر (المدفوع له) أو إلى حامله، سواء عند الطلب (حوالة تصرف بمجرد الاطلاع) أو في تاريخ محدد (حوالة لأجل).	بنك التسويات الدولية BIS
دخل العاملين لحسابهم الخاص entrepreneurial income	الدخل من العمل الحر.	صندوق النقد الدولي IMF
فرق سعر الصرف exchange rate differential	الفرق الذي يزيد به سعر الصرف المستخدم في المعاملة عن السعر السائد بين البنوك أو سعر السوق	لجنة نظم الدفع والتسوية CPSS
الحساب المالي financial account	سجل في ميزان المدفوعات تقيّد فيه المعاملات التي تُجرى في الأصول والخصوم المالية بين المقيمين وغير المقيمين.	صندوق النقد الدولي IMF
مؤسسة مالية financial institution	إحدى فئات الكيانات التي تعمل في مجال الخدمات المالية، كالبنوك والاتحادات الائتمانية وجمعيات الادخار والإقراض وشركات تحويل الأموال ومؤسسات التمويل الأصغر ومكاتب الصرافة.	شبكة مكافحة الجرائم المالية (FinCEN)، وبنك المكسيك المركزي
تحويلات إلزامية forced remittances	مصطلح يشير إلى اقتطاع جزء من راتب المهاجرين والعمال المستخدمين لأجل قصير من جانب حكومات البلدان المرسلّة أو المتلقية، أو البنوك في البلدان الأم للمهاجرين والعمال المستخدمين لأجل قصير، أو أرباب الأعمال الذين يعمل لديهم مهاجرون أو عمال مستخدمون لأجل قصير، وذلك بهدف ضمان عودة المهاجرين والعمال المستخدمين لأجل قصير إلى بلدانهم الأم أو تشجيع الاستثمار في هذه البلدان.	تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية GEP
الاستثمار الأجنبي المباشر foreign direct investment	فئة الاستثمار الدولي المتعلقة بسيطرة كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) على إدارة مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر أو تأثيره الكبير على هذه الإدارة.	صندوق النقد الدولي IMF
الدخل بالعملة الأجنبية foreign exchange earnings	الدخل المقوم بعملة أخرى غير عملته الذي يحصل عليه بلد ما من معاملاته مع بلدان أخرى	تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية GEP
نظام تحويل الأموال funds transfer system (FTS)	ترتيب رسمي، يقوم على عقد خاص أو قانون عام، له أعضاء عديدون وقواعد مشتركة وترتيبات موحدة لتحويل وتسوية الالتزامات المالية التي تنشأ بين الأعضاء.	بنك التسويات الدولية BIS
النظام العام لنشر البيانات General Data Dissemination System (GDDS)	مجموعة من المبادئ تهدف إلى تقديم إرشادات تتعلق بإنشاء البيانات الاقتصادية الكلية، والمالية، والاجتماعية-الديمقراطية، مع التركيز على التقدم نحو إعداد بيانات أكثر جودة ونشرها على نحو أكثر تواترا وحدانية.	صندوق النقد الدولي IMF
نظام الدفع بالتحويل البريدي giro system	نوع من نظم تحويل الائتمان	بنك التسويات الدولية BIS
نظام التسوية الإجمالية gross settlement system	نظام للتحويل تُنفَّذ فيه تعليمات تسوية الأموال (أو تحويل الأوراق المالية) بصورة منفصلة (على أساس كل أمر على حدة).	بنك التسويات الدولية BIS
تحويلات المغتربين بنظام "الحوالة" غير الرسمي/ hawala remittances	نوع من التحويلات يتم دون وساطة مؤسسة مالية رسمية. وتعتمد تحويلات المغتربين بنظام "الحوالة" غير الرسمي على الثقة والروابط الشخصية. وقد تتم التسوية من خلال أسواق السلع أو الأسواق المالية.	مركز الدراسات النقدية لأمريكا اللاتينية CEMLA

المصدر	التعريف	المصطلح
BIS	خدمات مصرفية يمكن أن يحصل عليها عملاء التجزئة الذين يتعاملون مع إحدى المؤسسات المالية عن طريق استخدام الهاتف أو جهاز التليفزيون أو وحدة طرفية أو كمبيوتر شخصي كرابط للاتصال اللاسلكي بمركز الكمبيوتر لدى المؤسسة المالية.	الصيرفة المنزلية home banking
EU	البلد الأصلي للمهاجر والعامل المستخدم لأجل قصير (أو أي فرد آخر).	البلد الأصلي/البلد الأم home country
EU	منظمات وأندية للأغراض الاجتماعية والخيرية والتعليمية والمدنية ينشئها في البلد المضيف المهاجرون والعاملون المستخدمون لأجل قصير الذين ينتمون إلى نفس المدينة في بلدهم الأصلي.	رابطات المدن الأم hometown associations
EU	البلد الذي يعمل ويعيش فيه المهاجرون والعاملون المستخدمون لأجل قصير.	البلد المضيف host country
EU	أفراد أو مجموعات من الأفراد يقيمون في نفس المسكن؛ والأسرة المعيشية هي وحدة العد في التعداد السكاني.	الأسرة المعيشية household
WB	طريقة للحصول على المعلومات اللازمة لتقدير تدفقات تحويلات المغتربين.	مسوح الأسر المعيشية household surveys
BIS	في نظم تحويل الأموال، لا يستطيع المشتركون غير المباشرين القيام ببعض أنشطة النظام (كإدخال بيانات أوامر التحويل والتسوية) ومن ثم يحتاجون بالضرورة إلى خدمات المشتركين المباشرين للقيام بهذه الأنشطة نيابة عنهم.	مشترك/عضو غير مباشر indirect participant/member
CEMLA, CPSS	مفهوم غير محدد يشمل إرسال التحويلات عن طريق مؤسسات تعمل بنظام "الحالة" غير الرسمي، أو إرسال الشيكات بالبريد، أو إرسال الأموال عن طريق صديق أو قريب، أو حمل الأموال شخصيا إلى المتلقي.	القنوات غير الرسمية لتحويلات المغتربين informal channels of remittances
CEMLA	راجع "القنوات غير الرسمية لتحويلات المغتربين"	تحويلات المغتربين غير الرسمية informal remittances
WB	مبادلات السلع والخدمات غير المدرجة بدقة في الأرقام والحسابات الحكومية. والاقتصاد غير الرسمي، الذي لا يخضع للضرائب بوجه عام، يشمل عادة سلع وخدمات مثل الرعاية النهارية للأطفال، أو الدروس الخصوصية، أو مبادلات السوق السوداء.	القطاع غير الرسمي informal sector
BIS	نظام لتحويل الأموال يكون معظم (أو كل) المشتركين المباشرين فيه من المؤسسات المالية، لا سيما البنوك وغيرها من مؤسسات الائتمان.	نظام تحويل الأموال بين البنوك interbank fund transfer system
CPSS	رمز فريد معترف به عالميا يستخدم لتعريف كل حساب على حدة لدى إحدى المؤسسات المالية.	الرقم الدولي للحساب المصرفي international bank account number
WB	هيئة أنشأها البنك الدولي لمساعدة البلدان في إعداد بيانات موثوقة وحديثة، وتحقيق الاتساق فيما بين أدوات المسح المستخدمة.	الشبكة الدولية لمسوح الأسر المعيشية International Household Survey Network
CPSS	مبلغ منخفض القيمة نسبيا يدفعه شخص إلى آخر عبر الحدود.	تحويل دولي لأموال مغتربين international remittance transfer
IMF	نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية يقيس فرادى المعاملات النقدية في ميزان المدفوعات التي تمر عبر بنوك محلية وعبر حسابات مؤسسات لدى بنوك في الخارج، كما يقيس المعاملات غير النقدية، والمراكز.	نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية international transactions reporting system (ITRS)
IMF	في ميزان المدفوعات، تدفقات الدخل من الأصول المالية بين المقيمين وغير المقيمين، وأكثر هذه التدفقات شيوعا الدخل من حصص الملكية (توزيعات الأرباح والأرباح المعاد استثمارها) والدخل من أدوات الدين (الفوائد).	دخل الاستثمار investment income
BIS	المدفوعات - ذات المبالغ الكبيرة جدا في العادة - التي تجري بين البنوك أو المشاركين في الأسواق المالية وعادة ما تستلزم تسوية عاجلة وفي حينها.	المدفوعات عالية القيمة large-value payments
BIS	بطاقة مدفوعة مقدما يمكن استخدامها في عدد محدود من الأغراض سابقة التحديد. وغالبا ما يقتصر استخدام هذه البطاقة على عدد من نقاط البيع في مكان محدد بدقة (كمبنى أو شركة أو جامعة). وفي هذا النوع من البطاقات، قد يكون مصدر البطاقة هو نفسه مقدم الخدمة (مثل البطاقات المستخدمة في الهواتف العامة). راجع أيضا "البطاقة المدفوعة مقدما".	بطاقة مدفوعة مقدما ذات غرض محدود limited-purpose prepaid card
IMF	بند يوصي صندوق النقد الدولي بإدراجه في ميزان المدفوعات لإيضاح عناصر أساسية معينة	بند للتذكير/للتذكير memorandum item
CPSS	الترتيبات التي تتيح نقل المعلومات المتعلقة بتحويلات المغتربين من وكيل القبض إلى وكيل الصرف	التراسل/تبادل الرسائل messaging
IMF	بالنسبة لميزان المدفوعات، تشمل هذه البيانات المواصفات التي تتسم بها المنهجيات، وممارسات الإعداد، ومصادر البيانات التي تستخدمها فرادى البلدان عند إعداد حسابات ميزان المدفوعات.	البيانات الوصفية metadata
IMF	ضمن الحساب الرأسمالي كما ورد في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات، تعتبر تحويلات المهاجرين قيودا مقابلة للتدفقات السلعية (المدرجة في الحساب الجاري) والتغيرات في البنود المالية (المدرجة في الحساب المالي) التي تنشأ بسبب هجرة الأفراد (تغير إقامتهم لمدة سنة على الأقل) من اقتصاد إلى آخر. ولم يعد هذا المفهوم مستخدما في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات.	تحويلات المهاجرين migrants' transfers

المصدر	التعريف	المصطلح
BIS	أداة تُستخدم في تحويل الأموال إلى المدفوع له المذكور اسمه في الحوالة، وغالبا ما يستخدمها شخص ليس لديه حساب جار في إحدى المؤسسات المالية بغرض دفع فواتير مستحقة أو تحويل أموال إلى شخص آخر أو إلى شركة. وللحوالة البريدية ثلاثة أطراف: المحول (القائم بالدفع)، والمدفوع له، والمسحوب عليه. وعادة ما يكون المسحوب عليه مؤسسة مالية أو مكتب بريد. ويمكن للمدفوع له صرف الحوالة نقدا أو تسليمها للبنك الذي يتعامل معه بغرض تحصيله.	حوالة/ حوالة بريدية money order
CEMLA	جهة غير مصرفية تعمل في مجال التحويلات الدولية.	شركة تحويل الأموال/ مشغل خدمة تحويل أموال money transfer company/money transfer operator (MTO)
BIS	بطاقة يمكن أن تقدم تسهيلات دفع أخرى - إلى جانب وظيفتها كبطاقة لتخزين القيمة - كالتالي توفرها بطاقة الخصم الفوري أو بطاقة الائتمان أو غيرها، أو التسهيلات بخلاف تسهيلات الدفع.	بطاقة متعددة الوظائف multifunctional card
BIS	ترتيب بين ثلاثة أطراف أو أكثر لتصفية ما عليهم من التزامات. وقد تنشأ الالتزامات التي يغطيها الترتيب نتيجة عقد مالي أو تحويل أو كليهما. وعادة ما تتم التصفية متعددة الأطراف في إطار نظام للتسوية الصافية متعددة الأطراف.	تصفية متعددة الأطراف multilateral netting
IMF	الأجور، والرواتب، وغيرها من التعويضات النقدية أو العينية التي يحصل عليها غير المقيمين مقابل عمل يقومون به لأحد المقيمين ناقص (أو صافية من) المساهمات الاجتماعية، والضرائب على الدخل، ونفقات السفر والنقل المرتبطة بالعمل لأجل قصير. وصافي تعويضات العاملين هو عنصر من عناصر "التحويلات الشخصية من المغتربين، أي أنه بند تكميلي في ميزان المدفوعات.	صافي تعويضات العاملين net compensation of employees
BIS	تسوية عدد من الالتزامات أو التحويلات بين طرفين أو أكثر على أساس صاف	تسوية صافية net settlement
BIS	مؤسسة مالية لا تعتبر "بنكا" (كالمؤسسات المالية بخلاف المؤسسات الائتمانية في أوروبا أو مؤسسات الإيداع في الولايات المتحدة).	مؤسسة مالية غير مصرفية nonbank financial institution
OECD, SNA	تشمل هذه المؤسسات رابطات المدن الأم، والجمعيات الخيرية، والكنائس، ومنظمات الإغاثة من الكوارث، وبعض منظمات التمويل الأصغر، التي تنشأ كمؤسسات غير هادفة للربح. وفي الطبيعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات، تدرج التحويلات المرسله من المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية إلى الأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية ضمن بند مجموع تحويلات المغتربين والتحويلات المرسله إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية.	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية nonprofit institutions serving households (NPISHs)
IMF	شخص يعمل في اقتصاد غير اقتصاد بلده الذي يقيم فيه، بما في ذلك موظفو المنظمات الدولية. ويعتبر العامل غير المقيم "زائرا" بالنسبة للاقتصاد المضيف.	عامل غير مقيم nonresident worker
WB	مساعدة نقدية أو عينية تقدمها حكومة أو مؤسسة مالية دولية لبلدان أخرى.	المعونة الانمائية الرسمية official development aid
WB, IADB	مشتري منتج من منتجات التحويل؛ أي المنشئ للتحويل.	منشئ/ مرسل التحويل originator
BIS	طرف يشترك في نظام لتحويل الأموال. ويشير هذا المصطلح العام إلى أي مؤسسة معرّفة في نظام لتحويل الأموال (برقم تعريف مصرفي مثلا) ويسمح لها بإرسال أوامر دفع مباشرة إلى النظام أو ملزمة إلزاما مباشرا بقواعد نظام التحويل. راجع أيضا "مشارك/ عضو غير المباشر." وكيل (جهة) الصرف في بلد المقصد الذي يدفع مبلغ التحويل للمتلقى.	مشارك/ عضو participant/member
CPSS	لجنة نظم الدفع والتسوية	دافع/ قائم بالدفع payer
BIS	تحويل القائم بالدفع لمطالبة نقدية مستحقة على طرف مقبول من الطرف المدفوع له. وعادة ما تأخذ المطالبات شكل نقود ورقية أو أرصدة مودعة لدى مؤسسة مالية أو بنك مركزي.	الدفع payment
BIS	شركة تمتلك العلامات التجارية لبطاقات الدفع (بطاقات الائتمان أو الخصم الفوري أو البطاقات المدفوعة مقدما) وقد تقدم أيضا عددا من خدمات التسويق أو معالجة بيانات المدفوعات أو غيرها للمؤسسات المصدرة لهذه البطاقات.	شركة بطاقات الدفع payment card company
BIS	أي أداة تمكن حاملها/ مستخدمها من تحويل الأموال.	أداة دفع payment instrument
BIS	أمر أو رسالة لتحويل الأموال (في شكل مطالبة نقدية مستحقة على طرف ما) لأمر المستفيد. وقد يرتبط الأمر بتحويل دائن أو تحويل مدين.	رسالة/ أمر/ تعليمية الدفع payment message/order/instruction
BIS	تسوية المدفوعات المستحقة في نفس التاريخ وبنفس العملة على أساس صاف.	تسوية صافية للمدفوعات payment netting
BIS	نظام للدفع يتألف من مجموعة أدوات وإجراءات مصرفية، وعادة ما يشمل أيضا نظاما للتحويل بين البنوك تضمن تداول الأموال.	نظام دفع payment system
IMF	تحويلات المغتربين الشخصية هي تحويلات شخصية زائد صافي تعويضات العاملين زائد التحويلات الرأسمالية بين الأسر المعيشية. وتمثل هذه التحويلات بندا تكميلا في ميزان المدفوعات.	تحويلات المغتربين الشخصية personal remittances
IMF	تتألف التحويلات الشخصية من كافة التحويلات الجارية النقدية أو العينية التي ترسلها أسر معيشية مقيمة إلى أسر معيشية غير مقيمة أو تتلقاها منها. وبالتالي، تشمل التحويلات الشخصية كافة التحويلات الجارية بين الأفراد المقيمين وغير المقيمين. وتمثل هذه التحويلات بندا أساسيا في ميزان المدفوعات.	التحويلات الشخصية personal transfers

المصدر	التعريف	المصطلح
BIS	يشير هذا المصطلح إلى استخدام بطاقات الدفع في مكان للبيع بالتجزئة (نقطة بيع). وتُسجَل بيانات الدفع إما بواسطة إشعارات ورقية أو بواسطة وحدات طرفية إلكترونية تصمم في بعض الحالات بحيث تستطيع نقل المعلومات أيضا. ومتى كان الأمر كذلك، يمكن أن يشار إلى هذا الترتيب باعتباره "تحويل إلكتروني للأموال عند نقطة البيع" أو "EFTPOS".	point of sale
BIS	بطاقة تُخزن عليها القيمة، ويدفع حاملها قيمتها مقدما لمصدرها. راجع "بطاقة القيمة المخزنة".	بطاقة مدفوعة مقدما prepaid card
BIS	التكلفة الكلية التي يتحملها المستخدم النهائي للتحويل، بما في ذلك الرسوم التي يتحملها المرسل والمتلقي، وفرق سعر الصرف.	سعر (التحويل) price (of remittance)
CPSS, WB	تسهيل اطلاع الجمهور على المعلومات، عن طريق نشرها على موقع إلكتروني أو توفير نسخ منها للجمهور على سبيل المثال.	الإفصاح العام public disclosure
BIS	نقل تعليمات تحويل الأموال أو الأوراق المالية، أو معالجتها، أو تسويتها على أساس فردي في وقت إنشاء المعاملة.	النقل أو المعالجة أو التسوية الآنية real-time transmission, processing, or settlement
BIS	جهة تقدم خدمات دفع مثل التحويلات، ومنها جهات تلقي الودائع، والجهات بخلاف المتلقيّة للودائع كشركات تحويل الأموال مثلا.	مقدم خدمات التحويل / مقدم خدمات الدفع remittance service provider/ payment service provider
CPSS, WB	حسب الدارج في الحديث اليومي (بصرف النظر عن المصطلحات الرسمية المستخدمة في ميزان المدفوعات)، "تحويلات المغتربين" هي مدفوعات عابرة للحدود منخفضة القيمة نسبيا، وغالبا ما تكون مدفوعات متكررة من شخص إلى آخر يؤديها المهاجرون.	تحويلات المغتربين remittances
CPSS, WB	تحويلات على هيئة سلع وخدمات على عكس التحويلات النقدية (من المغتربين) (راجع "تحويلات المغتربين النقدية")	تحويلات المغتربين العينية remittances in kind
IMF	مفهوم الإقامة المستخدم في ميزان المدفوعات يقوم على مركز المصلحة الاقتصادية الأغلب لفرد أو وحدة مؤسسية أخرى كأسرة المعيشية، أو مؤسسة، أو مؤسسة غير هادفة للربح	الإقامة residence
IMF	يكون الشخص مقيما في البلد الذي يمثل له مركزا أغلب للمصلحة الاقتصادية. وفي الواقع العملي، يعتبر الشخص مقيما في بلد ما إذا ما كان يعتزم الإقامة في هذا البلد لمدة ١٢ شهرا أو أكثر.	مقيم resident
IMF	يصف هذا المصطلح كافة المدفوعات غير المدرجة في تعريف المدفوعات عالية القيمة. ومدفوعات التجزئة هي في الأساس مدفوعات استهلاكية منخفضة القيمة وغير عاجلة نسبيا.	مدفوعات التجزئة retail payments
BIS	شخص قد يعمل جزءا من السنة في بلد آخر ثم يعود إلى أسرته المعيشية في بلد الإقامة . بسبب الطلب الموسمي على العمل. ويتم توبيخ العمال الموسمين باعتبارهم غير مقيمين في البلد المضيف.	عامل موسمي seasonal worker
IMF	إجراء يتم من خلاله سداد الالتزامات المتعلقة بتحويل الأموال (أو الأوراق المالية) بين طرفين أو أكثر. راجع أيضا "نظام التسوية الإجمالية" و"التسوية الصافية".	تسوية settlement
BIS	بطاقة ذات دائرة إلكترونية تحتوي على معالج صغير قادر على إجراء عمليات حسابية.	بطاقة ذكية smart card
BIS	تحويلات جارية (تشمل معاشات التقاعد) تتلقاها الأسر المعيشية من الشركات، والحكومة، والمؤسسات غير الهادفة للربح، وتهدف إلى تغطية تكاليف المرض، والبطالة، والتقاعد، والسكن، والتعليم، وحالات أخرى.	المزايا الاجتماعية social benefits
IMF, SNA	مدفوعات فعلية أو محتسبة تُسَدُّ إلى نظم التأمين الاجتماعي لتكوين مخصص تُسَدُّ منه مزايا التأمين الاجتماعي.	المساهمات الاجتماعية social contributions
IMF, SNA	بطاقة مدفوعة مقدما يمكن زيادة رصيدها كما يمكن خفضه أيضا.	بطاقة القيمة المخزنة stored value card
BIS	بند ينبغي النظر في إدراجه في ميزان المدفوعات إذا ما رأى البلد المعني أن هذه المعلومات ستكون موضع اهتمام المحللين وصانعي السياسات.	بند تكميلي supplementary item
IMF	جمعية الاتصالات السلكية واللاسلكية المالية بين البنوك على مستوى العالم (سويفت): هيئة تعاونية أنشأتها وتملكها مجموعة من البنوك، وتديرها شبكة لتيسير تبادل الرسائل بشأن تعليمات الدفع وغيرها من الرسائل المالية بين المؤسسات المالية (ومنها شركات السمسرة وشركات الأوراق المالية) على مستوى العالم. ورسائل الدفع بنظام "سويفت" هي عبارة عن تعليمات لتحويل الأموال يعقبها تبادل الأموال (التسوية) عبر نظام للدفع أو من خلال علاقات المراسلة المصرفية.	سويفت SWIFT
BIS	مجموعة شاملة من حسابات الاقتصاد الكلي اشترك في وضعها صندوق النقد الدولي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأمم المتحدة، والبنك الدولي.	نظام الحسابات القومية System of National Accounts
SNA	الحد الذي يقتضي القانون إبلاغ السلطات الحكومية بقيمة المعاملة إذا تجاوزته.	حد الإبلاغ threshold of reporting
IMF	حاصل جمع تحويلات المغتربين والشخصية والمزايا الاجتماعية. وتشمل المزايا الاجتماعية المزايا مستحقة الدفع المدرجة تحت صناديق الضمان الاجتماعي وصناديق معاشات التقاعد. ويقيد مجموع تحويلات المغتربين كبند تكميلي في ميزان المدفوعات.	مجموع تحويلات المغتربين total remittances
IMF		

المصدر	التعريف	المصطلح
IMF	صندوق النقد الدولي	مجموع تحويلات المغتربين والتحويلات المرسلة إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
		total remittances and transfers to NPISHs
IMF	صندوق النقد الدولي	تحويلات
	في ميزان المدفوعات، قيود مقابلة للقيم الاقتصادية المقدمة والمتلقاة بدون مقابل، كالمنح والهبات النقدية أو العينية. وتؤثر "التحويلات الجارية" على مستوى الدخل والاستهلاك من السلع والخدمات، بينما تؤدي "التحويلات الرأسمالية" إلى تغيير مساو في أرصدة أصول أحد طرفي المعاملة أو كليهما.	transfers
	شرائح السكان التي لا تملك حسابات مصرفية ولا تحصل على خدمات مصرفية أخرى، أو التي تفضل عدم الاستفادة من هذه الخدمات. (قد يدخل مرسلو تحويلات المغتربين ومتلقوها ضمن الذين لا يملكون حسابات مصرفية).	unbanked
BIS	بنك التسويات الدولية	مستخدم
	مستخدمو نظم الدفع هم المشتركون في خدمات الدفع وعملاؤهم.	user
IMF	صندوق النقد الدولي	تحويلات العاملين في الخارج
	في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات، تشمل تحويلات العاملين في الخارج على التحويلات الجارية من المهاجرين العاملين في بلدانهم المضيفة ويعتبرون مقيمين فيها (أي الذين أقاموا أو يعتزمون الإقامة لمدة عام أو أكثر).	workers' remittances

ملحوظة عن الاختصارات المستخدمة في المصادر: إذا كان المصطلح أو التعريف مأخوذاً أو مقتبساً بتصريف من مصدر معين، يشار إلى المصدر في شكل مختصر. أما المصطلحات الواردة بدون الإشارة إلى مصادرها فقد نشأت في مؤسسات أكاديمية أو في سوق تحويلات المغتربين. ويرد شرح الاختصارات في قائمة الاختصارات.

المؤشرات	العناصر	أبعاد الجودة
الحصول على البيانات المصدرية من برامج شاملة لجمع البيانات تأخذ في الاعتبار ظروف كل بلد على حدة.	١-١-٣ ١-٣-٣ البيانات المصدرية. البيانات المصدرية المتاحة تمثل أساسا كافيا لإعداد الإحصاءات.	٣- الدقة والموثوقية
قرب البيانات المصدرية بدرجة معقولة من مقتضيات التعاريف والنطاق والتبويبات والتقييم ووقت القيد.	٢-١-٣ ٢-٣-٣ تقييم البيانات المصدرية. يتم تقييم البيانات المصدرية بانتظام.	البيانات المصدرية والتقنيات الإحصائية سليمة، والمخرجات الإحصائية تصور الواقع بالقدر الكافي.
حدائة البيانات المصدرية.	٣-١-٣ ٣-٣-٣ التقنيات الإحصائية. الأساليب الإحصائية المستخدمة تتوافق مع الإجراءات الإحصائية السليمة.	
التقييم المنتظم للبيانات المصدرية. بما فيها بيانات التعداد السكاني والمسح بالعينة والسجلات الإدارية الحكومية. وذلك، على سبيل المثال، من حيث نطاق التغطية وأخطاء العينة وأخطاء الإجابة والأخطاء بخلاف أخطاء العينة؛ ومتابعة نتائج التقييم وإتاحتها للأطراف المعنية حتى يتم الاسترشاد بها في العمليات الإحصائية.	١-٢-٣ ١-٣-٣ استخدام تقنيات إحصائية سليمة للتعامل مع مصادر البيانات في عملية الإعداد.	
استخدام تقنيات إحصائية سليمة في سياق الإجراءات الإحصائية الأخرى (كتعديل البيانات وتحويلها إلى أشكال أخرى، والقيام بالتحليل الإحصائي).	٢-٣-٣ ١-٣-٣ استخدام تقنيات إحصائية سليمة في سياق الإجراءات الإحصائية الأخرى (كتعديل البيانات وتحويلها إلى أشكال أخرى، والقيام بالتحليل الإحصائي).	
التثبت من صحة النتائج الوسيطة بمضاهاتها بمعلومات أخرى حيثما أمكن ذلك.	١-٤-٣ ٢-٤-٣ ٣-٤-٣ ٤-٣-٣ تقييم البيانات الوسيطة والمخرجات الإحصائية وإقرارها. يتم تقييم وإقرار النتائج الوسيطة والمخرجات الإحصائية النهائية بصفة منتظمة.	
تقييم وبحث التفاوتات الإحصائية في البيانات الوسيطة. بحث التفاوتات الإحصائية وغيرها من المؤشرات أو المشكلات المحتملة في المخرجات الإحصائية النهائية.	١-٤-٣ ٢-٤-٣ ٣-٤-٣ ٤-٣-٣ تقييم وبحث التفاوتات الإحصائية في البيانات الوسيطة. بحث التفاوتات الإحصائية وغيرها من المؤشرات أو المشكلات المحتملة في المخرجات الإحصائية النهائية.	
دراسة التعديلات وتحليلها بانتظام، واستخدامها داخليا للاسترشاد بها في العمليات الإحصائية (راجع أيضا البند ٤-٣-٣).	١-٥-٣ ١-٤-٣ ٢-٤-٣ ٣-٤-٣ ٤-٣-٣ دراسة التعديلات وتحليلها بانتظام، واستخدامها داخليا للاسترشاد بها في العمليات الإحصائية (راجع أيضا البند ٤-٣-٣).	
اتباع معايير النشر في تحقيق متطلبات الدورية.	١-١-٤ ٢-١-٤ ١-٢-٤ ٢-٢-٤ ٣-٢-٤ ١-٣-٤ ٢-٣-٤ ٣-٣-٤ ١-١-٥ ٢-١-٥ ٣-١-٥ ٤-١-٥ ٥-١-٥ ١-٢-٥ ٢-٢-٥ ١-٣-٥ ٢-٣-٥	٤- المنفعة
اتباع معايير النشر في تحقيق متطلبات الحدائة.	١-١-٤ ٢-١-٤ ١-٢-٤ ٢-٢-٤ ٣-٢-٤ ١-٣-٤ ٢-٣-٤ ٣-٣-٤ ١-١-٥ ٢-١-٥ ٣-١-٥ ٤-١-٥ ٥-١-٥ ١-٢-٥ ٢-٢-٥ ١-٣-٥ ٢-٣-٥	يتوافر قدر كاف من الاتساق في الإحصاءات الدورية والحديثة، وتتبع في تعديلها سياسة واضحة المعالم سلفا.
اتساق الإحصاءات داخل مجموعة البيانات المعنية.	١-٢-٤ ٢-٢-٤ ٣-٢-٤ ١-٣-٤ ٢-٣-٤ ٣-٣-٤ ١-١-٥ ٢-١-٥ ٣-١-٥ ٤-١-٥ ٥-١-٥ ١-٢-٥ ٢-٢-٥ ١-٣-٥ ٢-٣-٥	
اتساق الإحصاءات أو إمكانية تسويتها على مدار فترة زمنية معقولة.	١-٢-٤ ٢-٢-٤ ٣-٢-٤ ١-٣-٤ ٢-٣-٤ ٣-٣-٤ ١-١-٥ ٢-١-٥ ٣-١-٥ ٤-١-٥ ٥-١-٥ ١-٢-٥ ٢-٢-٥ ١-٣-٥ ٢-٣-٥	
اتساق الإحصاءات أو إمكانية تسويتها مع البيانات المستمدة من مصادر بيانات و/أو أطر إحصائية أخرى.	١-٢-٤ ٢-٢-٤ ٣-٢-٤ ١-٣-٤ ٢-٣-٤ ٣-٣-٤ ١-١-٥ ٢-١-٥ ٣-١-٥ ٤-١-٥ ٥-١-٥ ١-٢-٥ ٢-٢-٥ ١-٣-٥ ٢-٣-٥	
اتباع جدول زمني منتظم وشفاف في إجراء التعديلات.	١-٣-٤ ٢-٣-٤ ٣-٣-٤ ١-١-٥ ٢-١-٥ ٣-١-٥ ٤-١-٥ ٥-١-٥ ١-٢-٥ ٢-٢-٥ ١-٣-٥ ٢-٣-٥	
وجود تحديد واضح للبيانات من حيث كونها أولية و/أو معدلة.	٢-٣-٤ ٣-٣-٤ ١-١-٥ ٢-١-٥ ٣-١-٥ ٤-١-٥ ٥-١-٥ ١-٢-٥ ٢-٢-٥ ١-٣-٥ ٢-٣-٥	
إتاحة الدراسات والتحليلات المعنية بعمليات التعديل للاطلاع العام (راجع أيضا البند ٣-٥-١).	٣-٣-٤ ١-١-٥ ٢-١-٥ ٣-١-٥ ٤-١-٥ ٥-١-٥ ١-٢-٥ ٢-٢-٥ ١-٣-٥ ٢-٣-٥	٥- سهولة الاطلاع
عرض الإحصاءات بطريقة تعين على التفسير السليم والمقارنات المجدية (بما في ذلك حسن التنسيق ووضوح النص والجداول والرسوم البيانية).	١-١-٥ ٢-١-٥ ٣-١-٥ ٤-١-٥ ٥-١-٥ ١-٢-٥ ٢-٢-٥ ١-٣-٥ ٢-٣-٥	تتوافر البيانات الإحصائية والوصفية بسهولة، وتقدم المساعدة الكافية لمستخدميها.
ملاءمة وسائل النشر وصيغته.	٢-١-٥ ٣-١-٥ ٤-١-٥ ٥-١-٥ ١-٢-٥ ٢-٢-٥ ١-٣-٥ ٢-٣-٥	
نشر الإحصاءات بناء على جدول زمني معلن سلفا.	٣-١-٥ ٤-١-٥ ٥-١-٥ ١-٢-٥ ٢-٢-٥ ١-٣-٥ ٢-٣-٥	
إتاحة الإحصاءات لجميع مستخدميها في وقت واحد.	٤-١-٥ ٥-١-٥ ١-٢-٥ ٢-٢-٥ ١-٣-٥ ٢-٣-٥	
إتاحة التي لا تنشر بانتظام عند الطلب.	٥-١-٥ ١-٢-٥ ٢-٢-٥ ١-٣-٥ ٢-٣-٥	
إتاحة الوثائق المتعلقة بالمفاهيم ونطاق التغطية والتبويبات وأساس القيد ومصادر البيانات والتقنيات الإحصائية، وإيراد تذييل لشرح الاختلافات عن المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دوليا.	١-٢-٥ ٢-٢-٥ ١-٣-٥ ٢-٣-٥	٢-٥ سهولة الاطلاع على البيانات الوصفية. تتاح بيانات وصفية حديثة وذات صلة.
تطوير مستويات التفصيل لاحتياجات الجمهور المستهدف.	٢-٢-٥ ١-٣-٥ ٢-٣-٥	
تحديد مسؤولي الاتصال المسؤولين عن كل مجال بشكل معلن.	١-٣-٥ ٢-٣-٥	٣-٥ مساعدة مستخدمي الإحصاءات - إتاحة خدمات المساعدة السريعة لمستخدمي البيانات من خلال متخصصين خبراء.
توفير فهارس المطبوعات والوثائق والخدمات الأخرى على نطاق واسع، بما في ذلك توفير معلومات عن أي رسوم مطلوبة.	٢-٣-٥	

ثبت المراجع

- Bank of Spain, 2006, "Workers' Remittances in the Spanish Balance of Payments," *Economic Bulletin* (July). Available via the Internet: www.bde.es/informes/be/boleco/2006/be0607e.pdf.
- Bilsborrow, R.E., Graeme Hugo, A.S. Oberai, and Hania Zlotnik, 1997, *International Migration Statistics: Guidelines for Improving Data Collection Systems* (Geneva: International Labour Office).
- Bouhga-Hagbe, Jacques, 2004, "A Theory of Workers' Remittances with an Application to Morocco," IMF Working Paper 04/194 (Washington: International Monetary Fund).
- Centre for Latin American Monetary Studies (CEMLA), 2006, *Draft Manual on Best Practices for the Compilation of International Remittances* (Mexico City). Available via the Internet: www.cemla-remesas.org/PDF/MBP.pdf.
- Committee on Payment and Settlement Systems (CPSS), 2004, "Survey of Developments in Electronic Money and Internet and Mobile Payments," CPSS Publication No. 62 (Basel, Switzerland: Bank for International Settlements, March).
- , and World Bank, 2006, "General Principles for International Remittance Services," Consultative Report, CPSS Publication No. 73 (Basel, Switzerland: Bank for International Settlements and World Bank, March).
- de Luna Martinez, Jose, 2005, "Workers' Remittances to Developing Countries: A Survey with Central Banks on Selected Public Policy Issues," Policy Research Working Paper No. 3638 (Washington: World Bank).
- El Qorchi, Mohammed, Samuel Munzele Maimbo, and John F. Wilson, 2003, *Informal Funds Transfer Systems: An analysis of the informal Hawala System*, IMF Occasional Paper No. 222 (Washington: International Monetary Fund).
- Eurostat, Committee on Monetary, Financial and Balance of Payments Statistics, 2003, *Final Report of the Technical Group on Direct Reporting* (Luxembourg, September).
- Faini, Riccardo, 1994, "Workers Remittances and Real Exchange Rate: A Quantitative Framework," *Journal of Population Economics*, Vol. 7, No. 2, pp. 235–45.
- International Monetary Fund, 1993, *Balance of Payments Manual* (Washington, 5th ed.).
- , 2007, *Balance of Payments Statistics Yearbook*, Parts 2 and 3 (Washington).
- , 2008, *Balance of Payments and International Investment Position Manual* (Washington, 6th ed.).
- Kish, Leslie, 1965, *Survey Sampling* (New York: John Wiley & Sons).
- Maphosa, France, 2005, "The Impact of Remittances from Zimbabweans Working in South Africa on Rural Livelihoods in the Southern Districts of Zimbabwe," Forced Migration Working Paper Series No. 14 (Witwatersrand, South Africa: University of Witwatersrand).
- McKenzie, David, and Johan Mistiaen, 2007, "Surveying Migrant Households: A Comparison of Census-based, Snowball, and Intercept Point Surveys," Policy Research Working Paper No. 4419 (Washington: World Bank).
- Orozco, Manuel, 2004, *The Remittance Marketplace: Prices, Policy and Financial Institutions* (Washington: Institute for the Study of International Migration, Georgetown University, June).
- Schiopu, Ioana, and Nikolaus Siegfried, 2006, *Determinants of Workers' Remittances—Evidence from the European Neighbouring Region*, ECB Working Paper No. 688 (Brussels: European Central Bank).
- U.K. Remittance Working Group, 2005, *U.K. Remittance Market* (London: Profile Business Intelligence Ltd.).
- United Nations, 2005a, *Designing Household Survey Samples: Practical Guidelines*, Studies in Methods, Series F No. 98 (New York: Department of Economic and Social Affairs, Statistics Division).
- , 2005b, *Household Sample Surveys in Developing and Transition Countries*, Studies and Methods, Series F No. 96 (New York: Department of Economic and Social Affairs, Statistics Division).
- World Bank, 2008a, *Migration and Remittances Factbook* (Washington).
- , 2008b, *World Development Indicators* (Washington).

الفهرس

- ألف**
- إبلاغ البيانات على نحو متواتر، الإبلاغ المباشر عبر مشغلي خدمات تحويل الأموال، ٥٥-٤
- الإبلاغ المباشر
- الإبلاغ المباشر كمدخل في نموذج بيانات، إطار ٥-٢
- الجمع بين الإبلاغ المباشر ونظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية، إطار ١-٥
- عن طريق مزودي خدمات التحويلات فضلا عن مشغلي خدمات تحويل الأموال، إطار، ١-٤
- الإبلاغ المباشر عن طريق مشغلي خدمات تحويل الأموال
- الترتيبات المؤسسية لـ، ٤-٦٤ - ٤-٦٩
- تصميم وتنفيذ منهج جمع البيانات ٤-٥١ - ٤-٦٣
- التغطية عن طريق نوع المعاملة، ٤-٧٠ - ٤-٧٥
- تغطية مجملات تحويلات المغتربين باستخدام، الجدول ٤-٢
- نقاط الضعف، ٤-٨٢ - ٤-٨٥
- نقاط القوة، ٤-٧٦ - ٤-٨١
- وصف، ٤-٤٧ - ٤-٤٨
- وصف نظام جمع البيانات، ٤-٤٩ - ٤-٥٠
- الإبلاغ من نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية (ITRS)، ٤-٢٠ - ٤-٢١
- الاتحادات الائتمانية
- قنوات المعاملات، ٢-٤٢ - ٢-٤٣
- نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية و، ٤-٨، ٤-١١
- اتساق البيانات
- اختبارات، ٤-٢٢
- أسلوب العرض المعتاد لبيانات ميزان المدفوعات، ٥-٩
- الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات
- إحصاءات النمط الرابع، ٣-٣٣، إطار ٣-٢
- الإجراءات المالية المعنية، ٢-٧٣، ٢-٧٥
- إحصاءات ميزان المدفوعات. راجع أيضا إطار ميزان المدفوعات، جودة البيانات
- إطار التقييم
- العرض الأساسي، ٦-٦
- المعاملات في، ٣-٨ - ٣-١٠
- إحصاءات وجهة التجارة الصادرة عن صندوق النقد الدولي، ٦-١١
- أخطاء إغفال بيانات القنوات غير الرسمية، ٤-٣٢
- الأخطاء في غير المعاينة، ومسوح الأسر المعيشية ٤-١١٧
- أداة لمحاربة الفقر، التحويلات كـ، ١-٣
- أدوات دفع، الملحق ١
- إرسال البيانات التي يتطلبها النظام إلكترونيا، ٤-٢٢ - ٤-٢٣، ٤-٦١
- أساس الاستحقاق، ٣-١٣، الملحق ٢
- أساليب المعاينة في المسوح، ٤-١٠١ - ٤-١٠٩، الجدول ٤-٣
- الاستثمار الأجنبي المباشر، الملحق ١
- استثمارات المهاجرين، ٣-٢٦ - ٣-٢٨
- الاستثمارات عبر الحدود
- المهاجرين و، ٣-٢٦
- تسجيل، ٣-٢٧
- الأسرة المعيشية، الملحق ١
- أسعار السوق بالنسبة للمعاملات، ٣-١١
- أسعار الصرف بالسوق السوداء، ٢-٥٦
- أسعار الصرف،
- التدفقات الثنائية، ٤-١٤٤
- القنوات غير الرسمية و، ٢-٥٧
- وسيلة التحويل و، ٢-٢٢
- أسلوب العرض المعتاد لبيانات ميزان المدفوعات، ٥-٩، ٦-٦،
- إطار ٣-١
- إطار تقييم جودة البيانات (DQAF)
- إطار عام، الملحق ٢
- إعداد الممارسات في، ٥-٣
- متطلبات البيانات المصدرية، ٥-٤
- نشر بيانات و، ٦-٢
- وصف، ١-٨
- إطار ميزان المدفوعات
- البند المرتبطة في، ١-١٢، ٣-٣
- التقييم في، ٣-١١ - ٣-١٢
- التوقيت في، ٣-١٣
- العناصر ذات الصلة بتحويلات المغتربين، ٣-١٤، جدول ٣-١
- المعاملات في، ٣-٨ - ٣-١٠
- مفاهيم التحويلات في، جدول ٣-١
- مقارنة بين مقاييس، إطار ٣-١
- وضع إقامة الأسر المعيشية، ٣-٥
- إعداد البيانات، القضايا العامة، ٥-١، ٥-٩
- الإفصاح العام، الملحق ١
- الإقامة
- أخطاء التبويب، ٤-٨٢
- أهمية، ٣-٦
- بيانات تحويلات المغتربين و، ٣-٦ - ٣-٧
- تعديل التبويب، ٣-٣٠
- تعريف، ٣-٥، الملحق ١
- جهات العمل، ٣-٧
- ألبانيا
- تقدير تحويلات المغتربين كقيمة باقية في، إطار ٤-٨
- المسح القومي لتحويلات الأسر في، إطار ٤-٥

- إمكانية الوصول للبيانات
نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية و، ٣٠-٤
نظرة عامة على، ٤-٦ - ٣-٦
الإنترنت، كقناة معاملات، ٥٠-٢ - ٤٩-٢
أوضاع الهجرة
اختيار قناة التحويل و، ٢٢-٢
الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات و، ٢-٢
العاملون العابرون للحدود، ٢١-٣، إطار ١-٣، الملحق ١
- باء**
بطاقات انتمان، الملحق ١
بطاقات القيمة المخزنة، ٤٤-٢، الملحق ١
بطاقات ذكية، الملحق ١
بطاقات صرف آلي، قناة تحويل، ٢٧-٢، الملحق ١
بطاقات متعددة الوظائف، الملحق ١
بطاقات مدفوعة مقدماً، الملحق ١
بطاقات مدفوعة مقدماً ذات غرض محدود، الملحق ١
بطاقة خصم فوري، الملحق ١
بطاقة سحب مباشر، الملحق ١
البلد الأصلي/البلد الأم، الملحق ١
البلد المضيف، الملحق ١
بلغاريا: تقدير تعويضات العمال المستخدمين لأجل قصير في الخارج،
١٠٨-٤، إطار ٦-٤
بلغاريا: تقدير تعويضات العمال المستخدمين لأجل قصير في الخارج، إطار
٦-٤
بنك البرتغال، نشر بيانات سهلة الاستخدام، إطار ١-٦
بنك التسويات الدولية، ٣-١
البنك الدولي، ٣-١، ٥-١
البنك المركزي الألماني (البوندزبانك)، إطار ٢-٦
بنود تكميلية متعلقة بتحويلات أموال المغتربين
تحويلات العاملين في الخارج، حاشية ٢٤
تحويلات المغتربين الشخصية، ٢٠-٣ - ٢١-٣
في نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية (ITRS)، ١٨-٤
مجموع تحويلات أموال المغتربين، ٢٢-٣
مجموع تحويلات أموال المغتربين والتحويلات المرسلة للمؤسسات غير
الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، ٢٣-٣ - ٢٤-٣
نشر البيانات و، ٦-٦ - ٨-٦، ١٤-٦، حاشية ٥٤
نظرة عامة ل، ١٩-٣، الجدول ١-٣، الملحق ١
بنود للذكورة/للتذكير، الملحق ١
البنوك
الإبلاغ المركزي والمباشر عن طريق مشغلي خدمات تحويل الأموال،
٧٦-٤ - ٦٦-٤
صيغ الدفع، ٢٥-٢
البنوك المركزية
الإبلاغ المباشر عن طريق مشغلي خدمات تحويل الأموال و، ٦٦-٤
- ٦٧-٤
شبكة البريد و، ٣٩-٢
بيانات. راجع أيضاً البيانات الثنائية؛ نشر البيانات؛ بيانات التحويلات:
البيانات المصدرية
اتساق، ٢٢-٤، ٩-٥
إرسال البيانات بالوسائل الإلكترونية، ٢٢-٤ - ٢٣-٤، ٦١-٤
إعداد، القضايا العامة، ١-٥ - ٩-٥
تحسين، ٥-١، ٨-١، ١-٢، ١٥-٥، ١٧-٥ - ٢٥-٥
التحقق من صحة، ٦-٥
- توافق، ٨١-٤، ١١٩-٤
جودة، ٥-١ - ٣-١
الحدائق والتواتر، ٢٧-٤، ٧٩-٤، ٨-٥، جدول ٦-٤
دقة، ٢٩-٤، ٨٠-٤، ١٣١-٤، ١٥١-٤، إطار ١-٥
رسمي، ٢٠-٦
عن الهجرة، مشكلات الحصول على البيانات، ١٠-٢ - ١١-٢
غير رسمي، ٢٠-٦
مراجعة ل، ٧-٥
من مشغلي تحويل الأموال، ٣٨-٢
من مصادر متنوعة، الجمع، ١٠-٥ - ١٦-٥، إطار ١-٥، إطار ٢-٥
البيانات الثانوية. راجع مصادر البيانات غير المباشرة
البيانات الثنائية
الإبلاغ المباشر و، إطار ١-٥
طلبات، ٣٢-٣
قضايا النشر، ٩-٦ - ١٣-٦، إطار ٢-٦
مصادر البيانات غير المباشرة، ١٥٨-٤، ١٦٥-٤
نقص، ٤٥-٤ - ٤٦-٤
البيانات المصدرية
تعديلات، ٥-٥
جودة، ١-٤ - ٣-٤
معوقات تحسين، ٨-١
مقياس، ٤-٥
البيانات الوصفية
أدوات لاستخدام البيانات بمنظور تقييمي، إطار ٣-٦
تعريف، الملحق ١
سهولة الاطلاع، ٤-٦
عمليات الإعداد التجريبية و، ١٨-٦ - ٢٠-٦
نشر، ١٦-٦
بيانات تحويلات المغتربين. راجع أيضاً البيانات الثنائية: البيانات:
إعداد، ١-٥ - ٩-٥
الإقامة و، ٦-٣ - ٧-٣
برنامج جمع، ٣-٤
التحسين، ١-٤، ١٥-٥، ١٧-٥، ٢٥-٥
التغطية عبر مسوح الأسر المعيشية، ٨٦-٤ - ١٢١-٤
التغطية عبر مشغلي خدمات تحويل الأموال (MTOs)، ٤٧-٤ - ٨٥-٤
التغطية عبر المصادر غير المباشرة للبيانات، ١٢٢-٤ - ١٦٥-٤
التغطية عبر نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية (ITRS)، ٤-٤ - ٤٦-٤
تقدير، ١٠-٥ - ١٦-٥
نشر البيانات.
بيانات متقابلة/بيانات مقابلة، الملحق ١
البيانات والبيانات الوصفية، ١٧-٦ - ٢٠-٦
بيوت الصرافة، خاص، ٢٩-٢
- تاء**
تحديد المهمات حسب الأولوية أثناء جمع البيانات، ٢١-٥ - ٢٣-٥
التحقق من صحة البيانات، ٦-٥
تحويل الائتمان، ١٨-٢
تحويل الأموال
عبر الاتحادات الائتمانية، ٤٢-٢ - ٤٣-٢
عبر الإنترنت، ٤٩-٢ - ٥٠-٢
عبر القنوات المصرفية، ٢٤-٢ - ٢٩-٢
عبر شبكة البريد، ٣٩-٢ - ٤١-٢
عبر شركات الاتصالات اللاسلكية، ٤٤-٢ - ٤٨-٢، إطار ٢-٢
عبر شركات النقل، ٥٢-٢ - ٥٣-٢
عبر شركات توصيل الإرساليات، ٥١-٢ - ١٣-٤

- عبر قنوات أخرى لا تخضع للتنظيم غالبًا، راجع
عبر مشغلي خدمات تحويل الأموال، ٣٨-٢ - ٣٠-٢ - ٣٨-٢
قنوات، ١٩-٢ - ٢٠-٢ - ٢٠-٢، الشكل ١-٢
- النظام السلكي، ٢٥-٢
نظم تحويل القيمة
وسيلة التحويل عبر شبكة الإنترنت، ٢١-٢، ٢٦-٢، ٢٨-٢، ٥٠-٢ - ٥١-٢
تحويل دولي لأموال مغتربين، الملحق ١
تحويل، تعريف، ٨-٣
التحويل عبر الحدود، ١٨-٢
- التحويلات
الائتمانية، ١٨-٢
أساس الاستحقاق، ١٣-٣
إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، ٢٣-٣ - ٢٤-٣
تعريف، ٨-٣، الملحق ١
الجارية، ٩-٣، الملحق ١
الرأسمالية، ٩-٣، الملحق ١
العينية، ١٨-٢
النقدية، ١٨-٢
- التحويلات الجارية
التغطية عبر مسوح الأسر المعيشية، الجدول ٤-٤
التغطية عبر مشغلي تحويل الأموال، ٧٢-٤، ٧٤-٤، الجدول ٢-٤
التغطية عبر نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية، ١٥-٤، الجدول ١-٤
مفاهيم التحويلات، ٢٠-٣، ٢٣-٣، الجدول ٢-٣
المهاجرون العائدون، ٢٩-٣
وصف، ٩-٣، الملحق ١
- التحويلات الرأسمالية
تعريف، ٩-٣، الملحق ١
التغطية عبر مسوح الأسر المعيشية، ١١٠-٤، الجدول ٤-٤
التغطية عبر مشغلي تحويل الأموال، ٧٢-٤، ٧٤-٤، الجدول ٢-٤
التغطية عبر نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية، ١٥-٤، الجدول ١-٤
مفاهيم التحويلات، ٢٠-٣، ٢٣-٣، الجدول ٢-٣
المهاجرون العائدون، ٢٩-٣
- تحويلات إزامية، الملحق ١
التحويلات السلكية، ٢٥-٢
التحويلات الشخصية
استثمارات المهاجرين، ٢٨-٣
إعداد، الجدول ١-٣
تعريف، ١٧-٣، الملحق ١، الجدول ٢-٣
التغطية عبر مسوح الأسر المعيشية، ٨٨-٤، الجدول ٤-٤
التغطية عبر مشغلي خدمات تحويل الأموال (MTOs)، إطار ١-٤، الجدول ٢-٤
- التغطية عبر نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية (ITRS)، الجدول ١-٤
التغطية في النموذج، ١٢٨-٤، الجدول ٥-٤
تقديرات، ١٢٨-٤، إطار ٤-٤
مقياس، ١٢٧-٤
الهجرة، ١٨-٣
- تحويلات العاملين في الخارج
الإحصائيات في الجدول ١-١
بنود تكميلية في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (BPM6)، حاشية ٢٤
تعريف، الملحق ١
في إطار كل من الطبعتين الخامسة والسادسة من دليل ميزان المدفوعات، إطار ١-٣
في مسوح الأسر المعيشية، ١١٠-٤
في نماذج الاقتصاد القياسي، حاشية ٥١
نشر البيانات في، البنك المركزي الألماني، (البونديبانك)، إطار ٢-٦
والتحويلات الشخصية، حاشية ٢٤
- تحويلات المغتربين
أشكال، ١٨-٢، ٤-٢، ١٨-٢
تعريف، ١-١، ٢-١، ١٢-١، ١٣-١، الملحق ١
جودة البيانات في، ٣-١ - ٥-١
مجموع، ٢٢-٣، ٢٣-٣، ٢٤-٣
تحويلات المغتربين الشخصية
إعداد، إطار ١-٣، الجدول ١-٣
تعريف، ٢٠-٣، الجدول ٢-٣، الملحق ١
التغطية عبر مسوح الأسر المعيشية، ٨٨-٤، الجدول ٤-٤
التغطية عبر مشغلي خدمات تحويل الأموال (MTOs)، إطار ١-٤، الجدول ٢-٤
التغطية عبر نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية (ITRS)، ١٨-٤، الجدول ١-٤
- التغطية في النموذج، ١١٩-٤، الجدول ٥-٤
تحويلات المغتربين العينية، الملحق ١
تحويلات المغتربين النقدية، الملحق ١
تحويلات المغتربين غير الرسمية، ٤٨-٢، الملحق ١
تحويلات المهاجرين، ٢٩-٣، الملحق ١، ١٦-٤
التحويلات النقدية، ١٨-٢
تحويلات بين الحسابات، ٢٠-٢، ٢٥-٢، ١٦-٤، الملحق ١
تحويلات عبر الحدود
شركات تحويل الأموال، ٥١-٢
عبر الاتحادات الائتمانية، ٤٢-٢ - ٤٣-٢
عبر الانترنت، ٤٩-٢ - ٥٠-٢
عبر القنوات المصرفية، ٢٤-٢ - ٢٩-٢
عبر النظم القائمة على التجارة، ٦٨-٢، ٧١-٢
عبر شبكة البريد، ٣٩-٢ - ٤١-٢
عبر شركات الاتصالات اللاسلكية، ٤٤-٢ - ٤٨-٢
عبر شركات النقل، ٥٢-٢ - ٥٣-٢
عبر قنوات أخرى لا تخضع للتنظيم غالبًا، ٥٤-٢، ٦٧-٢
قنوات، راجع قنوات التحويل
قياس، ١-٢
مشغلي خدمات تحويل الأموال، ٣٠-٢ - ٣٨-٢
مصدر، ٣-٢
تحويلات عينية، ١٨-٢، ٥٣-٢، حاشية ٢٠
التحويلات غير النقدية، ١٨-٢، ١٣-٢
تحويلات نقد إلى نقد، ٣٠-٢ - ٣١-٢، ٤٥-٢
تدفق تحويلات المغتربين
تقدير، في نماذج الاقتصاد القياسي، ١٤٠-٤ - ١٥٥-٤
زيادة في، ١-١
قنوات، ١٩-٢
تسجيل أو ترخيص الجهات العاملة في مجال تحويل الأموال، ٧٣-٢ - ٧٤-٢
تسجيل مقدمي خدمات تحويل الأموال، ٧٣-٢ - ٧٤-٢
التسويات
تعريف، الملحق ١
في الجمع بين التقارير المباشرة ونظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية (ITRS)، إطار ١-٥
في الحوالة، ٦٠-٢، الشكل ٢-٢
في مشغلي خدمات تحويل الأموال (MTOs)، ٣٦-٢، ٤٩-٤
في نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية (ITRS)، ١٣-٥
في نظام صرف البيزو في السوق السوداء، ٦٥-٢
والبيانات الثنائية، ٤٥-٤، ١٦٥-٤
وتدفق المعلومات، في مشغلي خدمات تحويل الأموال (MTOs)، ١٠-٤، ٥٠-٤

- التسويات على أسس صافية، ٤١-٤ - ٤٤-٤
- تسوية صافية للمدفوعات، الملحق ١
- تسوية صافية، الملحق ١
- تسوية عبر الحدود/عابرة للحدود
- البنوك المركزية، ٦٦-٤
- تعريف، الملحق ١
- مراقبة، حاشية ٣٧
- مشغلي خدمات تحويل الأموال، حاشية ٣٢
- تصفية متعددة الأطراف، الملحق ١
- تصميم مسوح مخصصة
- المعاينة بسلسلة الإحالات أو بطريقة "كرة الثلج"، ١٠٥-٤ - ١٠٦-٤
- المعاينة الطبقية غير التناسبية ذات المرحلتين، وما يسمى المعاينة، ٣-٤ - ١٠١-٤ - ١٠٤-٤، جدول ٣
- معاينة نقط التجمع أو نقط التقاطع، ١٠٧-٤ - ١٠٩-٤ - ١١٨-٤
- نظرة عامة، ٩٩-٤ - ١٠٠-٤
- تعويزات العاملين
- إجمالي تعويضات، التعويضات تشمل، ٢١-٣
- إحصاءات، ١-١، جدول ١-١
- أساس الاستحقاق، ١٣-٣
- الاستثناءات، ١٦-٣
- الإقامة، ٧-٣، ٦-٣
- تحويلات شخصية، ٢٠-٣
- تعريف، ١٢-٣، ١٥-٣، الملحق ١
- التغطية باستخدام مسوح الأسرة، ١١٠-٤، جدول ٤-٤
- التغطية باستخدام نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية، ١٤-٤، جدول ١-٤
- التغطية من خلال البيانات غير المباشرة، جدول ٥-٤
- التغطية من خلال مشغلي خدمات تحويل الأموال، ٧١-٤، ٧٣-٤، حاشية ٤٠، جدول ٢-٤
- تقدير، ٧٣-٤، إطار ٦-٤، إطار ٨-٤
- توقيت التسجيل، ١٣-٣
- صافي تعويضات، حساب، ٢١-٣
- العناصر اللازمة لإعداد بنود تحويلات المغتربين، جدول ١-٣
- في إطار كل من الطبقتين الخامسة والسادسة من دليل ميزان المدفوعات، إطار ١-٣
- كبند في ميزان المدفوعات، ١٤-٣
- المعاملات الدولية بين المقيمين، ٣١-٣
- المعاملات المقيّدة تحت بند، ٨-٣
- من نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية مع المصادر الأخرى للبيانات، إطار ١-٥
- تقديم العون الكافي لمستخدمي البيانات، ٥-٦
- تقرير الإحصاءات المالية الدولية (IFS)، ٦-٨، ٣-٦، ٨-٦
- تقييم النظام القائم لجمع البيانات، ٢٠-٥
- التقييمات، ١١-٣ - ١٢-٣
- تكلفة
- تحسين جودة البيانات، ٢١-٥، ٢٣-٥
- تغطية قنوات، ٢٢-٥
- مسوح الأسر المعيشية، ١٢٠-٤
- المصادر غير المباشرة للبيانات، ١٥٦-٤
- نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية، ٢٥-٤، ٢٨-٤
- نظام الإبلاغ المباشر من خلال مشغلي خدمات تحويل الأموال، ٧٨-٤
- نقل المدفوعات لمسافات بعيدة، ٢٠-٢، ٢٢-٢
- تكنولوجيا (وحدة تعريف المشترك) (SIM)، ٢-٤، ٤٦-٤
- تنقل العمالة بين البلدان، ٧-٢
- تواتر البيانات
- الإبلاغ المباشر عبر مشغلي خدمات تحويل الأموال، ٧٩-٤
- الإعداد، ٨-٥
- المسوح، ٩٥-٤
- مصادر البيانات، ١١-٥، الجدول ٦-٤
- نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية، ٢٧-٤
- توافق البيانات
- المسح من المصادر الأخرى للبيانات، ١١٩-٤
- من مشغلي تحويل الأموال مع مصادر البيانات الأخرى، ٨١-٤
- توحيد تطبيقات معالجة البيانات، ٦٢-٤
- توريد الخدمات عبر الحدود، إطار ٣-٢
- توصيل الإرساليات بالحافلات، ٥٢-٢، ٥٣-٢
- جيم**
- جمعية الاتصالات السلكية واللاسلكية المالية بين البنوك على مستوى العالم (سويفت)، الملحق ١
- حاء**
- حد الإبلاغ. راجع أيضاً حدود الإعفاء: حدود التبسيط.
- أنواع، ٣٥-٤ - ٣٧-٤
- تعريف، الملحق ١
- التغلب على مشاكل من، ٣٨-٤ - ٤٠-٤ - ٨١-٤، ٢٧-٥
- فقدان المعلومات بسبب، ٢١-٤ - ٣٤-٤ - ٣٨-٤، ٢٧-٥
- في نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية (ITRS)، ٢١-٤ - ٣٤-٤ - ٤٠-٤، حاشية ٣٧
- حدائث البيانات
- الإبلاغ المباشر عن طريق مشغلي خدمات تحويل الأموال (MTOs)، ٧٩-٤
- الإعداد، ٨-٥، ١١-٥
- نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية (ITRS)، ٢٧-٤
- حدود الإعفاء، ٣٦-٤، ٨١-٤، حاشية ٣٧
- حدود التبسيط، ٣٧-٤
- الحساب الجاري، الملحق ١
- الحساب الرأسمالي، إطار ١-٣، الجدول ١-٣، الملحق ١
- الحساب المالي، الملحق ١
- الحسابات الإئتمانية
- بطاقة مدفوعة مقدما، ٤٤-٢
- تعريف، ١٠-٣، ١٢٥-٤
- تقدير، حاشية ٥١
- حصص لقنوات المعاملات، ١٦-٢ - ٢٢-٢، الشكل ١-٢
- حقوق الامتياز، مشغلي تحويل الأموال، ٣٢-٢
- الحوالات
- البريدية، ٤٠-٢
- تعريف، الملحق ١
- خاء**
- خدمات التراسل/تبادل الرسائل، ١٨-٢، الملحق ١
- خدمات تحويل الأموال باستخدام الهاتف المحمول، ٤٥-٢ - ٤٨-٢
- خطأ المعاينة، ومسوح الأسر المعيشية، ١١٦-٤

الرقابة
في نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية (ITRS)، ٦-٤ - ٧-٤ - ٣٠-٤
لصناعة تحويل أموال المغتربين، ٧٧-٢، ٧٥-٢
لمشغلي خدمات تحويل الأموال (MTOs)، ٦٤-٤ - ٦٦-٤ - ٦٨-٤
الرقم الدولي للحساب المصرفي، الملحق ١

سين

السجلات أو التعدادات السكانية، ١٠ - ١١-٢، إطار ١-٢
سرعة توصيل الأموال و، ٢١-٢، ٤٨-٢
سعر (التحويل)، الملحق ١
سعر السوق، ١٣-٤ - ١٤-٤
السفر
تعريف، ٢١-٣
تقدير، ١٦-٥ - ١٥-٥
سلسلة الإحالات، ١٠٠-٤، ١٠٥-٤ - ١٠٦-٤، ١٢٠-٤

شين

الشبكات البريدية
كقناة معاملات، ٣٩-٢ - ٤١-٢
نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية (ITRS)، ١٢-٤
الشبكة الدولية لمسوح الأسر المعيشية، ٨٧-٤، الملحق ١
شبكة تحويل الأموال الدولية (IRnet)، ٤٢-٢ - ٤٣-٢
شركات الاتصالات اللاسلكية، ٤٤-٢ - ٤٨-٢، الجدول ٢-٢
شركات النقل، ٥٢-٢ - ٥٣-٢
شركات النقل، تعريف، ٢١-٣
شركة بطاقات الدفع، الملحق ١

صاد

صافي تعويضات العاملين
تعريف، الملحق ١
تقدير، في بلغاريا، إطار ٦-٤
حساب، إطار ١-٣، الجدول ١-٣
الصيرفة المنزلية، الملحق ١
صيغ الدفع المستخدمة في البنوك، ٢٥-٢

ضاد

الضرائب
تعريف، ٢١-٣
التغطية عبر البيانات غير المباشرة، حاشية ٤٨
التغطية عبر مسوح الأسر المعيشية، الجدول ٤-٤
التغطية عبر مشغلي خدمات تحويل الأموال (MTOs)، ٧٣-٤ - ٧٤-٤،
الجدول ٢-٤
التغطية عبر نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية (ITRS)، ١٤-٤،
الجدول ١-٤
تقدير، ١٦-٥ - ١٥-٥
التوقيت، ١٣-٣

في مفاهيم تحويلات المغتربين، في دليل ميزان المدفوعات ووضع
الاستثمار الدولي (BPM6)، الجدول ٢-٣
كعناصر ذات صلة ببنود تحويلات المغتربين، الجدول ١-٣

طاء

طرق تحويل "النقد في اليد"، ٦٦-٢
العائلات

خطط العمل اللازمة لتحسين جودة بيانات، ١٥-٥
خلفية عن المرشد لمعدي الإحصاءات ومستخدميها، ١-١ - ٦-١

دال

الدافع وراء تحويل الأموال، ١٠-٢
دافعون/قائمون بالدفع، الملحق ١
الدخل

الاستثمار، الملحق ١
الأسر، ١-٣، ٩١-٤، ١١١-٤
بلد المنشأ و، ١٣٧-٤ - ١٣٨-٤
تحويلات شخصية و، ٢١-٣، إطار ٢-٣
التحويلات و، ١-٢، ١-٣، ٣-٣، ٧-٣
تستخدم في نماذج التقدير في الولايات المتحدة، إطار ٧-٤
التصرف، ٩-٣، حاشية ٢٤
تعويضات العاملين و، ١٥-٣
التغطية عبر مشغلي خدمات تحويل الأموال، ٣٨-٤، حاشية ٤٠
التوظيف، ٣-٣، ٦-٣، ٧-٣
في نماذج الاقتصاد القياسي، ١٣٩-٤
القدرة على التحويل و، ٩-٢، ١٠-٢، ١٢-٢، ١٣٣-٤ - ١٣٨-٤
المتغيرات المحددة لتدفقات تحويلات المغتربين، ١٤٤-٤
مجموع تحويلات و، ٢٢-٣
مدة الإقامة و، ١٣٦-٤
مسوح القوى العاملة، ٩٤-٤
مسوح ديمغرافية و، ٩٤-٤
النماذج الديمغرافية و، ١٢٩-٤ - ١٣١-٤، ١٣٣-٤
نوع الجنس و، ١٣٤-٤
وجود الأطفال و، ١٣٥-٤

دخل الاستثمار، الملحق ١

دخل العاملين لحسابهم الخاص، الملحق ١

الدخل بالعملة الأجنبية، الملحق ١

دراسة قياس المستويات المعيشية، ٩٣-٤

دقة البيانات

نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية و، ٢٩-٤

نظام الإبلاغ المباشر التفصيلي من خلال مشغلي خدمات تحويل
الأموال و، ٨٠-٤

النماذج الديمغرافية، ١٣١-٤

دليل ميزان المدفوعات (الطبعة الخامسة)

العناصر ذات الصلة بتحويلات المغتربين، إطار ١-٣

دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (BPM6)

العناصر الثابتة ذات الصلة بتحويلات المغتربين في إطار كل من الطبعتين

الخامسة والسادسة من دليل ميزان المدفوعات، إطار ١-٣

قواعد الإقامة، ١١١-٤

وصف، ١-٦، ٢-٣

الدورية. راجع تواتر البيانات

ذال

الذين لا يملكون حسابات مصرفية، الملحق ١

راء

رؤساء حكومات مجموعة الثمانية، ٣-١

رابطات المدن الأم، الملحق ١

رسائل/أوامر/تعليمات الدفع، ١٨-٢، الجدول ١-٢، الملحق ١

رسوم الخدمة، الإبلاغ، ٦٠-٤

القطاع غير الرسمي، الملحق ١	المدفوعات التي يؤديها فرد لفرد آخر عندما يكون الطرفان مقيمين، ٣١-٣
قنوات أخرى لا تخضع للتنظيم، ٥٤-٢ - ٦٧-٢، الجدول ١-٢	المرسلين المقيمين، ٨٢-٤ - ٨٣-٤
قنوات التحويل الرسمية	هجرة، مشاركة العمال، ١٥-٢
تحديد، ١٧-٢	
تعريف، ١٩-٢	
عوامل تحديد الجاذبية النسبية، ٢٠-٢ - ٢٢-٢ - ٥٦-٢ - ٥٧-٢	عين
قنوات التحويل شبه الرسمية، ١٩-٢	العمال المُستخدَمون لأجل قصير
قنوات التحويل غير الرسمية	اختيار قناة المعاملات بواسطة، ١٩-٢ - ٢٣-٢
إغفال البيانات، ٣٢-٤	بلغاريا، إطار ٦-٤
تعريف، ١٩-٢، الملحق ١	بيانات عن أعداد، إطار ١-٢
طريقة تحويل "النقد في اليد"، ٦٦-٢	تحويلات المغتربين من
عوامل تحديد الجاذبية النسبية، ٢٠-٢ - ٢٢-٢ - ٥٦-٢ - ٥٧-٢	تعريف، ٣-٢
قنوات أخرى لا تخضع للتنظيم، ٥٤-٢ - ٥٧-٢، جدول ١-٢	تقدير تعويضات، في
مزايا البيانات المستمدة من، ٤١٢-٤، ١٥٠-٤، ١٥٥-٤، ٢٤-٥	الحصول على معلومات حول، ١١-٢
مسوح الأسرة و، حاشية ٤٨	القدرة علي تحويل، ١٢-٢
نظام التسجيل و، ٧٣-٢	منظور ديمغرافي و، ٧-٢ - ١٥-٢
نظام الحوالة، ٢١-٢، ٥٨-٢ - ٦٠-٢، الشكل ٢-٢	المهاجرون مقارنة ب، ١٢-٢ - ١٣-٢
نظام الشوب، ٦٤-٢	هجرة، ٨-٢
نظام "الشيتات" (الإيصالات)، ٦٣-٢	العمال المُستخدَمين لأجل قصير، ١٥-٣
نظام صرف البيزو في السوق السوداء، ٦٥-٢	العمال غير المقيمين. راجع أيضًا العمال المُستخدَمين لأجل قصير
النظم القائمة على التجارة، ٦٨-٢ - ٧١-٢	تحسين جودة بيانات تحويلات المغتربين و، ١٥-٥
هوندي (Hundi)، ٦١-٢ - ٦٢-٢	تحويلات المغتربين الشخصية و، ٢٠-٣ - ٢١-٣
قنوات التحويلات	تعريف، الملحق ١
الاتحادات الائتمانية ك، ٤٢-٢ - ٤٣-٢ - ٤٤-٢، ١١-٤	التوصل إلى تقديرات عن طريق، ١٦-٥
اختيار، ١٩-٢ - ٢٢-٢	المعاملات بين المقيمين، ٣١-٣
استخدام، ١-٢	من مشغلي خدمات تحويل الأموال (MTOs)، الجدول ٢-٤
الانترنت ك، ٤٩-٢ - ٥٠-٢	من نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية (ITRS)، ١٤-٤، الجدول ١-٤
تحديد، ٤-٢	عُمال موسميون
تحسين البيانات وتوسيع تغطيتها، ٢٤-٥ - ٢٥-٥	برنامج هجرة، ١٤-٢، ١٤-٢
التحويلات التي يسجلها نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية، ٩-٤ - ١٣-٤	تعريف، الملحق ١
تعريف، الملحق ١	الحصول على البيانات في، ١١-٢
حصر، ١٦-٢، ٢٣-٢	العمالة غير الشرعية، هجرة، ٨-٢، ١١-٢
رسمي، ٥-٢، ١٩-٢	العملاء. راجع أيضًا وكلاء التحويلات
شبكة البريد، ٣٩-٢ - ٤١-٢ - ٤٤-٢، ١٢-٤	شركات توصيل الإرساليات، ٥١-٢
شركات الاتصالات اللاسلكية، ٤٤-٢ - ٤٨-٢، إطار ٢-٢	شبكة البريد، ٣٩-٢
شركات تحويل الأموال ك، ٥١-٢، ١٣-٤	شركات الاتصالات اللاسلكية، ٤٥-٢
شركات النقل، ٥٢-٢ - ٥٣-٢	في شركات تحويل الأموال، ٢٤-٢ - ٣٦-٢ - ٥٢-٤، ٦٠-٤ - ٧٤-٤، ٨٤-٤
الشركات كثيفة الاستخدام للنقد، ٦٧-٢	قنوات أخرى لا تخضع للتنظيم غالبًا، ٥٦-٢ - ٦٢-٢ - ٦٧-٢
طريقة تحويل "النقد في اليد"، ٦٦-٢	نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية، ٢٧-٤، ٣٩-٤
غير رسمي، ٥-٢، ١٩-٢	العمولات والإبلاغ، ٦٠-٤
قنوات أخرى لا تخضع للتنظيم غالبًا ٥٤-٢ - ٦٧-٢، جدول ١-٢	
مبادلات الأصول، ٦٥-٢	
مدى الجاذبية، ٢٠-٢ - ٢٢-٢	غين
مسائل قانونية وتنظيمية، ٧٢-٢ - ٧٧-٢	الغرض من المرشد لمعدي الإحصاءات ومستخدميها، ٧-١ - ١٠-١
مشغلي تحويل الأموال، ٣٠-٢ - ٣٨-٢	غرفة مقاصة آلية، ٤٣-٢، الملحق ١
نظام الحوالة، ٢١-٢، ٥٨-٢ - ٦٠-٢، الشكل ٢-٢	
نظام الشوب، ٦٤-٢	فاء
نظام "الشيتات" (الإيصالات)، ٦٣-٢	فرق سعر الصرف، ١٤٤-٤، الملحق ١
نظام صرف البيزو في السوق السوداء، ٦٥-٢	فقدان المعلومات بسبب حدود الإبلاغ، ٣٤-٤ - ٤٠-٤، ٢٧-٥
نظرة عامة على، ١-٢، الشكل ١-٢	
النظم القائمة على التجارة، ٦٨-٢ - ٧١-٢	قاف
نوع، ١٦-٢ - ١٧-٢، ١٩-٢	القدرة على تحويل الأموال، ٩-٢ - ١٠-٢ - ١٢-٢
النوع المصرفي، ٢٤-٢ - ٢٩-٢	قضايا العملات، والإبلاغ المباشر من خلال مشغلي خدمات تحويل الأموال، ٥٩-٤
هوندي (Hundi)، ٦١-٢ - ٦٢-٢	
القنوات المصرفية، ٢٠-٢، ٢٤-٢ - ٢٩-٢، ٩-٤	

إعداد، ٢٤-٣، الجدول ٣-١
 تعريف، ١٩-٣، ٢٣-٣، الجدول ٣-٢، الملحق ١
 التغطية عبر مسوح الأسر المعيشية، الجدول ٤-٤
 التغطية عبر مشغلي خدمات تحويل الأموال (MTOs)، إطار ٤-١، الجدول ٤-٢
 التغطية عبر نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية (ITRS)، ١٨-٤،
 الجدول ٤-١
 التغطية عبر نموذج، ١١٩-٤، الجدول ٥-٤

المدفوعات، الملحق ١
 مدفوعات التجزئة، الملحق ١
 المدفوعات العابرة للحدود، نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية، ٨-٤،
 ١٠-٤

المدفوعات عالية القيمة، الملحق ١
 مراجعات البيانات، ٧-٥
 المراسلة المصرفية/صيرفة المراسلة، ٢٤-٢، ٣٦-٢، الملحق ١
 مراقبة صناعة تحويل أموال المغتربين، ٧٧-٢، ٧٥-٢
 مراكز مقاصة
 دولي، ٣٥-٢
 في الخارج، ٤٥-٤
 ومشغلي تحويل الأموال، ٣٢-٢، ٣٦-٢
 المسائل التنظيمية
 الإبلاغ المباشر عن طريق مشغلي خدمات تحويل الأموال (MTOs)، ٦٤-٤،
 ٦٩-٤
 قنوات المعاملات، ٧٢-٢ - ٧٧-٢
 المساهمات الاجتماعية
 تعريف، ٢١-٣، الملحق ١
 التغطية عبر مشغلي خدمات تحويل الأموال (MTOs)، ٧١-٤، ٧٤-٤،
 الجدول ٤-٢
 التغطية عبر نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية (ITRS)، ١٥-٤،
 الجدول ٤-١
 تقدير، ١٥-٥ - ١٦-٥
 في مفاهيم تحويلات المغتربين، في دليل ميزان المدفوعات ووضع
 الاستثمار الدولي (BPM6)، ٢٢-٣، الجدول ٣-٢
 كعناصر ذات صلة ببنود تحويلات المغتربين، الجدول ٣-١
 المستخدمون
 أدوات ل، إطار ٦-٣
 تعريف، الملحق ١
 مستخدمى البيانات. راجع أيضا المستخدمين
 الاهتمام بالبيانات الثنائية، ٣٢-٣، ١١-٦
 الاهتمام ببيانات التحويلات، ٣٠-٣، ٥-١
 الاهتمام بتحسين البيانات، ٣-١ - ٤-١
 التوجيه/المساعدة، ٩٠-٤، ١٦٨-٤، إطار ٤-٢
 ما يحتاجه المستخدمون، إطار ٦-٣
 مجموعة خاصة من، قضايا النشر، ١٤-٦ - ٢٠-٦
 مساعدة، ٢-٦ - ٥-٦، إطار ٦-١
 المسح التعدادي لمشغلي خدمات تحويل الأموال، ٥٣-٤
 المسح القومي لتحويلات الأسر في ألبانيا، إطار ٥-٤
 مسح القوى العاملة الفلبينية، إطار ٤-٤
 مسح المسافرين دوليا (المملكة المتحدة)، ١٠٧-٤
 المسح المعنى بمواطني الفلبين في الخارج، إطار ٤-٤
 مسح بالعينة لمشغلي خدمات تحويل الأموال (MTOs)، ٥٣-٤
 مسح مستويات المعيشة في غانا، إضافة أسئلة إلى، إطار ٤-٣

قنوات المعاملات، راجع أيضا قنوات تحويلات المغتربين
 قنوات تحويلات المغتربين. راجع قنوات المعاملات
 القنوات غير الرسمية للمعاملات، ٥-٢، راجع أيضا القنوات غير الرسمية
 للتحويلات
 القياس المباشر
 البيانات الثنائية، ١٣-٦
 تقدير البيانات، ١٦٦-٤
 مسوح الأسرة، ٨٦-٤ - ٨٨-٤
 نقاط الضعف، ١٢٢-٤
 قيمة باقية، تقدير تحويلات المغتربين ك، في ألبانيا، إطار ٨-٤
 القيود المدنية
 تحديات إعداد البيانات، ٢٤-٣
 تعريف، ١٠-٣، ١٢٥-٤
 تقدير، حاشية ٥١
 قيود مراقبة النقد الأجنبي
 قيود، ٥٦-٢، ٦٥-٢
 مسجل، ٧٦-٢، ٦-٤، ٦٦-٤
 نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية، ٧-٤ - ٩-٤، ٢٥-٤، ٢٨-٤
 قيود مراقبة النقد الأجنبي، راجع قيود مراقبة النقد

كاف

الكتاب السنوي لإحصاءات ميزان المدفوعات (BOPSY) (صندوق النقد
 الدولي)
 تحويلات العاملين في الخارج و تعويضات العاملين في، ١-١
 المعلومات المدرجة في، ٣-٦، ٨-٦

هيم

المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية (NPISHs)،
 ٢٣-٣ - ٢٤-٣، الملحق ١
 مؤسسات مالية غير مصرفية
 تعريف، الملحق ١
 مشغلي خدمات تحويل الأموال (MTOs)، حاشية ٩
 مؤسسة مالية
 تعريف، الملحق ١
 الجهات المبلغة، ٧٢-٢، ٣٠-٤
 قنوات المعاملات، ٩-٤
 مشغلي خدمات تحويل الأموال، حاشية ٩
 ماكينة صرف النقود، الملحق ١
 مبادلات الأصول و تبادل الأصول، ٦٥-٢، جدول ١-٢
 متطلبات إدارة قواعد البيانات واستخدام الحاسب الآلي، ٢٦-٥، ٢٩-٥
 متطلبات استخدام الحاسب الآلي، ٢٦-٥، ٢٩-٥
 متطلبات الإبلاغ، ٧٣-٢ - ٧٤-٢، ٧٦-٢
 مجموع تحويلات المغتربين
 إعداد، الجدول ٣-١
 إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، ٢٣-٣ - ٢٤-٣
 تعريف، ١٩-٣، ٢٢-٣، ٢-٤، الجدول ٢-٣، الملحق ١
 التغطية عبر مسوح الأسر المعيشية، ٨٨-٤، الجدول ٤-٤
 التغطية عبر مشغلي خدمات تحويل الأموال (MTOs)، إطار ٤-١، الجدول ٤-٢
 التغطية عبر نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية (ITRS)، ١٨-٤،
 الجدول ٤-١
 التغطية عبر نموذج، ١١٩-٤، الجدول ٥-٤
 مجموع تحويلات المغتربين والتحويلات المرسله للمؤسسات غير الهادفة
 للربح التي تخدم الأسر المعيشية (NPISHs)

- مسوح الأسر المعيشية
- إدراج متغيرات تحويلات المغتربين في الجدول ٢-٤
- تسجيل تحويلات المغتربين حسب نوع المعاملة، ١١٠-٤ - ١١١-٤
- تصميم المسوح المتخصصة، ٩٩-٤ - ١٠٩-٤
- تغطية مجملات تحويلات المغتربين باستخدام الجدول ٤-٤
- تقدير المدفوعات باستخدام المسوح المتخصصة، ٩٨-٤
- تقدير المدفوعات باستخدام المسوح الموجودة، ٩٧-٤
- تقدير المقبوضات باستخدام المسوح المتخصصة، ٩٦-٤
- تقدير المقبوضات باستخدام المسوح الموجودة، ٩٥-٤
- التي تجريها شركات بحوث السوق الخاصة، ٩٥-٤
- خيارات الاستخدام، ٨٩-٤
- الديمغرافية، ٩٤-٤
- عيوب البيانات المستمدة من، ١١٥-٤ - ١٢١-٤
- القائمة المرجعية لـ، ١٢١-٤
- القوى العاملة، ٩١-٤ - ٩٢-٤
- مزايا البيانات المستمدة من، ١١٢-٤ - ١١٤-٤
- المسح القومي لتحويلات الأسر في ألبانيا، الجدول ٥-٤
- مسح مستويات المعيشة في غانا، الجدول ٣-٤
- مسوح الدخل والإنفاق، ٩٣-٤
- وصف، ٨٦-٤ - ٨٨-٤
- مسوح الأسرة، الملحق ١، راجع مسوح الأسر المعيشية
- مسوح الدخل وأحوال المعيشة في أوروبا (Eurostat)، ٩٣-٤
- مسوح الدخل والإنفاق، ٩٣-٤
- مسوح ديمغرافية، ٩٤-٤
- المسوح الديمغرافية والصحية (الولايات المتحدة)، ٩٤-٤
- المسوح العنقودية متعددة المؤشرات (صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة)، ٩٤-٤
- مسوح القوى العاملة، ٩١-٤ - ٩٢-٤، إطار ٤-٤
- المسودات، ٢٥-٢، ٢٩-٢، الملحق ١
- مشترك/عضو غير مباشر، الملحق ١
- مشتركون مباشرون، الملحق ١
- المشتركون/الأعضاء، الملحق ١
- مشغلي خدمات تحويل الأموال (MTOs)
- الإبلاغ المباشر عن طريق، ٤٧-٤ - ٨٥-٤
- بيانات من، كمدخل في نموذج بيانات، إطار ٢-٥
- تعريف، الملحق ١
- توصيات فرقة العمل للإجراءات المالية، ٧٥-٢
- قنوات المعاملات، ٣٠-٢ - ٣٨-٢
- نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية، ١٠-٤، ١٧-٤، إطار ١-٥
- مصادر البيانات. راجع كذلك الإبلاغ المباشر عبر مشغلي خدمات تحويل الأموال: نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية؛ المصادر غير المباشرة للبيانات: مسوح الأسرة
- استخدام بيانات من مصادر متنوعة، ١٠-٥ - ١٦-٥
- تحديد، ١٦٦-٤ - ١٦٨-٤
- خصائص: جدول ٦-٤
- المصادر غير المباشرة للبيانات
- تحويلات المغتربين حسب نوع المعاملة، ١٥٤-٤
- تغطية مجملات تحويلات المغتربين من، الجدول ٥-٤
- عيوب التقديرات القائمة على، ١٦١-٤ - ١٦٥-٤
- معقولة التقديرات تستند على، ١٥٥-٤ - ١٦٠-٤
- نماذج الاقتصاد القياسي، ١٣٩-٤ - ١٤٦-٤، ١٥٩-٤، ١٦١-٤
- نماذج تحليل البواق، ١٤٧-٤ - ١٥٣-٤، ١٦١-٤، ١٦٤-٤
- النماذج الديمغرافية، ١٢٦-٤ - ١٣٨-٤، ١٦١-٤
- وصف، ١٢٢-٤ - ١٢٥-٤
- المصطلحات المستخدمة في المرشد لمعدي الإحصاءات ومستخدميها (RCG)،
- ١٢-١
- المعاملات
- أفراد، ٨-١، ٢٣-٤
- تصنيف، ١٨-٤، ٢٤-٤، ٣٣-٤، ٨٢-٤ - ٨٣-٤، ١٦٤-٤، ١٠-٥
- تعديل التبويب لوضع الإقامة مقارنةً بـ، ٣٠-٣
- الدولية بين المقيمين، ٣١-٣
- في إحصاءات ميزان المدفوعات، ٨-٣ - ١٠-٣
- المعاملات الدولية بين المقيمين، ٣١-٣
- المعاملات الدولية في تحويلات المغتربين: مرشد لمعدي الإحصاءات ومستخدميها (صندوق النقد الدولي)
- الخلفية، ١-١ - ٦-١
- الغرض من، ٧-١ - ١٠-١
- هيكل، ١١-١
- معاملات الصرف الأجنبي، ٢٢-٢
- المعاملات المنفردة
- إبلاغ، ٢٣-٤
- تفاصيل، ٧٤-٢
- حجم، ٨-١
- معاملات تحويلات المغتربين. راجع المعاملات
- المعانة "باستخدام كرة الثلج"، ١٠٠-٤ - ١٠٥-٤ - ١٠٦-٤
- المعانة التطبيقية غير التناسبية ذات المرحلتين، وما يسمى المعانة، ١٠٠-٤
- ١٠٤-٤، جدول ٣-٤
- معانة نقط التجمع أو نقط التقاطع، ١٠٧-٤ - ١٠٩-٤، ١١٨-٤
- معانة نقط التجمع، ١٠٧-٤ - ١٠٩-٤، ١١٨-٤
- معدو البيانات
- أدوات لاستخدام البيانات بمنظور تقييمي، إطار ٣-٦
- التواصل بين مقدمي البيانات، ٢٤-٤، ٤٤-٤، ٦٣-٤
- "رابطات المدن الأم" ويضم معدي بيانات من ذوي الخبرة، ٥-١
- المعهد الهولندي الديمغرافي المتعدد التخصصات، ١٠٧-٤
- المعونة الإنمائية الرسمية، الملحق ١
- مفهوم الأسرة المعيشية وقواعد الإقامة، ١١١-٤
- مقابلات، لفهم الوضع الراهن، ١٨-٥ - ١٩-٥
- مقاصة
- مركزي، حاشية ٣٧
- المستوى الأول، ٣٣-٢
- المستوى الثاني، ٣-٢
- وصف، الملحق ١
- مقدم وخدمات التحويل/مقدمو خدمات الدفع، الملحق ١
- المقيمين، الملحق ١
- ممرات تحويل
- تعريف، ٩٦-٤، ١٢-٦، الملحق ١
- طريقة تحويل "النقد في اليد"، ٦٦-٢، و
- مسوح الأسرة، ٩٦-٤، ١٢١-٤
- المملكة المتحدة، مسح المسافرين دولياً، ١٠٧-٤
- مناهج التقدير
- استخدامات، ١٤-٥ - ١٦-٥
- تصميم، ١٢٣-٤، ١٤-٥
- تعقد، ٢٩-٥
- "التقارب العرقي"، ٣٨-٢
- نقاط الضعف، ١٦١-٤ - ١٦٥-٤

- نقاط القوة، ١٥٥-٤ - ١٦٠-٤
- نماذج الاقتصاد القياسي، ١٣٩-٤ - ١٤٦-٤ - ١٥٩-٤، ١٦١-٤
- نماذج تحليل البواقي، ١٤٧-٤ - ١٥٣-٤، ١٦١-٤، ١٦٤-٤
- نماذج ديمغرافية، ١٢٦-٤ - ١٣٨-٤
- وصف، ١٢٤-٤ - ١٢٥-٤، ١٥٤-٤
- المنتجات القائمة على استخدام البطاقات، ٢٦-٢، الملحق ١
- منشئ/ مرسل التحويل، الملحق ١
- منظمة العمل الدولية، ٩٢-٤
- تحويلات المغتربين من منظور ديمغرافي
- الإبلاغ المباشر من مشغلي خدمات تحويل الأموال، ٥٨-٤
- نظرة عامة، ٧-٢ - ١٥-٢
- منفذ، ٣٣-٢، حاشية ١٠، الملحق ١
- المهاجرون
- اختيار قناة المعاملة عبر، ١٩-٢ - ٢٣-٢
- الاستثمار بواسطة، ٢٦-٣ - ٢٨-٣
- بيانات عن أعداد، إطار ١-٢
- تحويلات المغتربين من
- تعريف، ٢-٢
- العمال المستخدمين لأجل قصير مقارنة بـ، ١٢-٢ - ١٣-٢
- العودة، ٢٩-٣ - ٣٠-٣
- منظور ديمغرافي، ٧-٢ - ١٥-٢
- موثوقية البيانات
- والإبلاغ المباشر عن طريق مشغلي خدمات تحويل الأموال (MTOs) ٨٠-٤
- ونماذج البيانات، ٢٩-٥
- الموضوعات القانونية
- الإبلاغ المباشر عن طريق مشغلي خدمات تحويل الأموال، ٤٩-٤، ٨٤-٤، ٦٩-٤
- قنوات المعاملات، ٧٢-٢ - ٧٧-٢
- القياس المباشر، ١٦٦-٤
- نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية، ١٩-٤
- الموظفون، راجع أيضا علاقة أرباب العمل بالموظفين
- تعويضات العاملين، ٦-٣ - ٧-٣، ١٢-٣، ١٥-٣ - ١٦-٣
- الضرائب التي يدفعها، ١٥-٣
- غير المقيمين، ٧-٣
- المساهمات الاجتماعية التي يدفعها، ١٢-٣
- المقيمين، ٦-٣
- الموظفون، راجع تعويضات العاملين؛
- العمال المستخدمين لأجل قصير
- ميزان المدفوعات، الملحق ١
- نون**
- نشر البيانات
- بيانات ثنائية، ٩-٦ - ١٣-٦
- عمليات الإعداد التجريبية، ١٧-٦ - ٢٠-٦
- عن طريق البنك المركزي الألماني (البوندزبانك)، إطار ٢-٦
- عن طريق بنك البرتغال، إطار ١-٦
- عناصر أساسية وتكميلية، ٦-٦ - ٨-٦
- لمجموعات المستخدم الخاص، ١٤-٦ - ١٦-٦
- نظرة عامة، ١-٦ - ٥-٦
- نشر البيانات لفئات خاصة من المستخدمين، ١٤-٦ - ١٦-٦
- نظام "الحوالة"
- تعريف، الملحق ١
- سرعة توصيل الأموال، ٢١-٢
- طرق التحويل، ٥٨-٢ - ٦٠-٢
- هيكل سلسلة، الشكل ٢-٢
- نظام "الشيتات" (الإيصالات)، ٦٣-٢
- نظام الائتمان، النظام القائم على التجارة، ٦٩-٢
- نظام التسوية الإجمالية، الملحق ١
- نظام التصفية عبر الحدود، الملحق ١
- نظام "هوندي" (hundi)، ٦١-٢ - ٦٢-٢
- نظام الحسابات القومية، الملحق ١
- نظام الدفع بالتحويل البريدي، الملحق ١، حاشية ١٣
- نظام الشوب، ٦٤-٢
- النظام العام لنشر البيانات، ملحق ١
- نظام تحويل الأموال بين البنوك، الملحق ١
- نظام تحويل الأموال، الملحق ١
- نظم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية من النظم المغلقة الشاملة إلى النظم المفتوحة، ٥-٤ - ٦-٤
- بيانات تحويلات، ٨-٤
- تسجيل تحويلات المغتربين حسب قنوات المعاملات، ٩-٤ - ١٣-٤
- تسجيل تحويلات المغتربين حسب نوع المعاملة، ١٤-٤ - ١٨-٤
- تعريف، الملحق ١
- تغطية مجملات تحويلات المغتربين باستخدام الجدول ١-٤
- الجمع بين البيانات المستمدة من مصادر مختلفة، ١١-٥ - ١٣-٥
- إطار ١-٥
- الشروط اللازمة لضمان فعالية، ١٩-٤ - ٢٥-٤
- مشغلي خدمات تحويل الأموال، ٤٨-٤
- معاملات تحويلات المغتربين، ٨-٤
- نقاط الضعف، كمصدر بيانات، ٣١-٤ - ٤٦-٤
- نقاط القوة، كمصدر بيانات، ٢٦-٤ - ٣٠-٤
- وصف نظام جمع البيانات، ٥-٤ - ٧-٤
- وصف، ٤-٤ - ٧-٤
- نظم التحويلات القائمة على التجارة، ٦٨-٢ - ٧١-٢
- نظم تحويل القيمة
- الحوالة، ٥٨-٢ - ٦٠-٢، الشكل ٢-٢
- الشركات كثيفة الاستخدام للنقد، ٦٧-٢
- نظام "الشيت" (الإيصالات)، ٦٣-٢
- نظام "النقد في اليد"، ٦٦-٢
- نظام الشوب، ٦٤-٢
- نظام صرف البيزو في السوق السوداء، ٦٥-٢
- هوندي (Hundi)، ٦١-٢ - ٦٢-٢
- وصف، ٥٤-٢ - ٥٧-٢، الجدول ١-٢
- نظم دفع، الملحق ١
- نقطة بيع، الملحق ١
- النقل أو المعالجة أو التسوية الآنية، الملحق ١
- النقل، تقدير، ١٥-٥ - ١٦-٥
- النماذج (مناهج التقدير)
- الإبلاغ المباشر كمدخل في، إطار ٢-٥
- تحويلات المغتربين حسب نوع
- الديمغرافية، ١٢٦-٤ - ١٣٨-٤، ١٦١-٤
- العيوب، ١٦١-٤ - ١٦٥-٤
- المزايا، ١٥٥-٤ - ١٦٠-٤
- المعاملة من، ١٥٤-٤
- نماذج الاقتصاد القياسي، ١٣٩-٤ - ١٤٦-٤، ١٥٩-٤، ١٦١-٤
- نماذج تحليل البواقي، ١٤٧-٤ - ١٥٣-٤، ١٦١-٤، ١٦٤-٤
- وصف، ١٢٤-٤ - ١٢٥-٤
- نماذج الاقتصاد القياسي
- مبنى، ١٤٥-٤ - ١٤٦-٤

- المتغيرات المحددة، ١٤٤-٤
نقاط الضعف، ١٦١-٤
نقاط القوة، ١٥٧-٤، ١٥٩-٤ - ١٦٠-٤
وصف، ١٢٤-٤، ١٣٩-٤ - ١٤٣-٤
النماذج الديمغرافية
بلد المنشأ، ١٣٧-٤ - ١٣٨-٤
بلد المولد أو الخلفية العرقية، ١٣٢-٤
الدخل، ١٣٣-٤
ضعف، ١٦١-٤
مدة الإقامة في البلد المضيف، ١٣٦-٤
النوع، ١٣٤-٤
وجود الأطفال، ١٣٥-٤
وصف، ١٢٤-٤، ١٢٦-٤ - ١٣١-٤
نماذج تحليل البواقي، ١٤٧-٤ - ١٥٣-٤، ١٦١-٤، ١٦٤-٤
النمو الاقتصادي، وأثر التحويلات على، ٣-١
نموذج يقوم على بطاقتين للصراف الآلي، ٢٧-٢
نوع المعاملة
الإبلاغ المباشر عن طريق مشغلي خدمات تحويل الأموال (MTOs) و،
٧٥-٤ - ٧٠-٤
التحويلات التي يسجلها نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية (ITRS)،
١٨-٤ - ١٤-٤
مسوح الأسر المعيشية و، ١١٠-٤ - ١١١-٤
مصادر البيانات غير المباشرة و، ١٥٤-٤
- هاء**
هجرة العمالة
الاتفاقيات الثنائية، ١٤-٢
الأسباب الرئيسية وراء تنقل العمالة بين البلدان، ٧-٢
أغراض، ١٢-٢
ماهرة وغير ماهرة، ٨-٢
مشكلات الحصول على البيانات في، ١١-٢
هجرة العمالة الماهرة، ٨-٢
- هجرة العمالة غير الماهرة، ٨-٢
الهجرة. راجع أيضًا تنقل العمالة بين البلدان
الأسر و، ١٥-٢
برنامج، ١٤-٢
التحويلات الشخصية و، ١٨-٣
تعريف، ٢-٢
كمتغير تفسيري، ١٤٤-٤
مجموع تحويلات أموال المغتربين والتحويلات المرسلة للمؤسسات غير
الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية (NPISHs) و، ٢٣-٣
مسح، ١٠٧-٤
مشكلات الحصول على البيانات، ١٠-٢ - ١١-٢
مصادر البيانات في، إطار ١-٢
هيئات الإحصاء الوطنية، ٦٨-٤
هيكل المرشد لمعدي الإحصاءات ومستخدميها، ١١-١
- واو**
وحدة بيانات نموذجية عن الهجرة وتحويلات المغتربين، ٩٢-٤، إطار ٣-٤
وسائل التحويل عبر شبكة الإنترنت
سرعة توصيل الأموال و، ٢١-٢
شبكة الإنترنت، ٥٠-٢ - ٥١-٢
المصرفية، ٢٦-٢، ٢٨-٢
الوضع الراهن لمعاملات التحويلات، فهم، ١٨-٥ - ١٩-٥
وظائف المتعاقدين من خارج الإدارات، ٢٨-٥
وكلاء التحويلات، ٣٠-٢، ٥٢-٢
الوكلاء الفرعيين، راجع أيضًا الوكلاء، ٣٤-٢ - ٣٧-٢، ٥٢-٤، ٦١-٤
وكلاء تحويل رسميين
قنوات المعاملات، ٥١-٢
نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية و، ١٣-٤
الولايات المتحدة، تقدير (مدفوعات) التحويلات الشخصية عن طريق، إطار ٧-٤

ISBN: 978-1-58906-976-3



9 781589 069763

**International Transactions in Remittances
Guide for Compilers and Users
(Arabic)**